

سلسلة محكمة غير دورية تصدرها الجمعية الجغرافية السعودية

٤٨



دور خطط التنمية في معالجة قضية التوازن
الإقليمي في المملكة العربية السعودية
دراسة تقويمية لتجربة التنمية الإقليمية
ما بين عامي ١٣٩٠-١٤١٥هـ

د. محمد بن عبد الحميد مشخص



بحوث جغرافية



سلسلة محكمة غير دورية تصدرها الجمعية الجغرافية السعودية

٤٨

دور خطط التنمية في معالجة قضية التوازن
الإقليمي في المملكة العربية السعودية
دراسة تقويمية لتجربة التنمية الإقليمية
ما بين عامي ١٣٩٠-١٤١٥هـ

د. محمد بن عبد الحميد مشخص

جامعة الملك سعود - الرياض - المملكة العربية السعودية

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

ISSN 1018-1423

Key title=Buhut gugrafiyya

● مجلس إدارة الجمعية الجغرافية السعودية ●

رئيس مجلس الإدارة.	أ.د. عبد العزيز بن عبد اللطيف آل الشيخ
نائب رئيس مجلس الإدارة.	أ.د. محمد شوقي بن إبراهيم مكّي
أمين السر.	د. بدر بن عادل الفقيّر
أمين المال.	د. عبد الله بن حمد الصليح
عضو مجلس الإدارة.	د. عبد الله بن صالح الرقيبة
عضو مجلس الإدارة.	د. إبراهيم بن صالح الدوسري
عضو مجلس الإدارة.	د. إبراهيم بن محمد علي الفقي
عضو مجلس الإدارة.	د. محمد بن مفرح القحطاني
عضو مجلس الإدارة.	د. خضران بن خضر الثبيتي

● الجمعية الجغرافية السعودية، ١٤٣٣ ح ●

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مشخص، محمد بن عبد الحميد

دور خطط التنمية في معالجة قضية التوازن الإقليمي في المملكة العربية السعودية

ص٠٠، ٢٤١٧سم (سلسلة بحوث جغرافية، ٤٨)

ردمك: ٠-٢٩٢-٣٧-٩٩٦٠

ردمد: ١٠١٨-١٤٢٣

١- ٣٣٨,٠٠٩٥٣١ أ- العنوان ب- السلسلة

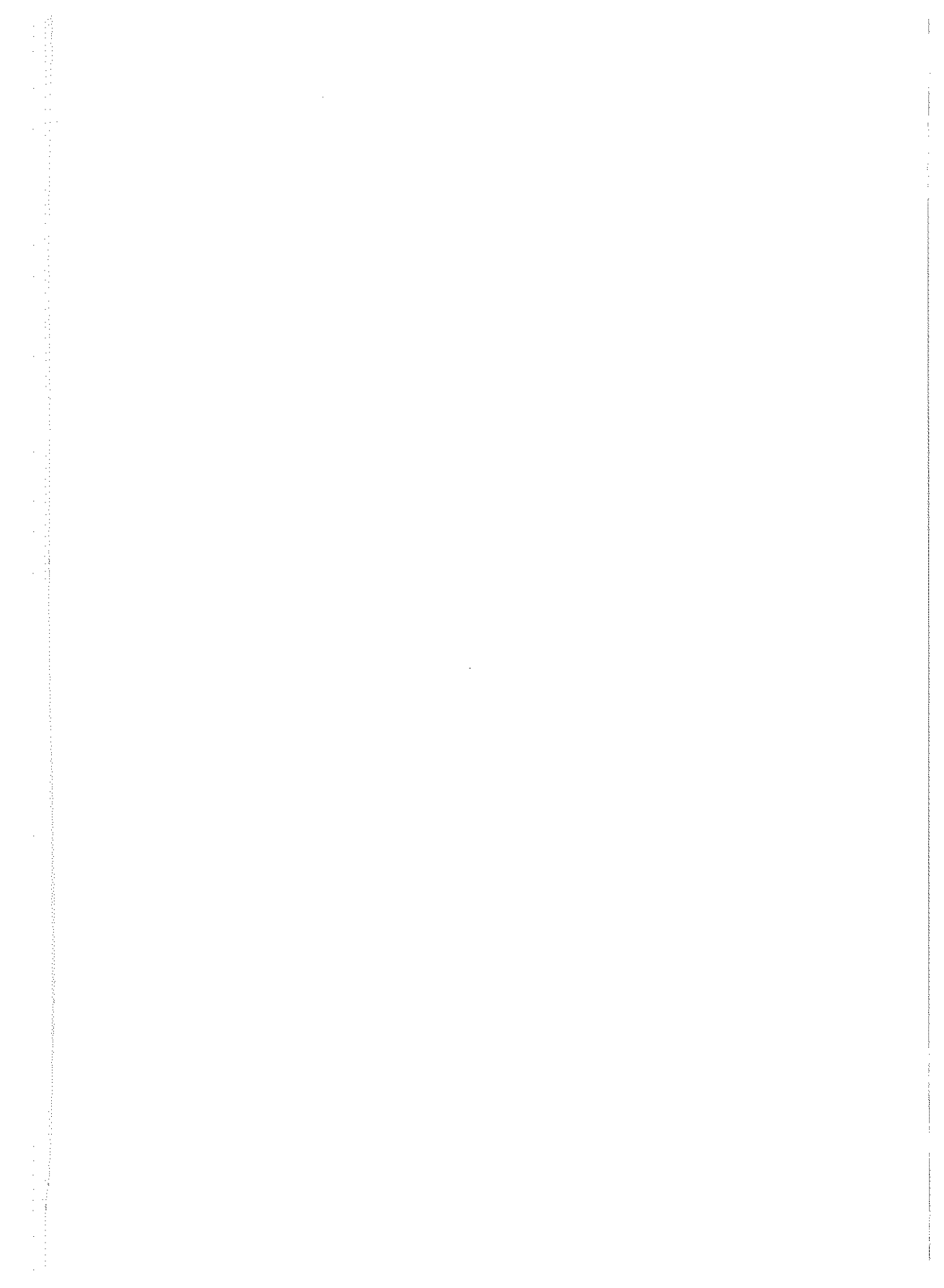
ديوي: ٣٣٨,٠٠٩٥٣١ ٢٢/١٦٣٢

رقم الإيداع: ٢٢/١٦٣٢

ردمك: ٠-٢٩٢-٣٧-٩٩٦٠

ردمد: ١٠١٨-١٤٢٣





قواعد النشر

- ١- يراعى في البحوث التي تتولى سلسلة "بحوث جغرافية"، نشرها ، الأصالة العلمية وصحة الإخراج العلمي وسلامة اللغة .
- ٢- يشترط في البحث المقدم للسلسلة ألا يكون قد سبق نشره من قبل .
- ٣- ترسل البحوث باسم رئيس هيئة تحرير السلسلة .
- ٤- تقدم جميع الأصول مطبوعة على نظام MS WORD بيئات النوافذ (Windows) على ورق بحجم A4، مع مراعاة أن يكون النسخ على وجه واحد، ويترك فراغ ونصف بين كل سطر وآخر بخط Arabic Traditional للمتن وبالخط Monotype Koufi للعناوين ، وبنط ١٦ أبيض للمتن وبنط ١٢ أبيض للهوامش «بنط أسود للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة». ويمكن أن يكون الحد الأعلى للبحث [٧٥] صفحة، والحد الأدنى [١٥] صفحة.
- ٥- يرسل أصل البحث مع صورتين وملخص في حدود (٢٥٠) كلمة باللغتين العربية والإنجليزية.
- ٦- يراعى أن تقدم الأشكال مرسومة بالحبر الصيني على ورق (كلك) مقاس ١٨×١٣ سم، وترفق أصول الأشكال بالبحث ولا تلتصق على أماكنها .
- ٧- ترسل البحوث الصالحة للنشر والمختارة من قبل هيئة التحرير إلى محكمين اثنين -على الأقل- في مجال التخصص من داخل أو خارج المملكة قبل نشرها في السلسلة.
- ٨- تقوم هيئة تحرير السلسلة بإبلاغ أصحاب البحوث بتاريخ تسلم بحوثهم . وكذلك إبلاغهم بالقرار النهائي المتعلق بقبول البحث للنشر من عدمه مع إعادة البحوث غير المقبولة إلى أصحابها .
- ٩- يمنح كل باحث أو الباحث الرئيسي لمجموعة الباحثين المشتركين في البحث خمساً وعشرين نسخة من البحث المنشور .
- ١٠- تطبق قواعد الإشارة إلى المصادر وفقاً للآتي :

يستخدم نظام (اسم / تاريخ) ويقضي هذا النظام الإشارة إلى مصدر المعلومة في المتن بين قوسين باسم المؤلف متبوعاً برقم الصفحة. وإذا تكرر المؤلف نفسه في مرجعين مختلفين يذكر اسم المؤلف

ثم يتبع بسنة المرجع ثم رقم الصفحة. أما في قائمة المراجع فيستوجب ذلك ترتيبها هجائياً حسب نوعية المصدر كالتالي :

الكـــــــتب : يذكر اسم العائلة للمؤلف (المؤلف الأول إذا كان للمرجع أكثر من مؤلف واحد) متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الكتاب، فرقم الطبعة إن وجد - ثم الناشر، وأخيراً مدينة النشر .

الدوريات : يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان المقالة، ثم عنوان الدورية، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ثم أرقام صفحات المقال، (ص ٥-١٥) .

الكتب المحررة : يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الفصل، ثم يكتب (in) تحته خط، ثم اسم عائلة المحرر متبوعاً بالأسماء الأولى، وكذلك بالنسبة للمحررين المشاركين، ثم (محرر ed. أو محررين eds.) ثم عنوان الكتاب، ثم رقم المجلد، فرقم الطبعة، وأخيراً الناشر، فمدينة النشر .

الرسائل غير المنشورة : يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة الحصول على الدرجة بين قوسين، ثم عنوان الرسالة، ثم يحدد نوع الرسالة (ماجستير/دكتوراه)، ثم اسم الجامعة والمدينة التي تقع فيها .

أما الهوامش فلا تستخدم إلا عند الضرورة القصوى وتخصص للملاحظات والتطبيقات ذات القيمة في توضيح النص .

تعريف بالباحث : د. محمد بن عبد الحميد مشخص، أستاذ مساعد، قسم الجغرافيا، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

المقدمة

من المعروف أن أهم أهداف التنمية الاقتصادية في أي دولة هو تحقيق ارتفاع في الإنتاج المحلي الإجمالي وتحسين مستويات المعيشة. على أن هنالك جانباً آخر لهذه التنمية لا يقل أهمية عن الهدفين المذكورين. وهذا الجانب إنما يتمثل في التنمية الإقليمية، والتي تعد تعبيراً جغرافياً واضحاً لمدى نجاح التنمية الاقتصادية عموماً في البلد المعني. فتوزع ثمار تلك التنمية على أقاليم ونواحي هذا البلد إنما يقدم مؤشراً على متانة الاقتصاد القومي وقدرته على إحداث مزيد من النمو، وعلى إيصال ثمار التنمية لكل السكان أينما كان موقعهم من الرقعة الجغرافية للدولة .

وتتضح الأبعاد المذكورة من خلال مفهوم التطور التكاملي *Interdependent development* الذي يؤكد على أن الاقتصاد الإقليمي هو جزء مكمل للاقتصاد القومي، وأن التطور الاقتصادي للدولة بشكل عام إنما يعتمد إلى حد كبير على النمو في الأقاليم المختلفة من الدولة (Lee, p.146). والواقع أن عدم وجود التكامل المكاني *Spatial Interdependence* إنما يعد مفتاحاً لفهم طبيعة التطور غير المتساوي عبر المساحة الجغرافية لأي دولة أو لأي إقليم . فتكامل أقاليم الدولة ، أو نواحي الإقليم ، إنما يعتمد على مدى تطور كل إقليم / ناحية على حدة . فذلك المدى يساعد على استثمار المزايا النسبية لكل إقليم / ناحية من جانب . ومن جانب آخر فإن ذلك الأمر يعمل على خلق علاقات اقتصادية ارتباطية بين الأقاليم والنواحي .

وإلى جانب الاعلبارال النظرفة السابفة الذكر فإن الواقع الءرفرافي لئءارب وقضافا اللنمفة فف عففء من ءول العالم ، ملقءمة كانل أو نامفة، إنما فطرح قضفة اللنمفة الإقلفسفة بالءاح فف مءال دراسال اللنمفة بشكل عام. فكما سفلئض م نواءف البءء الءالف فإن الاءللاف بفن الأقالفم فف معءلال اللنمفة الاقلسافة هو واقع ءرفرافي فف عففء من ءول العالم، وذلك لاعلبارال اقلسافة وءرفرافية عففءة. فالنمو فربط عادة بوفورال الءءم والئءمع المرلبطة بءورها بالمناطق الءضرفة الءبرفة ، مما يؤءف بءوره-بطرففة تلقائفة- إلى لركر النمو فف للك المناطق وءلق مناطق هوامش مقلبل مناطق القلب أو المركر (المناطق الءضرفة الءبرفة).

والمملكة العربفة السعوففة-شأنها شأن عففء من ءول الأءرف- لواءه قضافا الللفاوال اللطورف الإقلفسف ولسعى لمالءلها رءبة فف لءقق كل أهءاف اللنمفة الاقلسافة المبالرة أو ءفر المبالرة (الإقلفسفة) . ومن هنا لئض ضرورة لفعفل دراسال اللنمفة فف هذا البلد لخاصة مع ءءاة لءربلته اللنموفة.

أولاً: منهجية الدراسة

١- مشكلة الدراسة

لقد تزامن التوجه نحو التنمية المخططة في المملكة العربية السعودية ، في بداية حقبة السبعينات من القرن العشرين ، مع وجود تباين إقليمي في النمو الاقتصادي. وبيانات تلك الحقبة تظهر هذا التباين بجملاء . فالمناطق الوسطي والغربية والشرقية كانت تستحوذ على معظم وحدات الخدمات الصحية والتعليمية ومعظم القوي العاملة والمؤسسات الاقتصادية فضلاً عن خدمات المواصلات، وذلك ما ستظهره بيانات الدراسة الحالية لاحقاً. ومن ثم فقد كان الاهتمام بالتنمية الإقليمية يمثل توجهاً رئيساً في اتجاهات خطط التنمية السعودية . وعلية يبرز تساؤل الدراسة الرئيس ألا وهو كيف تعاملت تلك الخطط مع هذه القضية وما مدى نجاحها في ذلك التعامل .

٢- أهداف الدراسة ومنهجها

- أ - تقويم النظريات والمفاهيم التي سعت خطط التنمية المتتالية لتوظيفها في مجال التنمية الإقليمية . وسيتم هذا التقويم عبر مناقشة مدى ملائمة هذه النظريات والمفاهيم لمعالجة قضايا التنمية الإقليمية السعودية .
- ب - دراسة ظاهرة الاستقطاب على كل المساحة الحضرية للمملكة والمساحات الحضرية لأقاليمها الإدارية (التخطيطية) ، وذلك بحكم دور هذه الظاهرة في إحداث الفروق الإقليمية في النمو. وسوف تتم الدراسة المذكورة من حيث الأسباب وسبل العلاج.

ج - رصد جوانب النجاح في تجربة التنمية الإقليمية السعودية بين بداية أول خطة تنمية (١٣٨٩-١٣٩٠هـ) ونهاية الخطة الخامسة (١٤١٤-١٤١٥هـ)، والتي تمثل آخر خطة تم تنفيذها، والمملكة تعيش الخطة السادسة والتي سوف ينتهي تنفيذها في نهاية العشرينات من القرن الهجري الحالي.

د - مناقشة سبل تدعيم التجربة التنموية الإقليمية السعودية والكفيلة بوصولها لكل الأهداف الموضوعية سلفاً لها.

ولتحقيق الأهداف المذكورة فسوف يتم اتباع المنهج التحليلي . على أنه سوف يتم استباق ذلك برصد أوضاع التفاوت الإقليمي في النمو في المملكة وذلك عبر المؤشرات المستخدمة في الدراسة، والتي سوف يتم تفصيلها لاحقاً .

٣- نظريات ومفاهيم الدراسة

تنطلق الدراسة من رصد وتحليل مدى صلاحية وإيجابية النظريات والمفاهيم، التي اعتمدها خطط التنمية السعودية في مجال التنمية الإقليمية ، في معالجة قضايا التفاوت الإقليمي في النمو في المملكة. وهذه النظريات والمفاهيم هي:

أ - نظرية المكان المركزي Central place Theory

ب - نظرية قطب النمو Growth pole Theory

ج - نموذج مراكز النمو Growth Center

هذا بالإضافة لمناقشة مفهومي الاستقطاب Polarization والمركز-الهوامش Core-periphery في مجال رصد قضايا التفاوت الإقليمي في النمو والتطور، من حيث توصيف هذا التفاوت ومسبباته.

٢- المؤشرات المستخدمة لرصد وقياس التنمية الإقليمية في الدراسة

تستخدم الدراسة الحالية ثلاثة فقط من بين المؤشرات المختلفة التي وضعها - استخدمها الباحثون في مجال التنمية الإقليمية ، فضلا عن المؤسسات الدولية المعنية بقضايا هذه التنمية^(١). فقد حددت نوعية المعلومات التاريخية المتاحة عن الأوضاع التطورية في مناطق المملكة، وذلك ما بين فترتي الدراسة (١٣٩٠ / ١٤١٥هـ) ، المؤشرات المستخدمة . وفيما يلي تحديد لهذه المؤشرات :

- أ- نسبة التلاميذ - التلميذات لمدرسي - مدرسات المرحلة الابتدائية.
- ب- أعداد الأطباء - الطبيبات لكل ألف من السكان.
- ج- أعداد هيئة التمريض لكل ألف من السكان.

وبسبب المحدودية المذكورة لمؤشرات التنمية المستخدمة في الدراسة فقد تمت الاستعانة بأوضاع عناصر الخدمة التعليمية - الصحية، وبعض عناصر النشاط الاقتصادي في مناطق المملكة، في فترتي الدراسة ، لتدعيم مؤشرات التنمية المذكورة سعياً نحو الوصول لقياسات أدق ، ما أمكن ، للأوضاع التنموية الإقليمية في فترتي الدراسة. وفيما يلي تحديد لعناصر الخدمات - النشاط الاقتصادي المستخدمة في الدراسة:

- أ- إعداد وحدات التعليم (مدارس - معاهد - كليات) في المراحل المختلفة حتى المرحلة الجامعية.
- ب- عناصر الخدمة الصحية : مراكز صحية - مستوصفات - مستشفيات - أطباء / طبيبات - هيئة تمريض.
- ج- مؤسسات القطاع الخاص - السجلات التجارية.

د- القوى العاملة :أنصبة المناطق من مجموع المملكة - نسبة القوى العاملة للسكان في كل منطقة.

هـ- حجم حركة نقل الركاب بالجو بين مناطق المملكة.

هذا وينبغي الذكر الإشارة إلى أن طبيعة البيانات التاريخية التي تعود لبعض الجهات الحكومية، من حيث قصرها للبيانات على مدن ومناطق معينة (مكة ، جدة ... ، الوسطى...) دون التصنيف على أساس المناطق الإدارية، قد اضطرت الباحث لتقسيم جداول المقارنة ، لمؤشرات التنمية، بين فترتي الدراسة إلى قسمين، أولهما النظر لمناطق المملكة على أساس التقسيم التخطيطي القديم (الخطط من ٢ - ٥) والذي قسم المملكة إلى المناطق : الوسطى - الغربية - الشرقية - الشمالية - الجنوبية الغربية.

وفيما يلي تحديد لكل منطقة تخطيطية من المناطق المذكورة :

أ - المنطقة الوسطى : تحتوى هذه المنطقة على كل من منطقتي الرياض والقصيم الإداريتين .

ب - المنطقة الشرقية : تمثل هذه المنطقة في المنطقة الشرقية الإدارية فقط .

ج - المنطقة الغربية : تشمل هذه المنطقة منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة الإداريتين .

د - المنطقة الجنوبية الغربية : تتكون هذه المنطقة من مناطق جازان ونجران وعسير والباحة الإدارية .

هـ - المنطقة الشمالية : تتألف هذه المنطقة من مناطق تبوك والجوف وحائل والحدود الشمالية الإدارية .

هذا مع ضرورة ملاحظة عدم التطابق التام بين حدود كل منطقة تخطيطية مع حدود المناطق الإدارية المندرجة بداخلها (مشخص ، ١٩٩٥هـ ، ص ١٠ ؛ وزارة التخطيط ، ١٤٠٠هـ) ، شكل رقم (١) .

أما القسم الثاني من فترتي الدراسة فقام على أساس التقسيم التخطيطي الحالي، وفقا للخطة ٦، والذي يعتبر كل منطقة من مناطق المملكة الإدارية ، الثلاث عشرة، منطقة تخطيطية في نفس الوقت .

٥- مؤشرات ظاهرة الاستقطاب في مناطق الدراسة

في هذا المجال قدمت مناقشة ظاهرة الاستقطاب على مستويين . يتمثل أول المستويين في مجموع المساحة الحضرية العامة General Urban Space للمملكة. أما المستوى الثاني فهو المساحة الحضرية الخاصة بكل منطقة إدارية على حدة . وفي كلتا الحالتين سيتم النظر فيما إذا كانت هنالك مدينة أو مدينتان تستحوذ على الجزء الأكبر من السكان والنشاط الاقتصادي دون بقية مدن المساحة الحضرية . هذا وسوف يتم تحديد مدى وجود ظاهرة الاستقطاب بناء على المؤشرات التالية:-

أ - حجم ونسبة السكان الحضري في مدن كل منطقة من مناطق المملكة ، فضلا عن حجم ونسبة السكان الحضري في مدن مجموع المساحة الحضرية العامة للمملكة.

ب - حجم ونسبة السجلات التجارية في مدن كل منطقة من مناطق المملكة ، فضلا عن حجم ونسبة السجلات في مدن مجموع المساحة الحضرية العام للمملكة.

ج - تمويل الصناعة التحويلية في مدن كل منطقة من مناطق المملكة، فضلا عن حجم ونسبة تمويل الصناعة في مدن مجموع المساحة الحضرية العامة للمملكة.

هذا ولقد تم استخدام العناصر السابقة كمؤشرات لظاهرة الاستقطاب بناء على عدة مسببات. فحجم السكان الحضر وتوزيعهم الجغرافي في أي إقليم يخضع للدراسة، إنما هو ذو صلة بينة بقضية الاستقطاب. أما اختيار متغيري السجلات التجارية وتمويل الصناعة التحويلية فيرجع لأن أول المتغيرين هو مؤشر جيد لحجم وتوزيع الأنشطة الاقتصادية في أقاليم الدولة المدروسة، وما لذلك من صلة واضحة بظاهرة الاستقطاب والتي تترجمها ظاهرات ومفاهيم وفورات الحجم والتجمع للأنشطة الاقتصادية. أما فيما يتعلق بمتغير التمويل المالي للصناعة، فالصناعة التحويلية تعتبر أهم الأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية في عديد من دول العالم، المتقدمة أو النامية على حد سواء.

٦ - الوحدة الإقليمية للدراسة

تنطلق الدراسة، لتحقيق أهدافها، من خلال فحص مؤشرات الدراسة تطبيقاً على المنطقة الإدارية كوحدة تخطيطية متبعة في خطط التنمية السعودية. وهذا الالتزام نابع من الهدف النهائي والإجمالي للدراسة وهو تقويم اتجاهات ومشاريع التنمية الإقليمية الواردة في خطط التنمية. هذا مع الإقرار بأن توسيع المجال، باستخدام الوحدات الجغرافية الأصغر من المنطقة الإدارية وهي المحافظات ثم المدن فالقرى داخل كل محافظة، يمكن أن يقود الدارس لرصد مستويات أكثر للنمو الإقليمي على المستوى الأصغر Micro للبحث. على أن ذلك المستوى

من الرصد يظل أمراً متاحاً ومطلوباً لأي دراسات أخرى في مجال التنمية الإقليمية بالمملكة .

وجدير بالذكر أنه قد تم الحصول على البيانات الخاصة بمؤشرات الدراسة من إصدارات الجهات الحكومية المتخصصة .

وأخيراً فإن الباحث يوجه الشكر للزميل الدكتور محمد عبدالكريم حبيب الذي قرأ مسودات هذا البحث، وطرح عدداً من نقاط المناقشة المثمرة لجوانب الدراسة، خاصة فيما يتصل بتجربة التنمية الريفية في المملكة .

ثانياً: الدراسات السابقة

بدأ الدارسون في مجالات دراسات التنمية ، على مختلف تخصصاتهم ، في التوجه نحو قضايا التنمية الإقليمية في المملكة في فترة الثمانينات الميلادية من القرن العشرين بشكل أكثر وضوحاً عن ذي قبل . ويرجع هذا الأمر إلى حقيقة أن اتجاه مخططي التنمية السعودية نحو معالجة القضايا المذكورة في المملكة إنما قد بدأ مع القسم الثاني من السبعينات الميلادية، وذلك مع تنفيذ الخطة الثانية للتنمية (١٣٩٠-١٤٠٠)، حيث شهدت خطة التنمية الأولى تركيزاً أولياً نحو " إرساء أسس التخطيط والتنمية الاقتصادية العامة للدولة. وبالتالي كان لابد بعد فترة هذه الخطة من العمل على تسريع النشاط الاقتصادي بشكل متوازن في شتى أنحاء البلاد " (مشخص، ١٩٩٥، ص ٢٦٢) . وهنا يلاحظ أن جزءاً مهماً من دراسات التنمية الإقليمية في المملكة في حقبة الثمانينات إنما جاءت كبحوث قدمت لندوة جامعية عقدت لمناقشة قضايا التنمية الإقليمية في المملكة في إحدى الجامعات السعودية^(٢) .

وفي هذا مؤشر واضح لتزايد الاهتمام الأكاديمي بهذه القضايا في حقبة الثمانينات كما سبق الذكر.

وفيما يلي مناقشة لأبرز دراسات التنمية الإقليمية السعودية وذلك على الأساس الموضوعي لهذه الدراسات :

١- دراسات التنمية الريفية

لقد ناقش كل من خاطر (١٩٨٧) ، شوقي (١٩٨٧) ، صبري - مقبل (١٩٨٧) ، القباني (١٤١٣هـ) وحبیب (١٤١٨هـ) قضايا التنمية الريفية على وجه التحديد. وقد يكون لتيار الهجرة الريفية الواسعة نحو المدن السعودية، بعد عام ١٩٧٤ خاصة (مشخص، ١٩٩٥، ص٧٠)، دور كبير في توجه الباحثين السابق ذكرهم نحو معالجة موضوع التنمية الريفية. فقد أصبحت تلك الهجرة مؤشراً لانخفاض القوى العاملة الزراعية من ناحية ، وازدياد حجم المراكز الحضرية، خاصة الكبيرة، بشكل كبير وما يرتبط مع ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية ، من ناحية أخرى .

هذا ولقد تفاوتت الدراسات المذكورة في جوانب معالجتها لقضايا التنمية الريفية. فخاطر سعى نحو وضع نموذج تطبيقي لإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب لتنمية المجتمع الريفي السعودي. بينما كانت دراسة شوقي ذات أهمية خاصة لمناقشتها الحاجة لوجود سياسة عامة للتنمية الريفية المتكاملة. أما دراسة القباني فقد سعت لتقويم تجربة التنمية الزراعية في المملكة من خلال تحديد أثرها على منطقتي ضرما ووادي الدواسر، وذلك من حيث نمو فرص العمل، النمو السكاني ، تحسن وتطور الخدمات ... الخ. هذا مع تضمن هذه الدراسة توصيفاً لواقع الريف السعودي من حيث التركيب الحجمي للقرى وسياسات التنمية الريفية. وإذا ما

أتينا إلى دراسة حبيب فسنجد الباحث يركز على بعد متميز للدراسة الجغرافية للتنمية الريفية في المملكة، ألا وهو البعد المكاني لهذه التنمية. وقد انطلقت هذه الدراسة من التحدث عن تحولات مفترضة مرتبطة بنجاح عمليات التنمية الريفية السعودية، خاصة فيما يتصل بإحداث تغييرات في التنظيم المكاني لمستوطنات المناطق الريفية. هذا وقد اتخذت هذه الدراسة من منطقة جازان حالة دراسية لها. وبينما ركزت الدراسات السابقة على التنمية الريفية، بمستويات مختلفة، نجد أن دراسة كل من صبري ومقبل قد اتجهنا نحو معالجة موضوع التنمية الريفية كمجال واحد من مجالات أخرى، وحيث جاء تناول الباحثين للتنمية الريفية من خلال مناقشة فكرة الحاجة لوضع سياسة عامة للتنمية الريفية المتكاملة في المملكة.

٣- دراسات الإستراتيجيات المقترحة للتنمية الإقليمية في المملكة

نحى عدد من الباحثين نحو طرح سياسات واستراتيجيات لمعالجة التباين الإقليمي في النمو في المملكة. وتمثلت أولى هذه الدراسات في بحث راي (Rai)، (١٩٨٩)، والذي صاغ استراتيجية مقترحة للتنمية الإقليمية في المملكة من ثلاثة محاور. هذا مع ملاحظة أن هذا الباحث لم يناقش في دراسته ما جاء في خطط التنمية من الأولى للرابعة في هذا الصدد، مع أن هذه الدراسة ظهرت في أواخر فترة الخطة الرابعة. ومن ثم نجد أن بعض ما اقترحه الدراسة منصوص عليه في الخطط المذكورة. وقد ترتب علي ذلك أن هذه الدراسة أصبحت تفتقد مناقشة مدى مناسبة سياسات التنمية الإقليمية المتضمنة في الخطط لواقع المملكة بأبعاده الجغرافية والسكانية والاقتصادية ومن ثم مناقشة مدى نجاح تطبيقات تلك السياسات. ومن ناحية أخرى نجد كلاً من الهذلول وعبد الرحمن (١٩٩٧ م) يناقشان الدور الذي

يمكن أن تقوم به المدن المتوسطة والصغيرة في التنمية الإقليمية في المملكة . والواقع أن هذه الدراسة تمثل اتجاهاً بحثياً مطلوباً طرقة بفعل تأثيرات ظاهرة استقطاب المدن الكبيرة على فرص النمو المتوازن في أنحاء البلاد. وأخيراً يطرح كل من عبد الرحمن و المريني و الخضيري (١٩٩٩م) بدورهم استراتيجية عمرانية شاملة للمملكة تعمل على تحقيق الاستفادة من مزايا المراكز الحضرية الكبيرة من ناحية وعلى تخفيف حدة التباينات الإقليمية في النمو في البلاد، ومن ثم تحقيق التنمية المتوازنة .

٣- دراسات أخرى في مجال التنمية الإقليمية

إلى جانب الدراسات السابقة ، كمجموعتين كل واحدة ذات توجه معين، نجد أن هنالك مجموعة أخرى من الدراسات الخاصة بالتنمية الإقليمية وقد اتخذ كل منها مساراً مختلفاً عن الدراسات السابقة . فقد سعى فدعق (١٩٨٧م) لمناقشة التحديات التي تواجه سياسة مراكز النمو السعودية، سواء الاقتصادية أو الإدارية أو السياسية. كما نجد كلاً من الخليفة وفرسي (AL-Khalifah, 1989) و Frisbie \) وقد تناولوا ظاهرة المركز - الهوامش في المملكة في دراسة ركزت على محاولة تقرير درجة الاعتمادية القائمة ما بين المركز والهوامش في المملكة، وذلك انطلاقاً من نظرية التوسع الإيكولوجي . وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأنشطة الإدارية والخدمية تتأثر في المملكة -وبشكل كبير المدى- بسكان المركز بينما يظهر السكان الطرفيون تأثيراً سلبياً في هذا المجال . وقد فرقت الدراسة هنا بين نوعي هؤلاء السكان ، بادية - ريف ، من حيث مدى الارتباط بمناطق المركز وأنشطتها. على أنه يلاحظ أن هذه الدراسة لم تتعرض للاختلافات الجغرافية في العلاقة المذكورة في المملكة، فضلاً عن تلك الاختلافات في صيغة المركز -

الهوامش بالرغم من وجود وضع متميز، عموماً، في المملكة في هذا الشأن. من جانب آخر تناولت دراسة مشخص (١٩٩٨م) التنمية الإقليمية في كل من منطقتي الشرقية والمدينة المنورة الإداريتين، وذلك من زاوية دور الصناعات البتروكيميائية في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في تنمية المنطقتين الإداريتين المذكورتين. وقد ناقشت الدراسة دور المدينتين في خلق توازن على مستوى المساحة الحضرية لكلتا المنطقتين من حيث أحجام المدن، وذلك كسبيل من سبل حل مشكلة الاستقطاب في المنطقتين.

وإلى جانب ما سبق فإن هنالك دراستين أخريين تعاملتا مع التباين الإقليمي في النمو في المملكة من زاوية توصيفه وتحديد ملامحه. فالجارالله و الضيوف (١٩٩٨م) سعيا نحو تحليل ذلك التباين وتصنيف أقاليم المملكة حسب إمكاناتها الاقتصادية والخدمية. كما درس كل من بيرش والقحطاني والربدي (١٩٩٩م) التباين الإقليمي المذكور من زاوية الخدمات التعليمية والصحية تحديداً، وذلك من ناحية التفاوت بين أقاليم المملكة في توفر واستخدامات هذه الخدمات مع أخذ حالات دراسية كنماذج إقليمية في هذا الصدد.

مما سبق يتضح تركيز معظم دراسات التنمية الإقليمية السعودية على الاستراتيجيات المقترحة للتنمية الإقليمية وعلى التنمية الريفية وقياس وتوصيف التباين الإقليمي، بينما لا توجد دراسات تركز على فحص وتحليل ظاهرة الاستقطاب وتداعياتها في المساحات الحضرية المختلفة في المملكة، وذلك باستثناء دراسة مشخص، والتي ركزت بدورها على المدن الصناعية الجديدة في البلاد. كما نجد دراسة AL-khalifah وfrisbie رغم تناولها لظاهرة المركز-الهوامش إلا أنها تفتقد لمناقشة البعد الجغرافي للظاهرة كما سبق وأن ذكرنا. وبناء على كل

ذلك فإن هنالك مجالاً واسعاً وملحاً، لتناول جانب التنمية الإقليمية الحضرية من زاوية ظاهري الاستقطاب والمركز-الهوامش ، هذا فضلاً عن دراسات تركيز على التقويم العام لمجمل الأدوات والمفاهيم النظرية للتنمية الإقليمية السعودية. فمثل هذه الجوانب تساعد دراستها على السعي نحو وضع تقويم شامل لمجمل التجربة السعودية في مجال هذه التنمية . وهذا ما حفز الباحث الحالي على كتابة دراسته بالدرجة الأولى . وعموماً فمجممل الدراسات السابقة ساعدت الباحث في بلورة بعض نقاط البحث الحالي. كما أن هذا البحث ، في جزء منه ، هو محاولة لاستكمال مناقشة مدلولات دراسة الباحث السابقة عن التنمية الإقليمية في منطقتي الشرقية والمدينة المنورة الإداريتين ، وذلك فيما يتصل بتحليل دور المراكز الحضرية الرئيسية في المساحات الحضرية - الجغرافية الاقتصادية العامة لأقاليم المملكة اتصالاً ببلورة ظاهرة الاستقطاب وسلبياتها ومناقشة آفاق حلول هذه الظاهرة .

ثالثاً : وضع اختلافات النمو الإقليمي في المملكة العربية

السعودية (١٤١٤ - ١٤١٥هـ)

بداية فإن مستوى النمو في أي إقليم أو دولة لا يتوقع له أن يكون متسماً بالتساوي بين أجزاء الإقليم أو الدولة. والواقع الجغرافي لدول العالم إنما يبرز هذه الحقيقة بجلاء. فالاختلافات الإقليمية في التطور الاقتصادي داخل أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تأتي في مقدمة الدول المتقدمة اقتصادياً، هي اختلافات كبيرة، بل هي أكبر مما هو حاصل في أي دولة من دول أوروبا الغربية (Hall,p.206)^(١٧). ولو أخذنا مثلاً آخر لدول نامية لوجدنا أنه في حالة جمهورية مصر العربية هنالك هيمنة لمحافظة القاهرة والإسكندرية وانخفاض لمكانة بقية

محافظات هذه الدولة من حيث مستوى النمو . فهناك ٣٧ محافظة من ٣٩ بالجمهورية تعاني من ارتفاع كثافة السكان وانخفاض متوسطات الدخل الفردي والمستوى المعيشي ... الخ (عبد العال، ص ١١٨).

وإذا ما انتقلنا إلى وضع المملكة العربية السعودية من ناحية أوضاع النمو الإقليمية، فإن رصد وتحليل هذا الوضع يستدعي منا مناقشة ثلاثة مستويات مرتبطة ببعضها البعض. فهناك مستوى التباين الإقليمي في النمو، التباين الحضري - الريفي في النمو، التباين الحضري في النمو. والفروق في المستويات الثلاثة مرتبطة ببعضها من حيث الأسباب ومن ثم النتائج .

١- الأوضاع الإقليمية للنمو في المملكة العربية السعودية

إذا ما نظرنا إلى مناطق المملكة الإدارية ، والتي اعتدناها الخطة السادسة للتنمية مناطق تخطيطية ، من ناحية أوضاعها الخدمية فيمكننا تقسيم هذه المناطق إلى ثلاثة أقسام، وذلك في ضوء عناصر الخدمات المستخدمة كمؤشرات لمستوى النمو في المناطق المدروسة، وذلك كما يوضح الجدولان رقمي (١-أ)، (١-ب) والشكل رقم (١)، بقسميه (أ-ب).

أ- مناطق مكة المكرمة - الرياض - الشرقية

هذه المناطق تتمتع بوجود جزء كبير من وحدات التعليم العام المختلفة وعناصر الخدمة الصحية. فما بين ٣٩٪ إلى ٦٨٪ من وحدات التعليم وما بين ٤٣٪ إلى ٧٥٪ من عناصر الخدمة الصحية بالمملكة إنما توجد في هذه المناطق .

جدول رقم (١-أ)
مؤشرات وضع الخدمات - الوضع الاقتصادي في المناطق الإدارية والتخطيطية للمملكة العربية السعودية: الخدمات - ١٤١٥/١٤١٤هـ

وحدات التعليم الجامعي (مجموعت - كليات جميع)	مدارس تعليم الكبار (١) *		مدارس التعليم الفني - الفني (فني - مهني - صني - تجاري - مهني - صناعي)		مراكز التعليم والتدريب		مراكز التعليم العام - (١) *		مدارس التعليم العام (ابتدائي - متوسط - ثانوي)		الإقليم الإداري	٤
	العدد (%)	العدد (%)	العدد (%)	العدد (%)	العدد (%)	العدد (%)	العدد (%)	العدد (%)	العدد (%)	العدد (%)		
١٨,٤	١٤	١٧,٨	٤٧٤	١,٨	٤٧	١٩,١	٣٥	٢٢,٦	١١	١٩,١	٣,٥٠٠	١
٢٥	١٩	١٩,٨	٥٢٨	٢٢,٦	٨٨	١٤,٨	٧٧	٢٤,٦	١٥	١٩,٣	٣,٨٧	٢
١١,٨	٩	١٢,١	٢٢٢	١١,٨	٤٤	٥	٩	١٧,٧	١١	١٠	١,٠٠٠	٣
٩,٣	٧	٧	١٨٥	٤,٦	١٢	٦	١١	٨,١	٥	٦,٤	١,٠٢٩	٤
٧,٦	٥	٩	٢٢٨	٦,١	١٦	٧,١	١٣	٤,٨	٣	٧,٤	١,١٨٠	٥
٧,٩	٦	١١	٢٩١	٦,١	١٦	١٩,٧	٣٦	٨,١	٥	١٣,٢	٢,١٠٢	٦
٤	٣	٣,٦	٩٧	١,١	٣	٣,٨	٧	-	-	٤,٨	٧٧١	٧
٤	٣	٧,١	١٦٠	١,١	٣	٨,٢	١٥	٣,٢	٢	٧,١	١٢٠,٨	٨
١,٣	١	٣,٦	٩٧	٢,٣	٩	١,٦	٣	١,٦	١	٢,١	٣٤٠	٩
٢,٦	٢	٣,٣	٨٩	٢,٣	٦	٨,٢	١٥	١,٦	١	٤,٢	١٧٦	١٠
٤	٣	٢,٦	٧٠	٤,٢	١١	٢,٢	٤	٤,٨	٢	٢,٥	٣٩٧	١١
٧,٦	٢	١,٨	٤٩	٢,٣	٦	٢,٧	٥	٣,٢	٢	١,٩	٣٠,٨	١٢
٢,٦	٢	١,٣	٣٤	١,٥	٤	١,٦	٣	-	-	١,٤	٢٢٢	١٣
١,٠٠	٧,٦	١,٠٠	٢٦٦٤	١,٠٠	٢٦٦	١,٠٠	١٨٣	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١٥٩٧٠	-

المصدر: بيانات الجداول وهوامشه انظر إلى ملحق هوامش البحث (ملحق رقم ٤).

جدول رقم (1-ب) مؤشرات وضع الخدمات - الوضع الاقتصادي في المناطق الإدارية والتخطيطية للمملكة العربية السعودية: الخدمات 1415/1415هـ

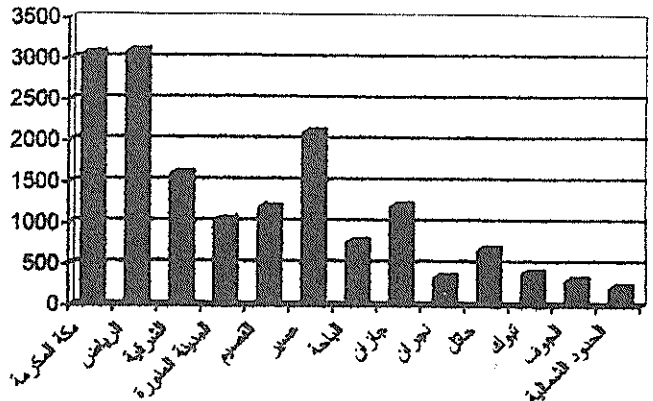
رقم التسلسلي	الاسم الإداري	مؤشرات وضع الخدمات					
		الخدمات الصحية		الخدمات التعليمية		الخدمات الثقافية	
		العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
1	مكة المكرمة	117	21.4	117	21.4	117	21.4
2	الرياض	115	14.6	115	14.6	115	14.6
3	الشرقية	80	12.9	80	12.9	80	12.9
4	المنطقة الغربية	22	8.1	22	8.1	22	8.1
5	القصيم	18	3.5	18	3.5	18	3.5
6	عسر	22	9.3	22	9.3	22	9.3
7	الباحة	11	3.3	11	3.3	11	3.3
8	جازان	10	5.3	10	5.3	10	5.3
9	بجدة	9	2.1	9	2.1	9	2.1
10	حائل	14	3.4	14	3.4	14	3.4
11	تبوك	11	1.1	11	1.1	11	1.1
12	الطرف	9	2.8	9	2.8	9	2.8
13	الحدود الشمالية	8	1.9	8	1.9	8	1.9
14	المملكة	557	100	557	100	557	100

المصدر: بيانات الجداول وهوامشه النظر إلى ملحق هوامش الملحق، الملحق رقم (4).

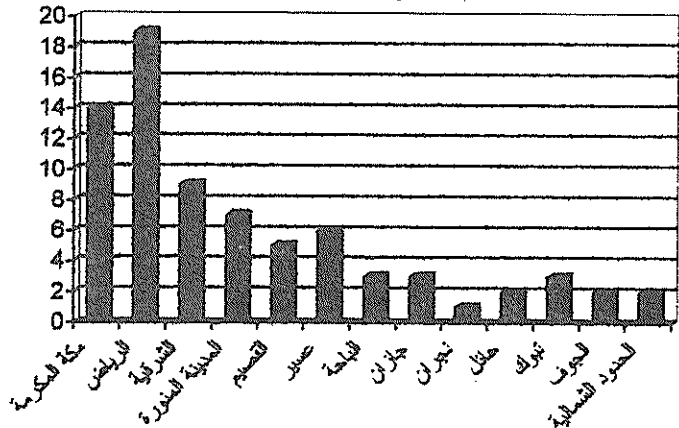
شكل (١-١) بعض مؤشرات وضع الخدمات - الوضع الاقتصادي في المناطق الإدارية (التخطيطية) للمملكة العربية السعودية ١٤١٥/١٤١٤هـ

١- الخدمات التطعيمية

١- مدارس التطعيم العام (ابتدائي - متوسط - ثانوي)



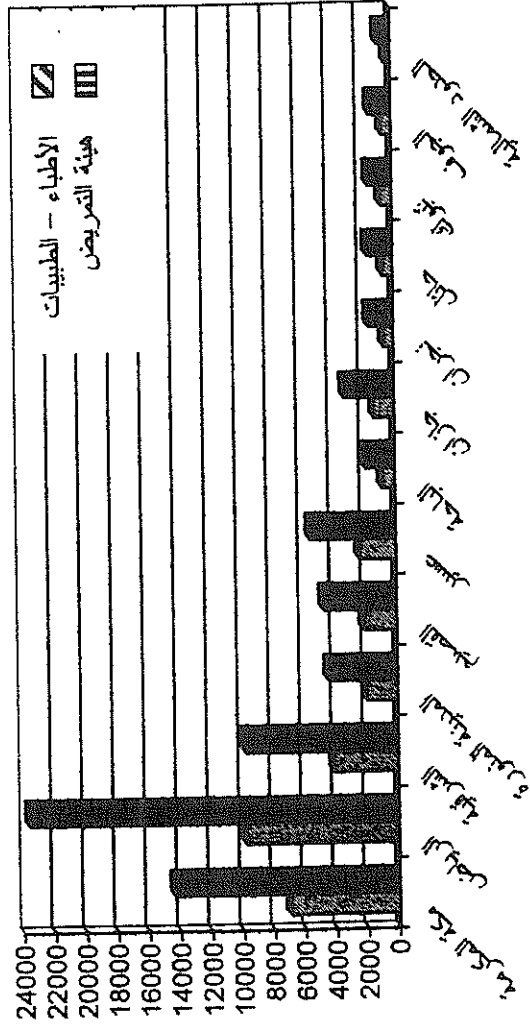
٢- وحدات التعليم الجامعي (جامعات - كليات جامعية)



مصدر بيانات الشكل هي نفس بيانات الجدول رقم (١-١)

شكل (١-ب) بعض مؤشرات وضع الخدمات - الوضع الاقتصادي في المناطق الإدارية
(التخطيطية) للمملكة العربية السعودية ١٤١٤/١٤١٥هـ

ب- الخدمات الصحية



مصدر بيانات الشكل هي نفس مصادر بيانات الجول رقم (١-ب)

ب- مناطق المدينة المنورة - عسير - القصيم

تحظى هذه المناطق الثلاثة بوجود ما يتراوح ما بين ٢١٪ و ٣٣٪ من وحدات التعليم وما بين ١٣٪ و ٢٩٪ من عناصر الخدمة الصحية.

ج - مناطق الباحة - جازان - نجران - حائل - الجوف - تبوك - الحدود الشمالية

يوجد في هذه المناطق الجزء الأقل من الوحدات التعليمية بالبلاد (ما بين ٢٠٪، ٢٨٪ وعناصر الخدمة الصحية (ما بين ١٣٪، ٣٥٪).

وإذا ما نظرنا إلى التوزيعات الجغرافية للسكان في المملكة وفقاً لمناطقها الإدارية (التخطيطية) فسنجد أن هناك نوعاً من التوازن بين توزيعات الخدمات المدرسية^(٥) والأحجام السكانية. فمناطق الفئة (أ) تحظى بوجود ٦٤,٢٪ من سكان المملكة وفقاً لتعداد ١٤١٣هـ. بينما تحظى الفئتان الأخريان (ب - ج) بـ ١٨,٧٪ و ١٧,١٪ على التوالي من السكان^(٥). هذا وينبغي أن نلاحظ هنا أن مناطق فئة (أ) تحظى بإمكانيات أفضل في مجال الخدمات الصحية والتعليمية من حيث وجود المستشفيات المتخصصة والجامعات، وذلك بحكم كبر الحجم السكاني، وحيث سعت خطط التنمية إلى إقامة المرافق العامة الكبيرة والمتخصصة في المراكز الحضرية الكبيرة لاعتبارات اقتصادية، كما سيتم مناقشته فيما بعد عند

(٥) هذا مع ملاحظة أن الخدمات المقدرة هنا لا تقتصر على الخدمات الحكومية فقط، بل تشمل أيضاً تلك التي يقدمها القطاع الخاص.

الحديث عن تطورات وتغيرات اتجاهات التنمية الإقليمية في المملكة في القسم رابعاً من الدراسة. وعموماً فإن الجهود الحكومية قد بذلت في سبيل توفير الخدمات على أنواعها، وخاصة الأساسية، في كل المناطق التخطيطية. وانعكس هذا الجهد في أمرين. فهناك أولاً التطور الملحوظ في أنصبة المناطق من الخدمات عبر سنين التنمية، وكما سيتضح فيما بعد عند الحديث عن تقويم التجربة التنموية الإقليمية في المملكة. أما الأمر الثاني فهو مواقع المناطق التخطيطية من مؤشرات التنمية المستخدمة للدراسة. وفيما يلي إيضاح لهذا الأمر.

أ- مؤشر الأطباء - الطبييات / ألف من السكان

١- سبع من المناطق (الرياض - القصيم - الباحة - نجران - المدينة المنورة - الجوف - تبوك) تتراوح معدلاتها ما بين ٢ و ٢,٦ (أعلى من معدل المملكة - ١,٨).

٢- بقية المناطق لا تبعد معدلاتها (ما بين ١,٣ - ١,٦) كثيراً عن معدل المملكة.

ب- هيئة التمريض / ألف من السكان

١- هناك أربع من المناطق (الرياض - القصيم - الباحة - نجران) تتراوح معدلاتهما بين ٥ و ٥,٩ وذلك أعلى من معدل المملكة (٤,٢).

٢- بقية مناطق المملكة لا تتراوح معدلاتها (ما بين ٣,١ و ٣,٨) وهي بذلك لا تتبعد كثيراً عن معدل المملكة (٤,٢).

ج- نسبة التلاميذ - التلميذات / هيئة التدريس في المرحلة الابتدائية

١- تسع من المناطق (الرياض - مكة المكرمة - الشرقية - المدينة المنورة - جازان - نجران - الجوف - تبوك - الحدود الشمالية) تتراوح معدلاتها ما بين ١٣,٧ و ١٦,٢ وذلك أعلى من أو قريب من معدل المملكة (١٣,٩).

٢- بقية المناطق تتراوح معدلاتها ما بين ١٠,٣ و ١١,٦ ، أي أقل من معدل المملكة (١٣,٩) ^(٦).

هذا ونود ملاحظة أن توزيع الخدمات في بعض المناطق لا يتلاءم مع أحجامها السكانية. فمثلاً نجد أن معدل الأطباء/ للسكان لمنطقة الباحة يصل إلى ٢,٣ وهو معدل أفضل من معدل مكة المكرمة (٢,٦). وفي المقابل نجد أن حجم سكان منطقة الباحة قد وصل تقديرياً ، في عام ١٤١٥هـ ، إلى ٣٥٣٨٥٤ مقابل ٤٦٧٣٦٩٤ ساكن لمنطقة مكة المكرمة في نفس العام ^(٧) . وهناك مثال آخر يتمثل في ارتفاع معدل تلاميذ - تلميذات / مدرسي ومدرسات المرحلة الابتدائية لمنطقة الحدود الشمالية (١٥,٥) على معدل منطقة الرياض (١٣,١) (ويصل تقدير حجمي السكان في المنطقتين في عام ١٤١٥هـ إلى ٢٤٢٠٤١ ، ٤٠٢٧٨٧٨ على التوالي) ^(٧).

وإذا ما انتقلنا إلى أوضاع مناطق المملكة الإدارية (التخطيطية) من ناحية

مؤشرات الوضع الاقتصادي، فنسجد أنه يمكن تقسيم هذه المناطق لقسمين

رئيسيين:

١- مناطق : مكة المكرمة - الرياض - الشرقية : تتراوح مؤشرات

الولض الإقللصاءى (المخللارة للدراسة) لهذة المائلق ما بلن ٧٢٪ و ٧٥٪ (٧٢٪ من مملولة القولى العاملة من المملكة - ٧٥٪ من مملول السجلال اللجارلة - ٧٢٪ من الللم النقل اللولى للركاب = لموسم ١٤١٤ - ١٤١٥هـ).

٢- بقللة المائلق : اللللفل مؤشرات الولض الإقللصاءى لها ما بلن ٢٨٪ و ٢٥٪. (انظر الللؤل رقم (١-ج)، واللشكل رقم (٢).

وعمولاً فالنسب السابقة الللر إلى وبلؤل عدم اللوازن بلن مائلق المملكة

من الللل أاللام الللشاط الإقللصاءى ومن ثم اللللو الإقللصاءى .

وبالمقارنة ما بلن مذلولات مؤشرات كل من عناصر اللللمات واللولض الإقللصاءى بلل أنفسنا أمام الللهد الللللطى الللر عن ارللقال أنصلبة المائلق المخلللفة من اللللمات اللللب أاللماها السكائلة بشكل عام . وفى المقلبل بللل لركزاً لللللم السكائى والللشاط الإقللصاءى^(٨) فى اللللال فقط من مائلق المملكة. هذا ولقد صاللب الللرللر السكائى الإقللصاءى المكالى المذلور ارللقال لمسلوليات المللشة فى أماكن هذا الللرللر . فوفاً للدراسة الللرالى (١٤١٩ ، ص ٤٢) ، عن المسلوليات المللشة فى المملكة ، فان مائلق الللرقللة واللرقللة واللوسطى ، وفاً للللقسلم الللللطى الللدم كما بللو ، اللللمع بمسلوليات مملشة أفضل من المائلق الألرل بالمملكة . وبطبلعة الللال فى الللرللر الإقللصاءى فى المائلق اللللال المذلورة ، وما اسللبلعه من وفرة للفرص العمل ، فى مسلولياها المهارلة والألرقللة المخلللفة ، ملل سبباً لهذا الأمر . ولا شك بأن هذا الأمر مذلولة للهلرلة للمللن الللرلسة فى اللللال مائلق ، وهى المهلرلة اللل مللل سبباً رللساً للبللور اسللطالللة المللن المذلورة كما سللبلض لالللاً .

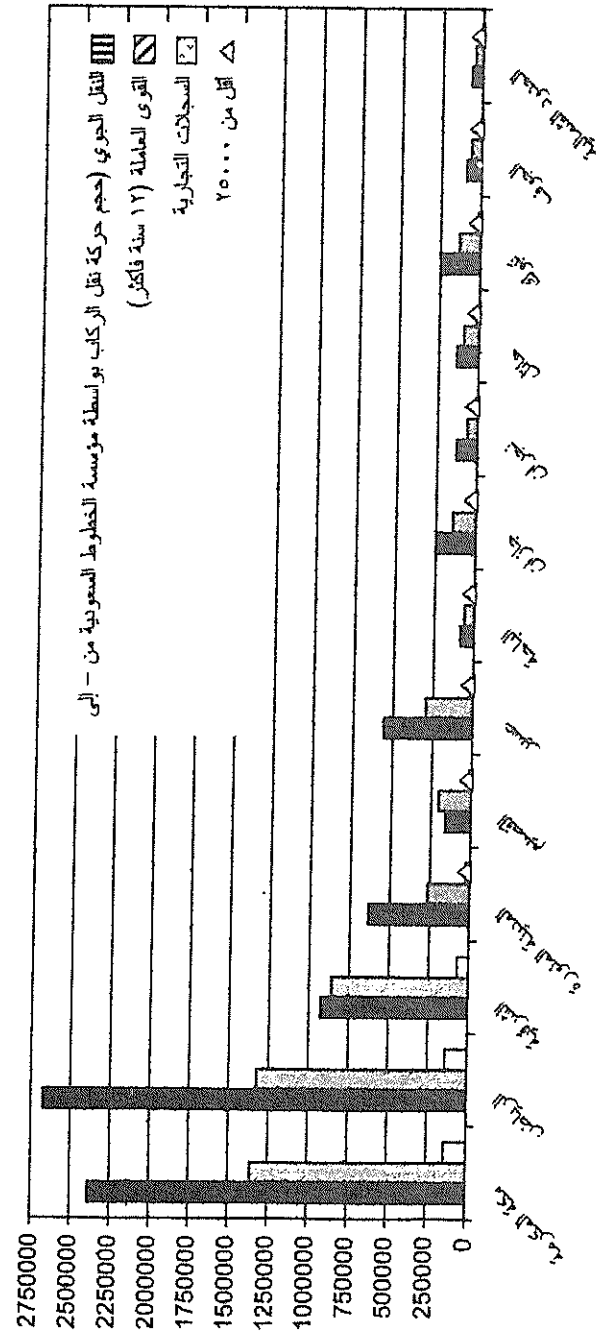
جدول (١-ج)

مؤشرات وضع الخدمات - الوضع الاقتصادي في المناطق الإدارية (التخطيطية)
للمملكة العربية السعودية: الوضع الاقتصادي ١٤١٤ - ١٤١٥

المؤشرات						المنطقة الإدارية	م
الوضع الاقتصادي							
النقل (الجوي): حجم حركة نقل الركاب بواسطة مؤسسة الخطوط السعودية من وإلى		القوى العاملة (١٢ سنة فأكثر)		السجلات التجارية			
%	العدد	%	العدد	%	العدد		
٢٨,٦	٢٣٨٨,٧٥	٢٧,٧	١٣٦٢١٩٥	٣٠	١٤٢٤٨٨	مكة المكرمة	١
٣٢	٢٦٧٤٤٤٠	٢٧	١٣٢٥٢٤٣	٢٩,٣	١٣٩٥٤٤	الرياض	٢
١١,١	٩٢٤٥١٨	١٧,٥	٨٦٠٥٦٣	١٥,٣	٧٣٠٣٣	الشرقية	٣
٧,٦	٦٣٤٤٧٧	٥,٣	٢٦٢١٦٧	٥,٢	٢٤٨٦٧	المدينة المنورة	٤
١,٩	١٦٠٥٤٩	٤,١	٢٠٢٩٧٦	٣,٨	١٨٠٢٨	القصيم	٥
٦,٧	٥٥٨٣٧٤	٦	٢٩٤٧٨٥	٣,٩	١٨٦٥٢	عسير	٦
١	٨٥٣٩٦	١,٣	٦٢٤٦٦	١	٤٩٥١	الباحة	٧
٣	٢٤٩٦٦٤	٣	١٤٤٧٥٧	١,١	٥٣٩٢	جازان	٨
١,٥	١٢٨٥٤٥	١,٣	٦٤٣٥٨	١	٤٤٥٨	بجرا	٩
١,٦	١٣٦٥٣٣	٢	٩٤١٨٣	٢,٢	١٥٢٢٣	حائل	١٠
٣	٢٤٧٦٧١	٢,٦	١٣٠٢٤٩	٢,٨	١٣٣٥٣	تبوك	١١
١,١	٩٢٥٩٠	١,٣	٦٣٧٤٦	١,٨	٨٧٣٨	الجوف	١٢
٠,٨	٦٦٥٩٧	٠,٩	٤٦٢٧٠	١,٦	٧٤٧٠	الحدود الشمالية	١٣
١٠٠	١٠٠٨٣٤٧٤٢٩	١٠٠	٤٩١٤٤٠٨	١٠٠	٤٧٦١٩٧	المملكة	-

- المصدر بيانات الجدول انظر ملحق هوامش البحث - هامش رقم (٣).

شكل (٢): مؤشرات وضع الخدمات - الوضع الاقتصادي في المناطق الإدارية (التخطيطية) للمملكة العربية السعودية لعام ١٤١٤ - ١٤١٥ هـ.



مصادر بيانات الشكل هي نفس مصادر بيانات الجدول رقم (ج-١)

وعموماً فإن وضع التوزيعات الجغرافية لعناصر الخدمات والأوضاع الاقتصادية السابق مناقشته إنما يقودنا للتساؤل عن سبب التركيز المذكور وأثره في رفع معدل النمو الاقتصادي في مناطق معينة أكثر من المناطق الأخرى بالمملكة. وتلخيصاً يمكن لنا القول بأن واقع المدن الكبرى، والمركزة بدورها في أربع فقط من مناطق المملكة، بما يحتوي من عوامل جذب، متمثلة في المرافق والخدمات المتخصصة والترفيهية ووفرة في فرص العمل، إنما يمثل الإجابة المطلوبة. على أنه ينبغي رصد جوانب السؤال، ومن ثم الإجابة بشكل أكثر تفصيلاً. وسوف نبدأ ذلك بمناقشة ظاهرة الاستقطاب التي تعاني منها المساحة الحضرية العامة للمملكة، بل والمساحات الحضرية للمناطق المختلفة، في القسم التالي من الدراسة.

٣- ظاهرة الاستقطاب في المملكة العربية السعودية

إن الفروق في توزيع الموارد وفرص النشاط الاقتصادي بين أنحاء أي إقليم أو دولة إنما تمثل ظروفاً مبدئية قد تؤدي إلى ظهور ظاهرة الاستقطاب. وتحدث هذه الظاهرة في حالة ترك تطورات الوضع الاقتصادي في الإقليم أو الدولة المعنية متبعة لمنطق نظام السوق وآلياته. ومن ناحية أخرى فإن ارتباط نمو الصناعة التحويلية، وقطاع الخدمات، بالمراكز الحضرية الكبيرة هو أمر قد يؤدي إلى زيادة نمو هذه المراكز بفارق كبير عن المراكز الأصغر، وذلك وفقاً لمفهوم السببية الدائرية التراكمية Circular and Cumulative Causation. ومع نمو المراكز الحضرية الكبيرة تبدأ ظاهرة الاستقطاب في التبلور على مستوى الإقليم أو الدولة، وحيث تلعب آليات ووفورات التجمع والحجم دورها في تلك البلورة. وفي معظم الأحوال فإن الأقاليم الأكثر تطوراً في أي دولة، عامة، هي الأقاليم المحتوية على

المراكز الحضرية الأكبر والأهم والأكثر استقطاباً على مستوى الدولة. والأمثلة على ظاهرة الاستقطاب عديدة. ومن ذلك ظاهرة استقطاب المناطق الحضرية الكبرى "الميتروبولية" في الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك أيضاً تميز الدول الإسكندنافية بوجود درجة عالية من التركيز السكاني في بضعة من مراكزها الحضرية ((Hall, p.148)^(٩). وتوجد نفس الظاهرة بوضوح أكثر في العديد من الدول النامية. فعديد من هذه الدول تصارع في سبيل التعامل مع حجم سكاني يتسم بالكم والنمو السريع والأهم من ذلك بالتركز الكبير في مدينة واحدة (Stewart, p. 59)^(١٠).

وإذا ما جئنا لتحليل ورصد ظاهرة الاستقطاب في المملكة العربية السعودية فنجد أنه بتحليل وضع مؤشرات الاستقطاب المختارة للدراسة، أن هذه الظاهرة موجودة في هذا البلد بشكل واضح وعلى أكثر من مستوى، وذلك كما يلي توضيحه.

أ- المساحة الحضرية العامة للمملكة ☐ :

من ضمن ١٧٨ مدينة سعودية نجد أن هنالك ثمانى مدن - مراكز حضرية فقط تستحوذ على ٦٢٪ و ٦٦,١٪ و ٨٩,٤٪ من إجمالي السكان الحضر والسجلات التجارية وإجمالي تمويل الصناعة التحويلية في المملكة، وذلك وفقاً لبيانات ١٤١٣ - ١٤١٨ هـ. والمدن والمراكز المذكورة هي : الرياض - جدة - مكة المكرمة - المدينة المنورة - الطائف - منطقة الدمام الحضرية - الجبيل -

☐ يقصد بمصطلح المساحة الحضرية ما يشير إليه مضمون المصطلح الأجنبي Urban Space. كما سبق الإشارة إليه في قسم منهجية الدراسة سابقاً.

ينبع. ومن ناحية أخرى نجد أنه من بين المدن - المراكز الثمانية هناك مدينتان فقط (الرياض-جدة) تستحوذان على ٦٢٪ و ٦٧٪ على التوالي من سكان المدن - المراكز المذكورة وجملة السجلات التجارية بها. ومن ناحية ثالثة نجد أن هنالك مدينتين فقط (الجبيل - ينبع) تستحوذان على ما نسبته حوالي ٦٣٪ من إجمالي تمويل الصناعة التحويلية في المدن - المراكز الثمانية (انظر الجدول رقم ٢، خريطة رقم - ١).

وعموماً فالمدن - المراكز الثمانية المذكورة أعلاه إنما توجد على ما تم الاصطلاح عليه بمحور النمو بين كثير من الدارسين . وقد ذكر الخريف (١٤١٩)، ص ٢٩) بأن هذا المحور يتكون من مناطق الشرقية والرياض ومكة المكرمة الإدارية. على أن هذا التحديد لمنطقة المحور إنما يتسم بالعمومية . فالنمو إنما يتركز في رقع جغرافية محدودة داخل المناطق الثلاث المذكورة . ومن ثم نجد كلاً من أرباب وإبراهيم (١٩٩٢، ص ٥٢١) يحددان المحور، وإن أعطياه مسمى آخر كما سيرد لاحقاً ، بأنه هو النطاق الممتد في وسط المملكة بما لا يتجاوز ٣٠ كم عرضاً. ويمكن إكمال هذا التحديد بأن النطاق يمتد بين ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي حيث تمثل كل من جدة والدمام نهايتين طرفيتين للنطاق .

كما نستطيع القول ، من جانبنا ، إن هذا المحور إنما يتمثل بشكل أساسي في المدن - المراكز الثمانية السابقة الذكر أعلاه ومناطق أظهرهما القريبة بشكل أساسي، وذلك وفقاً لدلالات بيانات الدراسة الحالية ومؤشرات النمط المكاني للأنشطة الاقتصادية في هذه المدن-المراكز وأظهرتها. والأمر ذو الدلالة على ظاهرة الاستقطاب، والتي نحن بصددتها، هو اشتغال نطاق محور النمو على حجم كبير

جدول رقم (٢)
ظاهرة الاستقطاب على مستوى المساحة الحضرية للمملكة العربية السعودية (١٤١٣ - ١٤١٨هـ)

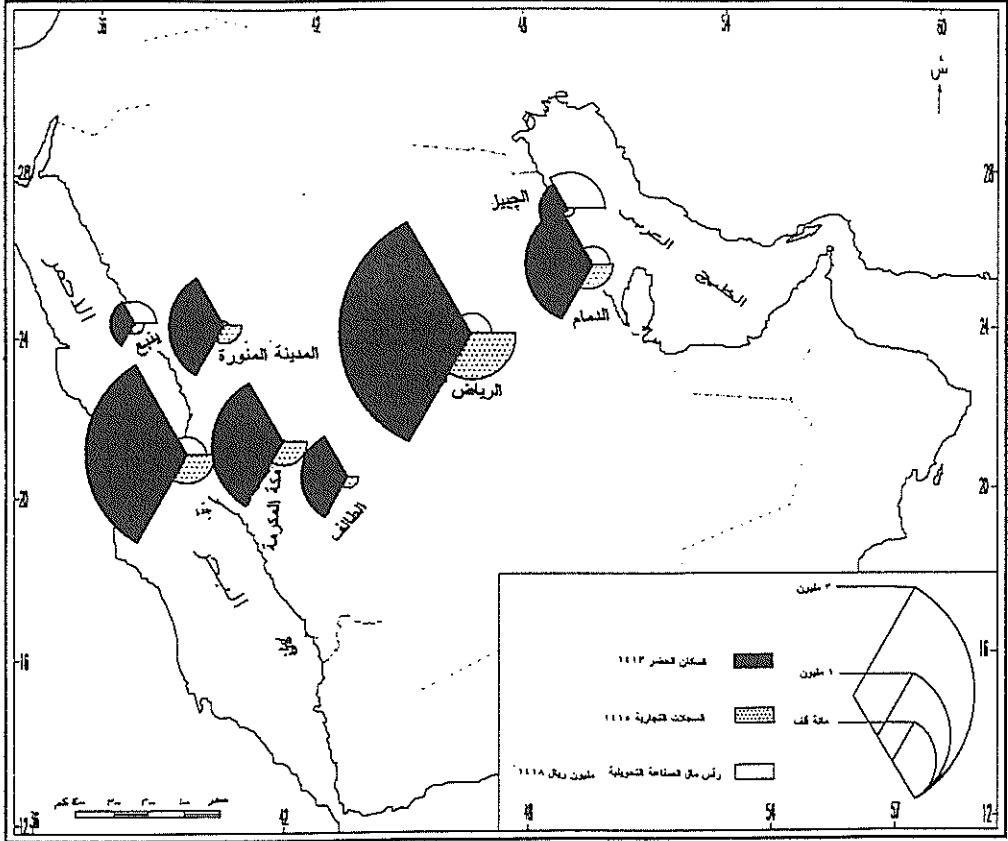
الترتيب	رأس مال الصناعة الحضرية (مليون ريال) - ١٤١٨هـ		السجلات التجارية (١٤١٥)		السكان الحضر (١٤١٣)		البلدية
	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	
١	١١,٨	١٩٣٦٦,٠٠٠	٢٤,٨	١١٧٩٤٨	١	٢٧٧٦,٩٦	١- الدمام الرئيسية - الرياض
٢	١١,٥	١٨٩٦٦,٢٦	١٩,٨	٩٤٥١٧	٢	٢٠٤٦٢٥١	٢- جدة
٣	١٠,٥	٧٧٨,٠٢	٥,٦	٢٤٤٨٦	٣	٩١٩١١٧	٣- مكة المكرمة
٤	١٠,٥	٨١٠,٠٦	٣,٩	١٨٤٤١	٤	٦٠٨٢٤٥	٤- المدينة المنورة
٥	٩	١٤٨١٧,٢٥	٧,٣	٣٤٩٨٤	٥	٦٩٦٦٥٥	٥- منطقة الدمام الحضرية (١) [*]
٦	١٠,٢	٢٩٥,٤٤	٣,٢	١٥٤٣١	٦	٤١١١٢١	٦- الطائف
٧	٣٩,٥	٦٤٩٦٦,٦٢	١٠,٦	٣٧٦٩	٧	١٤٠٨٧٨	٧- الخبر (١) [*]
٨	١٦,٤	٣٧١١٣,٥٨	١٠,٩	٤٣٣٩	٨	١١٩٨١٩	٨- بقيق (٢) [*]
(١)	(٨٩,٤)	١٤٧١٣٥,٣٣	(٦٦,٦)	٣١٥٠١٥	(١)	(٦٦,٦)	٨- مجموع المدن الرئيسية (٨) [*]
(٢)	(١٠,٦)	١٧٤٨٦,٦١	(٣٢,٨)	١١١١٨٢	(٢)	(٣٢,٨)	ب- بقية المدن (١٧٠ - مدينة)
-	١٠٠	١١٤١٢١,٨٤	١٠٠	٤٧٦١٩٧	-	١٠٠	جها- المدن السعودية (١٧٨)

- لمرافق مصادر الجدول انظر هامش رقم (١١) ملحق هامش البحث.

* تم تصنيف هذه المدن كمداين رئيسة بناء على تصنيفها من مؤشرات الاستقطاب المسندة في الدراسة فضلاً عن تصنيفها من مجموع حجم السكان ومكانتها الإدارية والوظيفية المنزلة على مستوى مناطقها وعموم المملكة.

خريطة رقم (١)

ظاهرة الاستقطاب على مستوى المساحة الحضرية للمملكة العربية السعودية



- لمعرفة مصادر الخريطة . انظر هامش رقم (١٢) بملاحق جوامع البحث

من أهم الأنشطة الاقتصادية في المملكة . فالطرف الشرقي من المحور يمتد في منطقة استخراج البترول وما يرتبط بذلك من صناعات تحويلية ثقيلة إلى جانب جزء هام من الصناعات الخفيفة في المملكة عموماً. أما القسم الأوسط من المحور فيدور النشاط الاقتصادي فيه على محور مدينة الرياض عاصمة البلاد . والوظيفة السياسية لهذه المدينة ذات دلالات واضحة للتركز الجغرافي لجزء هام من الأنشطة الصناعية التحويلية والخدمات بالمدينة .

وأخيراً فغرب المحور إنما يمتد في منطقة أنشطة الحج والعمرة، فضلاً عن الأهمية الصناعية لكل من ينبع وجدة. كما أن لجدة أهميتها التجارية بحكم كونها الميناء التجاري الأول للمملكة. وفي ضوء كل ذلك نجد أنه ليس من المستغرب أن يعطى كل من أرباب وإبراهيم لمحور التنمية مسمى آخر وهو محور الاستقطاب (ص ٥٢١؛ انظر أيضاً إلى: باقادر، ١٤١٩، ص ٥) . وأخيراً فإننا نجد أن باقادر (١٤١٩، ص ٥) قد أشار إلى استقطابية المدن - المراكز الثمانية على مستوى المساحة الحضرية العامة للمملكة من منظور آخر. فقد أشار باقادر إلى أنه يمكن تقسيم مدن المملكة إلى ثلاث مستويات وفقاً للحجم، وان مدن محور التنمية تمثل المستوى الأول. كما أشار هذا الباحث إلى مدن المستوى الثاني، والتي يصل عدد سكانها في حدود نصف مليون أو أقل قليلاً في المتوسط للمدينة الواحدة، إنما تعيش في كنف مدن الصف الأول. هذا مع ملاحظة أن مدن الصف الثالث، والتي يبلغ حجم الواحدة منها في المتوسط بضعة من الآلاف من السكان وفقاً لهذا التقسيم، تمثل في رأى الباحث بلداناً تقليدية موجودة في أقاليم متخلفة لحد ما . وقد ازدهرت هذه المدن الأخيرة "بسبب مواقعها داخل تلك الأقاليم". هذا مع ضرورة ملاحظة أن تقسيم باقادر للمدن، وأن اتسم بعموميته وعدم توثيقه، لا يتعد كثيراً

عسن تصنيفات عدد من الجغرافيين المهتمين بالتركيب الحجمي للمدن السعودية (انظر مثلاً للسرياني ، ص ١٠١-١٠٢ ، وكذلك الهذلول وعبد الرحمن) .

هذا ويجدر ذكر ما قاله باقادر ، في بحث له عن التطور الاجتماعي والعمراني في منطقة الخليج العربي (١٩٩٨ ، ص ٩٥) عن ظاهرة الاستقطاب القائمة على مستوى دول كل هذه المنطقة. فقد قال هذا الباحث بأن معدلات التحضر العالية قد جعلت كلا أقطار الخليج العربي تتمركز في المدن والمدن الرئيسية على وجه الخصوص .

وأخيراً فإن هذا الاستقطاب على المستوى الحضري العام للمملكة إنما هو نتيجة ، وسبب رئيس أيضاً ، لسمة من أهم سمات الجغرافية البشرية للمملكة ألا وهي وجود تركيز جغرافي واضح للأنشطة الاقتصادية والحجم السكاني للمملكة في ثلاث من مناطقها الرئيسية (التخطيطية القديمة) وهي الوسطى والغربية والشرقية ، حيث تستحوذ هذه المناطق على النصيب الأكبر من الشركات الاقتصادية والمنشآت الصناعية والحجم السكاني. وأبعد من ذلك فالمراكز الحضرية الرئيسية في المملكة ، والتي تتركز في المناطق الثلاث السابقة الذكر، إنما تتسم باحتوائها على تركيز جغرافي مماثل بها من الأنشطة الاقتصادية والسكان الموجودين في المناطق الثلاث (انظر مشخص ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢١-١٠٦) (١٢) . فليس هنالك هيمنة حضرية في المملكة ، كما هو حاصل في كثير من الدول النامية، من قبل مدينة واحدة تكون العاصمة غالباً (الخريف، ١٩٩٨ ، ص ١٣٤). وإنما توجد هذه الهيمنة على المستوى الإقليمي كما سيتضح من المناقشة عن الاستقطاب على المستوى الإقليمي لاحقاً . أيضاً يجدر بنا أن نلفت لدراسة أخرى للقباني (١٩٩٥) عن التحليل المكاني للمؤسسات والشركات الكبرى في المملكة. فنتائج

هذه الدراسة ذات دلالة واضحة لما سبق لنا طرحه من سمة التركيز الجغرافي للنشاط الاقتصادي للمملكة. فهناك أكثر من ٩٨٪ من الشركات والمؤسسات المذكورة توجد في المناطق الوسطى والغربية الشرقية. كما أن مدن الرياض وجدة والدمام تستحوذ على ٩٣٪ من تلك الشركات والمؤسسات .

ب- المساحات الحضرية للمناطق الإدارية (التخطيطية) للمملكة

إن سمة الاستقطاب السابق ملاحظتها على مستوى المساحة الحضرية العامة للمملكة تبرز وبشكل واضح ، أيضاً ، على مستويات المساحات الحضرية للمناطق الإدارية المختلفة. فمقابل استحواذ عدد محدود من مدن المملكة على الجزء الأكبر من السكان والنشاط الاقتصادي بالبلاد ، دون بقية المدن ، نجد أنه داخل كل منطقة إدارية على حدة تبرز ظاهرة الاستقطاب على مستوى أصغر . ففي كل منطقة إدارية يوجد هنالك مدينة أو اثنتان تستحوذان على الجزء الأكبر من سكان المنطقة ونشاطها الاقتصادي دون بقية مدن المنطقة . فمدن الرياض، "منطقة الدمام الحضرية " ، جدة، حائل، جازان، خميس مشيط، الجوف، المدينة المنورة، نجران، الباحة، بريدة، عرعر، تبوك تستحوذ على ٨٢,٥٪، ٣١,٣٪، ٥٤,٨٪، ٨٨,٥٪، ٢٥٪، ٤٥,٢٪، ٣٧,٤٪، ٧٥,٣٪، ٦٥,١٪، ٣٣٪، ٥٠٪، ٦٦,٤٪، ٧٤٪، من أحجام السكان الحضر في مناطقها الإدارية. ونفس الشيء يتكرر بالنسبة لأنصبة هذه المدن من السجلات التجارية بمناطقها الإدارية. فتصل النسب المناظرة في هذا الصدد إلى ٨٦٪، ٤٨٪، ٦٦,٣٪، ٩٩٪، ٤٤,٤٪، ٣٦٪، ٢٩٪، ٧٥٪، ٨٩٪، ٤١٪، ٥٩٪، ٧١,٣٪، ٨١,٤٪ على التوالي.

أما فيما يتصل بإجمالي التمويل الصناعي التحويلي في المدن المذكورة نسبة لمناطقها الإدارية فتصل النسب المناظرة لما سبق إلى : ٣،٩٢٪، ٣،١٨٪، ٦٣٪، ١٠٠٪، ٩٣٪، ٦٨٪، ٣٨٪، ٢،٩٪، ١،٩٨٪، ٤،٣٧٪، ٨٤٪، ١،٨٧٪، ١٠٠٪ (انظر شكل رقم (٣) بأقسامه (أ- ب- ج)، والجداول أرقام (٣-أ)، (٣-ب)، (٣-ج) و(٣-د)، في ملحق الجداول في نهاية البحث.

ومع ما تدل عليه الأرقام السابقة من وجود ظاهرة الاستقطاب على مستوى المساحات الحضرية للمناطق الإدارية فإن هنالك بعض الاستثناءات والراجعة لأوضاع محلية معينة، وهي استثناءات محدودة على أية حال (١٣). وعموماً فإن هنالك دراسة هامة للعريشي، في نتائجها النهائية، لظاهرة الاستقطاب على مستوى المساحات الحضرية للمناطق الإدارية الواقعة في هوامش الأقاليم القلب للمملكة (مناطق الشرقية والرياض ومكة المكرمة الإدارية). إن دراسة العريشي إنما تظهر أن النظام الحضري لمنطقة عسير الإدارية يعاني من مركزية كبيرة. فمعظم الاستخدامات التنموية للأرض إنما توجد في عدد محدود من مدن هذه المنطقة. فمدينتا خميس مشيط وأبها تحتويان على ٦١،٤٪ من مجموع الحيز الحضري للمنطقة. كما أن كلتا المدينتين المذكورتين تستحوذان على الأنشطة التجارية والخدمات الإدارية المختلفة، من تعليمية وصحية ورياضية. وقد خلص العريشي إلى أن هنالك نزعة مركزية تشير لعملية استقطابية في توزيع الخدمات داخل منطقة عسير، وأن هذه النزعة إنما تظهر وجود سيطرة حضرية لمدينتي أبها وخميس مشيط (العريشي، ١٤١٩هـ، ص ص ١٣-١٤، ٣٧).

وعموماً فبالنتيجة النهائية نجد أن ظاهرة الاستقطاب في المملكة، بمستوياته المتعددة قد أدت إلى ظهور ظاهرة حضرية - مكانية أخرى ، وهي ظاهرة تعاني منها العديد من الدول الأخرى ، متقدمة كانت أو نامية ، وهي ظاهرة المركز - الهوامش .

٣- ظاهرة المراكز - الهوامش في المملكة العربية السعودية

إن ظاهرة المركز - الهوامش هي نتاج رئيسي، وبلورة لآليات ظاهرة الاستقطاب، حيث يتركز النمو الاقتصادي والحجم السكاني في مراكز حضرية معينة، وبذا تصبح المناطق المحيطة بكل مركز تابعة له. فالقرارات الاقتصادية الصادرة عن المركز تؤثر على حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية، ليس في المركز فحسب بل في هوامشه. كما يتمتع المركز بتركز العمل والخدمات، المتخصصة خاصة ، به. بل إن المركز يستقطب هجرة الأيدي العاملة والاستثمارات من الهوامش. والنتيجة النهائية هي تحسن وضع النمو وفرص العمل والخدمات في المركز ومنطقته أكثر من المناطق الأخرى (الهوامش / الأطراف)^(١٤).

والواقع إنه لا توجد صيغة واحدة لظاهرة المركز - الهوامش في المملكة . فليس هنالك مدينة واحدة، أو اثنتان، تمثل مركزاً وبقية أنحاء البلاد تمثل هوامش. بل هنالك ثلاث صيغ لهذه الظاهرة في المملكة ، وهنالك تدرج لها من المستوى العام لكل المملكة مروراً بمستوى المناطق الإدارية الرئيسية بالمملكة (مكة المكرمة، الرياض، الشرقية) وانتهاء بالمستوى الخاص بكل منطقة إدارية على حدة. وفيما يلي توضيح لتلك الصيغ وذلك التدرج:

أ - المستوى الأول : (القلب) مدن - مراكز حضرية : الرياض ، منطقة الدمام الحضرية ، جدة ، مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، الطائف ، الجبيل ، ينبع . (الهوامش) بقية المساحة الحضرية العامة للمملكة .

ب - المستوى الثاني : (القلب) المناطق الإدارية لمكة المكرمة ، الرياض ، الشرقية . (الهوامش) بقية المناطق الإدارية في المملكة .

ج - المستوى الثالث : (القلب) المدينة - المركز الحضري الرئيس (أو اثنان) في كل منطقة إدارية - (الهوامش) بقية المنطقة .

وإذا ما أردنا تفصيل وضع ظاهرة المركز - الهوامش في المستوى الثالث سنجد أن كل منطقة إدارية في المملكة إنما تتسم بوجود مدينة ، أو مركز حضري ، رئيسة بما تمثل قلباً للمنطقة . أما بقية مساحة المنطقة فتمثل الهامش . هذا مع ملاحظة أن هنالك بعض المناطق يتمثل القلب فيها بمدينتين لا مدينة واحدة كما هو الحال مع أبها وخميس مشيط في منطقة عسير . وتوصيفنا هذا إنما يتفق مع ما توصل إليه الخريف (١٩٩٨ ، ص ١٣٥) ، في بحث له عن التحضر في المملكة ، من أن مستوي الهيمنة الحضرية متباين في المملكة . فهذه الهيمنة ترتفع في بعض تلك المناطق بينما تنخفض في البعض الآخر . ونفس النتيجة توصل إليها القباني (١٩٩٩ ، ص ٥٠) في دراسة له عن التوزيع السكاني والتنمية في المملكة . فقد قال هذا الباحث بأن هنالك فجوة كبيرة في النظام الحضري للمملكة في عدد من مناطقها إذ توجد في كل من هذه المناطق مدينة واحدة كبيرة مع غياب أو عدم وجود مدن متوسطة .

ومن ناحية أخرى فإن وضع ظاهرة المركز - الهوامش عامة في المملكة قد انعكس على علاقة سكان مناطق الهوامش بالمركز من ناحية وعلاقتهم بالأنشطة

الاقتصادية في مناطقهم الطرفية بشكل سلبى من ناحية أخرى . فوفقاً لكل من AL-Khalifah و Frisbie (p.22 1989) فإن سكان الريف ، الهامشي ، يفكون ارتباطهم تدريجياً بالأنشطة الزراعية ، وتلك المتصلة بها ، مع وجود اجتذاب مستمر ، لحد معين ، لهم من قبل المركز . وإذا كان هنالك سيطرة للرعي وبعض الزراعة على أنشطة البدو ، في مناطقهم الطرفية ، واستقلالية نسبية لهؤلاء عن المركز فإن هذا الوضع لا يتوقع له الاستمرار بحكم النمو المتسارع في قطاعي المواصلات والاتصالات في المملكة . وهذا الأمر سيؤدي في المحصلة النهائية إلى حصول اعتمادية كبيرة من قبل هامش السكان البدو على المراكز الاستيطانية الملاصقة. والواقع أن الدراسات اللاحقة للدراسة المذكورة تؤيد ذلك الاستنتاج . فحبيب في دراسته عن بدو منطقة التسيبة بمنطقة حائل الإدارية (١٩٩٩) يقول بأن الأسر البدوية هنالك يعتمدون كثيراً على الخدمات الحكومية، من تعليمية لصحية أولية ، الموجودة في المراكز الحضرية القريبة من منطقتهم . ومن ناحية أخرى فإن جزءاً كبيراً من قطعان الماشية الموجودة في مناطق البادية إنما يعود في ملكيتها لسكان المراكز الحضرية والريفية (الصقهان ، ص ٥٠) . فضلاً عن ذلك فهنالك تيار الهجرة المتنامية من مناطق البادية لمناطق الحضر ثم الريف .

وعموماً فإن هذا الوضع السابق تفصيله قد يخلق ما أسماه رتشاردسون Richardson (p. 68) بالانتشار المركز Concentrated dispersion . فالتركز الاقتصادي والسكاني، إنما يوجد في هذه الحالة في بضع نقاط ومراكز حضرية في المساحة الجغرافية للبلد المعني، وذلك بدلاً من انحصاره في مركز حضري واحد كما هو الحال مع وضع العاصمة المهيمنة في كثيراً من الدول النامية. ونمط الانتشار المركز هذا قد، كما يرى الباحث المذكور، قد يعرقل ظاهرة أخرى أسماها

بعكس الاستقطاب polarization Reversal والتي يرى أنفاً تمثّل حلاً لمشكلة الاستقطاب . وهذا الأمر سوف يتم مناقشته فيما بعد في قسم التقويم العام للآبرفة النسمية الإلبيفة السعودية .

والواقع أن أهمية دراسة الاستقطاب إنما تتبع أيضاً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن نمو المدن الكبيرة عموماً . وإذا ما حصرنا حديثنا عن هذه المشاكل فيما يتصل بالمملكة فيمكن لنا تحديد أهم تلك المشاكل فيما يلي:

١- تأثير التوسع الأفقي على مرافق البنية الأساسية والخدمات

إن نمو المدن الكبيرة إنما يتسم بالتوسع الأفقي مما ينتج عنه ضغط كبير على مرافق البنية الأساسية . وهذا الضغط يتزايد ، بطبيعة الحال ، مع تزايد الهجرة لتلك المدن . ومن جانب آخر فإن التوسع الأفقي المذكور يعني أيضاً ضغطاً سكانياً على مرافق الخدمات . فهذا التوسع قد أظهر تجمعات سكنية في خارج النطاقات العمرانية المخططة لكل مدينة ، وهذا الأمر أدى إلى صعوبات حصول هذه التجمعات على الخدمات والتي تبرمج أحجامها بناء على أساس احتياجات النطاقات المذكورة .

٢- المشاكل البيئية للنمو الحضري

يؤثر النمو المتصاعد للمدن الكبيرة ، فضلاً عن تركزها أساساً في محور جغرافي محدود الامتداد ، على التوازن الأيكولوجي الدقيق للبيئة السعودية ، وهي بيئة تندر بها العناصر الحيوية من مياه ونبات . كما أن كثيراً من المدن السعودية ، عموماً ، ذات اعتماد كبير على موارد المياه الجوفية العميقة غير

المتجددة . وفي المقابل فإن بديل تلك المياه هو المياه المالحة المحلاة . وهذه المياه هي بديل باهظ التكلفة (أرباب وإبراهيم ، ص ٥٤٠) .

٣- تداعيات الهجرة الريفية للمدن الكبيرة :

يتصل بالهجرة الريفية المتصاعدة للمدن الكبيرة مشاكل التكيف الاجتماعي للمهاجرين، خاصة أولئك المنتمين لما أسماه باقادر (١٤١٩، ص ٢-٤، ٨) بالهجرة الرئيسية الثانية للمدن السعودية ، وهي الهجرة التي أتت متأخرة نوعاً ما عن الهجرة الأولى . فطبقاً لباقادر فإن عناصر الهجرة الأولى، والتي عاصرت بداية توسع ونمو المدن السعودية ، قد تكيفوا بسهولة مع الحياة الحضرية في تلك المدن، نظراً لاكتسابهم خصائص تلك الحياة عبر مشاركتهم في بناء وتأسيس تلك المدن . أما عناصر الهجرة الثانية فكان عليها التكيف السريع مع روح وصخب الحياة الحضرية وتقبل شروطها . فهذه الحياة الحضرية السعودية قد أصبحت ذات نمط ثقافي مركب من عناصر حضارية وثقافية متعددة وغير متجانسة . وهنا يقول باقادر بأن كلاً من روح التنافس والفردية والنفعية والإيقاع السريع ، التي لونت الحياة في المدن السعودية ، إنما تمثل عناصر تحول دون إمكانية التكيف السريع للمهاجرين المذكورين . وقد ترتب على ذلك انحصار أولئك المهاجرين في بؤر ثقافية هامشية قد لا يستطيع أفرادها الخروج منها للانصهار في بوتقة الحياة الحضرية العامة، وذلك بفعل الظروف التنافسية المميزة لتلك الحياة . وبالنتيجة النهائية ، ومع مجيء مزيد من المهاجرين للمدينة ، فإن هنالك

عفءفءاً من المشاكل الاءتماعفة المئوق ءءوئها كئصاعء معءلات الءرمة وءءوئ ظواهر عنف..الخ.

٤- أئر النمو الءضرف على مءى الاستغلال الأمئل لموارد المناطق الطرففة إن النمو الءضرف الكبفر فف المملكة وئر كزه فف عءء من المءن إنما بعف عءم الاستغلال الأمئل للإمكانفاء والموارد الاقتصاءفة بالمناطق الطرففة . فالمساحاء الزراعفة القلفءفة فف هءه المناطق أصبحت تعاني من قلة القوى العاملة وصار عءفء من تلك المساحاء لا ففسئمر، بالئالف، بالشكل الملائم. ومن ناحفة أخرى فالهجرة البءوفة للمناطق الءضرففة أءء إلى أن ففصء عءفء من المراعف بءون صفاة. فضلاً عن ذلك فهءه الهجرة تسارع فف تلاشف ءرفة الرعف البءوف لمساحاء واسعة من البلاد تمئلك موارد رعوفة مئسمة بالمءءوءفة والئئائر النباف. وهءه سماء ئءءا للرعف البءوف المئئقل لفمكن الاسئئمار الأمئل لتلك الموارد. فهءا النمط من الرعف فساعد على عءم إنءاك النطاقاء الرعوفة الهشة وضماف اسئمراففة وءوءها.

٤- الأوءام التطورفة فف الرف السعوفف

إن بفافاء الدراسة الءالففة ءوضء لنا ، أن المناطق الإءارفة المءوءفة على مناطق رففةفة كبرفة الوءوء، كعسفر وءازان وئءران والرفاء، قء نالء ءظها من نمفة الءءماء المءئلفة. على أنه فف مءابل كل ما سبق ذكره فإننا نجء المناطق المءكورة سابقاً وقء شهءء هجرة رففةفة مئئامفة للمراكز الءضرففة الكبرفة، وبشكل واضح ، ءاصة فف ءقبة السبعففاء المفالاءفة ئم الئمائفاء من القرن

المنصرم. فمناطق مقاصد هذه الهجرة تتمتع بعناصر جذب تشمل وفرة فرص العمل والخدمات المتخصصة والترفيهية. وفي نفس الوقت نجد أن المراكز الحضرية الأصغر في المناطق الريفية قد حصلت على نصيب من تلك الهجرة. وقد ترتب، عموماً، على تلك الهجرة تناقص في أعداد السكان الريفيين في المملكة بحوالي ٤٠٠ ألف نسمة ما بين عامي ١٩٨٣، ١٩٩٠م (مشخص، ١٩٩٥، ص ٨٠). فتوافر الخدمات في المناطق الريفية لم يكن عنصراً حاسماً ومانعاً، أو مقللاً بالدرجة المطلوبة، على الأقل، من الهجرة المذكورة بقدر ما مثلت جاذبية المدن، خاصة الكبيرة، العنصر الأهم في تقليل قدرة الريف على استبقاء سكانه.

هذا ونلاحظ في الصدد المذكور أعلاه أن مناطق معينة من الريف السعودي قد شهدت تزايداً في المساحات الزراعية والإنتاج الزراعي عبر فترات التنمية الحكومية لقطاع الزراعة، وخاصة في الثمانينات الميلادية. فمنطقتا الرياض والقصيم الإداريتين، وخاصة الأولى، قد ازداد نصيبها من المساحات الزراعية السعودية من ٤٠٪ إلى ٥٧٪ ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٠م. وفي المقابل فقد تناقص نصيب المناطق الإدارية بجنوب غرب المملكة من ٣٠,٥٪ إلى ١٩٪ بين نفس السنتين المذكورتين. والواقع أن تناقص مكانة الإنتاجية الزراعية لمنطقة جنوب غرب المملكة، بالرغم مما تتمتع به من إمكانيات زراعية، إنما يظهر جانباً من جوانب عدم الاستغلال الأمثل للمزايا النسبية للأقاليم الطرفية للبلاد كما سبق الإشارة عند مناقشة تداعيات ظاهرة الاستقطاب الحضري في المملكة. وعموماً فلقد ترتب على التطورات التاريخية للتوزيعات الجغرافية للمساحات الزراعية وإنتاجها في البلاد أن أصبح نصيب المنطقة الوسطى، الحاوية لمنطقتي الرياض

والقصيم الإداريتين ، من الإنتاج الزراعي السعودي في بداية حصة التسعينات هو ٦٣,٥٪. أيضا يلاحظ هنا ارتفاع النصيب المناظر للمنطقة الشمالية، المحتوية على مناطق حائل ، تبوك ، الجوف ، الحدود الشمالية الإدارية، من المساحات الزراعية من ٣,٦٪ إلى ١٣,٢٪ في نفس الفترة . من ثم تقدمت هذه المنطقة من حيث نصيبها من الإنتاج الزراعي المحلي إلى ١٨,٦٪ في عام ١٩٩٠، متقدمة بذلك على المنطقة الجنوبية الغربية (٦,٦٪). ويرجع هذا التقدم لمنطقتي الوسطى والشمالية لعدة عوامل كعنصري المياه الجوفية العميقة والتركز السكاني، بالنسبة للمنطقة الوسطى على وجه الخصوص (مشخص، ١٩٩٥، ص ص ١٣٢-١٣٤).

على أن التقدم الزراعي المذكور أعلاه للمنطقتين الوسطى والشمالية لم يساعد على تقليل الهجرة الريفية منها للمراكز الحضرية سواء في المنطقتين أو خارجهما. ففي مقابل عناصر جاذبية المدن للهجرة فقد كان لاحتواء المنطقتين المذكورتين على جزء كبير من المساحات الزراعية المتدرجة تحت نمط الزراعة الحديثة دور مهم في انخفاض فرص العمل الزراعية. بمزارع هذا النمط الذي يعتمد على الميكنة الحديثة . هذا فضلا عن اتجاه أصحاب المزارع الحديثة هنالك نحو استخدام جزء كبير من العمالة الزراعية من الخارج (مشخص، ١٩٩٥، ص ١١٩).

بعد التشخيص السابق لقضايا أوضاع النمو الإقليمية في المملكة على شتى مستوياتها، فإن الأمر يستلزم بعد ذلك النظر فيما بذل من جهود تنموية حكومية، للتعامل مع هذه القضايا ، وذلك بالرصد والتحليل.

رابعاً : جهود ومخططات التنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية

١- اتجاهات جهود ومخططات التنمية الإقليمية في خطط التنمية السعودية :

لقد وعت استراتيجية التنمية الإقليمية السعودية، والتي تسعى خطط التنمية لتحقيقها، البعد الأساسي، لوضع النمو الإقليمي في المملكة، والمتمثل في وجود اختلافات بين مناطق المملكة من حيث درجة التطور والنمو. وقد أظهرت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لوزارة التخطيط هذه الاختلافات. فقد فحصت هذه الدراسات الأوضاع التطورية للمناطق التخطيطية الخمس للمملكة، وفقاً للخطة الثانية، وحيث تم تفصيل هذا التقسيم سابقاً في قسم منهجية الدراسة. هذا بالإضافة لدراسات حكومية أخرى صبت في نفس الاتجاه. فقد أظهرت كل هذه الدراسات وجود تفاوت كبير بين المناطق المذكورة، سواء من حيث بنية النشاط الاقتصادي أو فيما يتعلق بأوضاع الحرف. "وقد تبلور هذا التفاوت في وجود نسب متدنية للإنتاج الاقتصادي في المنطقتين الشمالية والجنوبية الغربية. وبالتالي فقد كانت هاتان المنطقتان بدأتا تشهدان اتجاهات للهجرة منها لبقية أنحاء المملكة بمعدلات فوق المتوسطة" (وزارة التخطيط، ١٤٠٠هـ، ص ٧). هذا الرصد من قبل وزارة التخطيط إنما كان لأوضاع النمو الإقليمية في الفترة السابقة على فترة الخطة الثالثة، أي فترة السبعينات الميلادية من القرن العشرين. وقد تفاقم هذا الوضع مع تصاعد معدلات التنمية في البلاد. فقد شهدت المملكة تغيرات هيكلية في مجالات التجمعات السكانية والنقل والصناعة التحويلية وأنماط استخدامات الأراضي ومستويات المعيشة مع تنفيذ بدء الخطة الثالثة للتنمية. ومن ثم فقد

أصبحت نسبة التغيرات الاقتصادية والتنموية في المملكة غير متماثلة على المستويات المكانية المختلفة لها، وذلك انطلاقاً من "وجود نمط تبعثري لحد ما للمواقع السكانية والموارد الاقتصادية في أنحاء البلاد" (Ministry of Planning, p. 420).

فالتبعثر السكاني أدى إلى تركيز مشاريع التنمية في نقاط حضرية محددة لأسباب تتعلق بعناصر التكلفة الاقتصادية للمشاريع كما سترى لاحقاً. كما أن وجود النمط المشار إليه بشكل واضح في المناطق الطرفية من المملكة قد أدى إلى قلة إمكانية إقامة المشاريع الكبيرة بما مما زاد من الفجوة التطورية بينها وبين المناطق الأخرى .

بعد مناقشة أبعاد مشكلة عدم التوازن الإقليمي للنمو في المملكة كما حددها خطط التنمية ينبغي أن نلتفت إلى ما قامت به كل خطة على حدة لمعالجة هذه القضية ، مراعية ما يطرأ عليها من أبعاد جديدة في فترة الخطة السابقة . وفيما يلي تحديد لاتجاهات وجوانب كل خطة في هذا الصدد .

أ- الخطة الأولى

كان الاهتمام الرئيسي لهذه الخطة متوجها نحو إرساء أسس التخطيط والتنمية الاقتصادية العامة للدولة. هذا مع ملاحظة أن اتجاهات التفاوت الإقليمي في النمو لم تكن قد تبلورت بشكل واضح. على أن الخطة لم تغفل موضوع التنمية الإقليمية إطلاقاً، إذ أشارت لأهمية موضوع التنمية الريفية. فقد أعطت الخطة اهتماماً للاحتياجات التنموية الريفية، على مستوى المناطق. وشملت الخطة برنامجاً للمشاريع الواجب تنفيذها في كل منطقة من مناطق المملكة (وزارة التخطيط، ١٣٩٠هـ، ص ٩٢).

ب- الخطة الثانية

كان من آثار تنفيذ الخطة الأولى تزايد نمو المناطق الوسطى والغربية والشرقية، خاصة في مراكزها الحضرية الكبيرة. وأصبحت تلك المناطق ومراكزها الحضرية مصدر جذب مستمراً للهجرتين الداخلية، من مناطق البلاد الأخرى، والخارجية والتي تصاعدت مع النمو التنموي وازدياد الحاجة للعمالة المستقدمة من الخارج. هذا وقد حددت الخطة الثانية هدفين رئيسيين للتنمية الإقليمية هما :

- ١- العمل على مساعدة مناطق البلاد، خاصة الريفية، على تنمية أنشطتها الإنتاجية ليتمكن لها استبقاء أكبر قدر من سكانها.
- ٢- توسعة نطاق الخدمات العامة لمساعدة المناطق التي يتوافر لها إمكانية تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي .

هذا ولقد قسمت الخطة ، كما سبق الذكر في قسم منهجية الدراسة ، المملكة لخمس مناطق تخطيطية. وتم تحديد أنشطة تنموية لكل منها، على أساس ما تتميز به كل منطقة من أنشطة تقليدية^(١٥). هذا بالإضافة للاهتمام بالمشاريع الزراعية والمعدنية في كل من المنطقتين الوسطى - الشمالية وتلك الصناعية في المنطقتين الغربية - الشرقية على التوالي . هذا ويمكن اعتبار إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في المنطقتين الأخيرتين من أبرز مشاريع الخطة الثانية (وزارة التخطيط ، ١٣٩٥هـ) .

ج- الخطة الثالثة

مع بداية هذه الخطة كانت الحاجة قد وضحت لبذل مزيد من الجهد في مجال التنمية الإقليمية. فقد بدأ يبرز، مع بداية فترة الخطة، قدر أكبر من التركيز

السكاني والاقتصادي في نقاط محددة من البلاد ، وليس في مناطق معينة دون بقية مناطق البلاد^(١٦) . وفي مواجهة هذا الوضع فقد نصت الخطة على إقامة مناطق تنمية متخصصة هي مراكز النمو. وبينما كان ذلك ممثلاً للهدف الأول للتنمية الإقليمية بالخطة فقد مثل السعي نحو تجنب الإسراف في تركيز الموارد في عدد قليل من المناطق الحضرية الهدف الثاني. هذا ولقد تم تقسيم مراكز النمو لثلاثة فئات، محلية وإقليمية ووطنية (وزارة التخطيط ، ١٤١٠هـ ، ص ١٠٥-١٠٦). ولقد قصد بهذه المستويات للمراكز أن تعمل المراكز على تأدية وظيفتها التنموية على مستويات مكانية متعددة^(١٧). وأخيراً فطبقاً لحبيب (١٤١٨، ص ٢١٢)، فإن هذه الخطة أوضحت بشكل أكثر من سابقتها البعد المكاني للتنمية الإقليمية .

د- الخطة الرابعة

ركزت هذه الخطة على استمرار التنمية الإقليمية المتوازنة، وذلك سعياً نحو تأصيل محور التنمية الإقليمية في الخطة العامة. كما اهتمت هذه الخطة بإيجاد كافة الإجراءات التنظيمية والتنسيقية بين الجهات الحكومية لتحقيق أهداف التنمية الإقليمية بالخطة (Ministry of planning, pp. 421-422).

هـ - الخطتان الخامسة والسادسة

سعت كلتا الخطتين لتفصيل مجالات واتجاهات وسياسة التنمية الإقليمية في المملكة وذلك من خلال عدة نقاط وأهداف. وأبرز هذه الأمور هي قيام تنمية إقليمية شاملة في المناطق الحضرية والريفية معاً، وذلك لتحقيق التكامل بين تنمية

النوعين من المناطق. هذا وقد ركزت الخطتان على عدة إجراءات لتحقيق ذلك^(١٨) (وزارة التخطيط ، ١٤١٠ ، ص ١٤١ ، ١٤١٥هـ ، ص ص ٤١٣-٤٢٢).

إجمالاً، يتضح لنا ، مما سبق ، أن هنالك تركيزاً واضحاً في خطط التنمية على قضايا التنمية الريفية، وذلك باعتبار المناطق الريفية التقليدية في البلاد مصادر واضحة للهجرة الداخلية نحو المراكز الحضرية الكبيرة. وقد قامت سياسة التنمية الريفية في المملكة على محورين رئيسيين وهما : محور التنمية الريفية القطاعية ومحور المجمعات القروية. هذا مع وجود محور المجر ومشاريع التوطين وهو محور سبق تنفيذ خطط التنمية السعودية . وعموماً فطبقاً للقباني (١٤١٣ ، ص ١٩٠) فإن أبرز محور في هذا الصدد هو محور المجمعات القروية . أما فيما يتصل بالتنمية الحضرية فقد انصبت الجهود الحكومية فقط على تطوير أساليب التخطيط العمراني ، عبر وضع المخططات الإرشادية للمدن الرئيسية وإعداد استراتيجية عمرانية شاملة للبلاد (إبراهيم وآخرون). هذا فضلاً عن تطوير بعض المدن كمراكز النمو.

إن ما سبق من أهداف ، نصت عليها خطط التنمية المتتالية ، قد تم السعي نحو تحقيقها من خلال تطبيق آليات ومفاهيم نظرية معينة . وسوف نناقش هذه الآليات والمفاهيم فيما يلي من فقرات .

٣- آليات ومفاهيم التنمية الإقليمية في المملكة

قبل رصد هذه الآليات والمفاهيم يتوجب علينا مناقشة اتجاهات ومشاريع التنمية الإقليمية السعودية التي أدت لحدوث تطورات وتغيرات أظهرت الحاجة ، بدورها ، لتطوير مائل لآليات ومفاهيم صالحة للتعامل ، في كل فترة ، مع هذه التغيرات .

أ - تطورات وتغيرات اتجاهات التنمية الإقليمية في المملكة

لقد أدى تنفيذ كل خطة تنمية ، بشكل عام ، إلى تطورات اقتصادية واجتماعية على أرض الواقع . وقد أدت هذه التطورات بدورها لتعميق الحاجة لدفع عجلة التنمية الإقليمية بشكل أسرع وأعمق . ومع بداية الخطة الثالثة وضحت الحاجة لبذل مزيد من الجهد في مجال التنمية الإقليمية نتيجة ثلاثة من الأمور الرئيسة يمكن تلخيصها فيما يلي من سطور .

١- مع بداية فترة الخطة الثالثة بدأ يبرز قدر أكبر من التركيز السكاني والاقتصادي في نقاط حضرية محددة دون بقية البلاد ، وبالتالي لم تعد القضية هي قضية التنمية الريفية ، بل أصبحت إلى جانب ذلك تشمل تركيز النشاط الاقتصادي والوجود السكاني في مدن بعينها داخل كل منطقة من مناطق المملكة ، التخطيطية، الخمس وخاصة الوسطى والشرقية والغربية . فتمو هذه المدن عامة ، وخاصة مدن المناطق الثلاث الأخيرة، قد حصل باطراد وأدى لحدوث التركيز المذكور. ومع مجيء الخطة الرابعة للتنمية اتضح النمو المذكور نتيجة خضوع المجتمع السعودي لمزيد من التغير اقتصادياً واجتماعياً. فقد ارتفعت مستويات المعيشة للسكان، خاصة في المدن الرئيسة ، وانتشر التعليم بشكل واسع واطرد استيراد واستخدام التقنية الحديثة وتوسعت وتعددت مرافق الترويح في المدن الكبرى . وأدى كل هذا إلى جعل هذه المناطق ذات جاذبية مرتفعة للهجرة من المناطق الأخرى (من البادية والأرياف والمدن الصغيرة والمتوسطة).

٢- أدى السعي نحو تحقيق أهداف النمو الوطني ، في بعض نواحيه ، إلى حدوث تعارض بين هذه الأهداف وأهداف التنمية الإقليمية . فالنمو الصناعي ، كهدف عام ، مثلاً ، قد تركز في المدن الكبيرة لتمتعها بعوامل قيام ونمو الصناعة

بها منذ بدايات قيام الدولة السعودية . هذا مع استمرار استحواذ هذه المدن على مزيد من عوامل الجذب للصناعات الحديثة بفعل تحولها لبيئات صناعية .

٣- كان لابد من إقامة المرافق العامة ، والتي أنشئت خلال الخطط الأربع الأولى للتنمية ، في المراكز الحضرية الكبيرة ذات الأحجام السكانية الكبيرة ، وذلك ضماناً لحدوث أكبر قدر من استخدام هذه المرافق لتغطية تكلفة الإنشاء والتشغيل، الكبيرة ، بما (مشخص، ١٩٩٥، ص ص ٣٧٢-٣٧٣).

ب - الآليات والمفاهيم

١- الآليات والمفاهيم الواردة في الخطتين الأولى والثانية

كان الاتجاه في هاتين الخطتين ، كما سبق ذكره منصباً على إقامة مشاريع اقتصادية داخل المناطق المختلفة للبلاد لتفعيل النمو داخل كل منها . وبالتالي فلم يكن الأمر يستدعى استخدامات آليات متخصصة، كأقطاب ومراكز النمو مثلاً. بينما ظهرت الحاجة إلى ذلك مؤخراً كنتيجة لثمار الخطتين المذكورتين . فالنمو جرى متسارعاً بشكل أكثر في المناطق الحضرية الكبرى آنذاك ، والتي كانت تمثل مراكز التركيز السكاني وتوجهت إليها ، وبالتالي ، مشاريع التنمية . فضلاً على أن أية مشاريع اقتصادية يراد إقامتها كان من المتوجب توجيهها نحو نفس المراكز المذكورة بحكم احتوائها على البدئية الاقتصادية *Economic Threshold* اللازمة لإقامة تلك المشاريع . وبمحصيلة الخطتين الأولى والثانية ، بالتالي ، كان لابد من انتقال التخطيط الإقليمي بعدهما لمستوى التخطيط المكاني للتنمية الإقليمية، وذلك مع زيادة فروق مستويات النمو الإقليمي بعد فترة الخطتين وليس أثناءهما . هذا مع ملاحظة أن خطة التنمية الثانية قد استخدمت ، ضمناً ، " نظرية قطب "

النمو والتي تمثل الأساس النظري لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين . ونقول إن الاستخدام جاء ضمناً لعدم نص الخطة على مسمى النظرية، فضلاً عن عدم تفصيل هذه الخطة لكيفية استخدام النظرية في معالجة ظاهرة الاستقطاب التي كانت آخذة في التبلور على مستوى المساحة الحضرية للمملكة والمساحات الحضرية لمناطقها الإدارية .

وعموماً فاستخدام النظرية جاء في وقته المطلوب لمعالجة آثار النمو الحضري في عدداً محدوداً من المراكز الحضرية على مستوى المساحات الحضرية المختلفة والمذكورة. مع ملاحظة أن دور النظرية في هذا الصدد مقتصر على منطقتي الشرقية والمدينة المنورة الإداريتين . ومن ناحية أخرى فهناك ضرورة لمعالجة كيفية الاستخدام الإيجابي للنظرية في التعامل مع القضية المذكورة ، وهذا ما سوف يتم مناقشته فيما بعد في القسم الأخير من هذه الدراسة .

٢- الآليات والمفاهيم الواردة في الخطة الثالثة

مع تنفيذ هذه الخطة جرى استخدام " مفهوم مراكز النمو " ، وحيث جرى التخطيط لأن يتضمن المركز الواحد مجموعة من الخدمات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية . وقد عني باستخدام هذه الخدمات والأنشطة المساعدة على ظهور قطاعات إنتاجية وإحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية في منطقة كل مركز ، وذلك وفقاً لآليات المفهوم ذاته. وعموماً فقد كان الغرض النهائي هو تطوير تجمعات سكانية، على المدى الطويل، كلا ضمن محيط جغرافي معين، مما يؤمل معه أن ينتج عنه تقليل للقدرة الاستقطابية للمراكز الحضرية الكبيرة على جذب إمكانية النمو من خارجها إليها دون بقية مراكز ونواحي الإقليم المعني. هذا

و ينبغي أن نلاحظ أمرين مهمين في صدد مراكز النمو المستعملة. فأولاً، فإن مفهوم مركز النمو هو ناتج تعديل لنظرية قطب النمو من ناحية، ومن ناحية أخرى فالمفهوم جرى استخدامه بنوع من المزاجية من كل من نظريتي قطب النمو والأماكن المركزية (حبيب، ١٤١٨، ص ٥) (١٩). وهنا نسجل أن المزاجية بين المفهوم المذكور ونظرية المكان المركزي تمثل خطوة إيجابية في الاستخدام على مستوى المساحة الحضرية السعودية لأسباب تعود لخصائص التسلسل الهرمي الحضري Urban hierarchy في المملكة. وسوف نناقش كيفية هذه المزاجية في القسم الأخير من الدراسة الحالية.

هذه ويلاحظ أن خطط التنمية اللاحقة للخطة الثالثة لم تستخدم أي آليات نظرية أخرى عدا التي تضمنتها الخطط من الأولى للثالثة في مجال التنمية الإقليمية. وأخيراً فقد واكب التطور المفاهيمي المذكور في الفقرات السابقة تطور مناظر في التقسيم التخطيطي لمناطق المملكة من خمس مناطق إلى ثلاث عشرة منطقة ما بين الخطتين الثانية والسادسة كما سبق الذكر في قسم منهجية الدراسة. فالتعديلات التي حصلت في مجال النمو الإقليمي في المملكة أوجبت التصرف حيالها بنظام متكامل لا مجرد أنظمة جزئية غير متصلة بواقع مكاني - إداري متجانس. فكما ذكر في قسم منهجية الدراسة فقد تم اعتبار كل منطقة إدارية من مناطق المملكة، الثلاث عشرة، كمنطقة تخطيطية وإدارية في آن واحد. وقد تم اعتبار الإدارية المحلية في كل منطقة مسؤولة في عملية التخطيط للمنطقة مع وزارة التخطيط. فقد عهد للمجالس الإدارية لهذه المناطق بتحديد احتياجاتها من المرافق والخدمات وغيرها، تمهيداً لاقتراح إدراجها في خطط التنمية العامة للدولة. كما

تقوم هذه المجالس بدراسة المخططات التنظيمية لمدن وقرى المناطق التابعة لها ، ومن ثم متابعة تنفيذها بعد اعتمادها (مشخص ، ١٩٩٥ ، ص ٦١) (٢٠) .
وبعد الرصد السابق لأوضاع النمو الإقليمية للمملكة واستراتيجية وجهود التنمية الإقليمية الحكومية نصل إلى محاولة إجراء تقويم جغرافي عام لتجربة التنمية الإقليمية السعودية في القسم الأخير من الدراسة الحالية .

خامساً : التقويم العام لتجربة التنمية الإقليمية

السعودية ما بين عامي ١٣٧٠-١٤١٥هـ

١- إيجابيات التجربة

يمكن لنا تقويم إيجابيات تجربة التنمية الإقليمية في المملكة ، بمشاريعها وأبعادها المختلفة ، من خلال التعرض لثلاثة أمور أساسية كما يلي :

أ - التطور وفقاً لمؤشرات الوضع التطوري للخدمات والنشاط الاقتصادي في مناطق المملكة التخطيطية

سوف نرصد هنا هذا التطور عبر مستوى المناطق التخطيطية القديمة ، ولأسباب جرى ذكرها في قسم منهجية الدراسة سابقاً ، وذلك فيما يتصل بوضع الخدمات التعليمية والصحية . بالنظر إلى جدول (٤-أ) ، والمتعلق بمؤشرات الوضع التطوري للخدمات بين فترتي الدراسة ، ٨٩-١٣٩٠/١٤-١٤١٥هـ .

نجد ، أن المناطق الوسطى والغربية والشرقية كانت تستحوذ ، في فترة ١٣٩٠/٨٩هـ ، على معظم وحدات الخدمات التعليمية في المملكة . فقد كانت أنصبة هذه المناطق من وحدات التعليم العام تصل إلى ٦٢,٢% ، كل معاهد التعليم

جداول رقم (٤ - أ) : مقارنة مؤشرات تطور وضع الخدمات - الوضع الاقتصادي بمناطق المملكة العربية السعودية والمناطق التخطيطية القديمة (بين فترتي : ٨٩-١٣٩٠ / ١٤١٤-١٤١٥هـ : الخدمات

م	التقسيم	الخدمات												
		تعليم عال				تعليم متوسط				تعليم كمتار				
		تعليم عال	تعليم عال لبر	تعليم عال لبر	تعليم عال لبر	تعليم عال لبر	تعليم عال لبر	تعليم عال لبر	تعليم عال لبر	تعليم عال لبر	تعليم عال لبر	تعليم عال لبر	تعليم عال لبر	
١	الرياض	٣٠	٣١,٧	٣٣,١	١٧,٥	٢٩	٢١,٥	٢٧,٥	٢٩	٣٢,٣	٣٩,٧	٢٨,٨	٢٩	٣١,٣
٢	الدمية	٢٩,٨	٢٥,٥	٢٥,٣	١٥,٤	٢٠	٢٥,١	٣٥	٢٤,٧	٢٤,٥	٢٢,٥	٢١,٧	٢٥,٧	٢٧,١
٣	الشرقية	١٣,٦	١٠	٢٥,٢	١١,٢	٢٠	١٧,٧	٢٠	١١,٨	١١,٧	١١,٦	١١,١	١٥,٢	١١,٨
٤	القصيلة	٧,١	١٠	٢٤,٥	١٣,٨	-	١١,٧	٧,٥	١١,٧	-	١٠,٣	٩,١	٥,٤	١١,٨
٥	البحرية الغربية	١٠,٩	٢٧,٧	١٨,٦	١٢,٧	-	١٢,٣	١٠	١١,٧	-	١١,٧	٢٥,٣	٢١,٧	١٧,١
-	المكافئ	١٠٠	١٠٠	١٢٣,٥	١٢٣,٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

مصدر بيانات الجداول هي نفسها مصدر جداولي (١ - أ - ب) سابقاً ، جداول : ١٣٨٩/٩٠ للوجود في مناطق الجداول بأثر البحث .

الخاص ، كل معاهد التعليم الفني - التقني ، ٦٩,٩٪ من وحدات تعليم الكبار ، كل وحدات التعليم الجامعي في المملكة . وإذا ما انتقلنا إلى فترة ١٤-١٤١٥هـ فسنجد أن نصيب المنطقتين الشمالية والجنوبية الغربية قد ارتفع إلى ٣٧,٧٪ من مدارس التعليم العام ، مقابل ٩,٥٪ على التوالي في فترة ٨٩-١٣٩٠هـ .

كما أنه إذا ما نظرنا إلى وضع المنطقتين فيما يتصل بمؤشر التنمية المتعلق بنسبة تلاميذ - تلميذات المرحلة الابتدائية لمدرسي ومدرسات هذه المرحلة فسنجد أن أرقام المؤشر للمنطقتين قد تحسنت ما بين فترتي الدراسة . فقد صارت الأرقام الخاصة بالمنطقة الشمالية ١٨,٦ في فترة ١٤-١٤١٥هـ بعد أن كانت ٢٤,٥ في فترة ٨٩-١٣٩٠هـ. أي أن العناية التدريسية بالطلاب والطالبات قد تحسنت مع انخفاض أعداد الطلاب والطالبات لكل مدرس ومدرسة في المتوسط . ونفس الشيء نجده بالنسبة للمنطقة الجنوبية الغربية حيث كانت أرقام المؤشر للمنطقة في فترة ٨٩-١٣٩٠هـ ١٣,٨ بينما أصبحت ١٢,٧ في فترة ١٤-١٤١٥هـ. أما فيما يتعلق بمعاهد التعليم التقني - الفني ، فقد ارتفعت نسبتا المنطقتين المذكورتين من ٧,٥٪ ، ١٠٪ إلى ١٤,٧٪ و ٣٣,٣٪ على التوالي بين فترتي الدراسة . ونفس التطور نجده بالنسبة لوحدة تعليم الكبار (من ٥,٤٪ - ٢٤,٧٪ إلى ٩,١٪ - ٢٥,٣٪) كما قفزت حصتا المنطقتان من وحدات التعليم الجامعي من صفر - صفر إلى ١١,٨٪ ، ١٧,١٪.

وإذا ما نظرنا إلى جدول (٤-ب) فسنلاحظ نفس التطور في أنصبة المنطقتين الشمالية والجنوبية الغربية في مجال الخدمات الصحية .

جدول (٤ - ب) : مقارنة مؤشرات وضع الخدمات - الوضع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (المناطق التخطيطية القديمة) بين الفترتين : ٨٩-١٣٩٠/١٤١٤-١٤١٥هـ : الخدمات

رات		الخدمات												المؤ	
٢- الصحة															
أ- الخدمات الصحية															
هبة المريض		الأطباء - الطبيات		المركز الصحية		المستشفيات		المستشفيات		المستشفيات		المستشفيات		مناطق	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لكل ١٠٠٠	من السكان	لكل ١٠٠٠	من السكان	لكل ١٠٠٠	من السكان	لكل ١٠٠٠	من السكان	لكل ١٠٠٠	من السكان	لكل ١٠٠٠	من السكان	لكل ١٠٠٠	من السكان	لكل ١٠٠٠	من السكان
٥,٩	٣٧,٩	٢٨,٢	(%)	٢,٣	٣٠,٧	٢٤	٣٣,٩	٣٣,٢	٣٠,٤	٢١,١	٢٦,٢	٢٦,٢	٢٦,٢	٢٦,٢	٢٦,٢
٣,٢	٢٥,١	٣١,٥	(%)	٢,١	٣٥,٢	٢٣	٢٣,٦	٣٤,٢	٢٩,٨	٣٤,٦	٣٣,٨	٣٣,٨	٣٣,٨	٣٣,٨	٣٣,٨
٢,٦	٤,٤	١٣,١	(%)	١,٨	٢١,٦	١٠,٩	٣,٦	١٤,٥	١٧,٣	١٢,٢	١٣,١	١٣,١	١٣,١	١٣,١	١٣,١
٣,٧	١,٢	٣	(%)	٠,٦	٧,١	١٢,٤	٢	٧,٤	٦,٨	١١,٨	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧
٤	١,٧	١٢,٣	(%)	٠,٨	٩,٤	٢٩,٦	٣,٦	١٠,٧	١٥,٧	٢٠,٣	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
٤,٢	٢,٧	١٠٠	(%)	١,٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- تم إعداد الجدول بناء على بيانات جدول رقم (١ ب) بالإضافة لجدول ١٣٨٩/٩٠ الموجود في الملحق الخامس بأخر البحث .
 - أنظر ماض رقم (٢١) حيث حدد أسيماج السكان للمناطق في عام ١٤٠٤هـ .

من ناحية أخرى ينبغي أن نسجل أنه بالرغم من تنامي ظاهرة الاستقطاب في المملكة ، وما لذلك من مؤشرات سلبية سبق مناقشتها ، إلا أنه يلاحظ أنه بينما كان النظام الحضري يشهد هيمنة لثلاث مدن فقط ، هي الرياض وجدة ومكة ، في عام ١٩٧٤م نجد أن عدد المدن التي استحوذت على النصيب الأكبر من حيز وأنشطة ذلك النظام قد ازدادت في عام ١٩٨٧م إلى ثماني مدن . فقد انضافت للمدن الثلاث المذكورة مدن المدينة المنورة ، الطائف ، الدمام ، الهفوف ، القطيف (ارباب وحسين ، ص ٥٢١؛ السرياني ، ص ٩٥) . ويقودنا هذا الأمر لضرورة السعي نحو تفتيت ظاهرة الاستقطاب بزيادة عدد المدن الموجودة في الصف الأول ، وفقاً لباقادر (١٩٤١٩هـ) ، خاصة عبر تدعيم مكانة المدن المتوسطة وإدخالها في القسم الثاني من هذا الصف . وهذا ما سوف يتم مناقشته لاحقاً في الدراسة الحالية.

ب - التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية في المناطق الريفية

لقد أدى الجهد التخطيطي ، ومن ثم التنفيذي ، الذي بذل خلال سنوات خطط التنمية ، في فترة الدراسة ، إلى وضع أسس لحياه اقتصادية أكثر نشاطاً في مناطق الريف السعودي عامة . فعبّر توفير الخدمات والمرافق الرئيسية في التجمعات السكانية في تلك المناطق ، خاصة مراكز النمو ، فقد أصبحت الحياة الاقتصادية تتسم باحتوائها على ثلاثة جوانب رئيسية مرتبطة فيما بينها بارتباطات سببية . فتوفير المرافق والخدمات أدى إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية لمواطني الريف . ومع هذا التحسن وتوفر طرق المواصلات ازدادت فرص التفاعل المكاني بين مناطق أولئك المواطنين وفيما بينهم . ومن جانب ثان فقد أدى حصول كلا

الأمرين السابقين إلى زيادة في فرص العمل أمام المواطنين، ومن ثم تحسن في مستويات دخولهم . والشكل رقم(٤) يوضح لنا العلاقات المذكورة وآلية عملها. والواقع أن النظرة التفصيلية لما حصل من تنمية اقتصادية واجتماعية في الريف السعودي يمكن أن تقودنا إلى فهم وتقدير أفضلين لتطور ذلك الريف في فترة الدراسة . وهنا سنعمل على استخدام النموذج التفسيري الذي طوره حبيب (١٤١٨) ، في دراسة له عن الأبعاد المكانية للتنمية الريفية في المملكة ، كأداة رئيسية للنظرة التفصيلية المطلوبة .

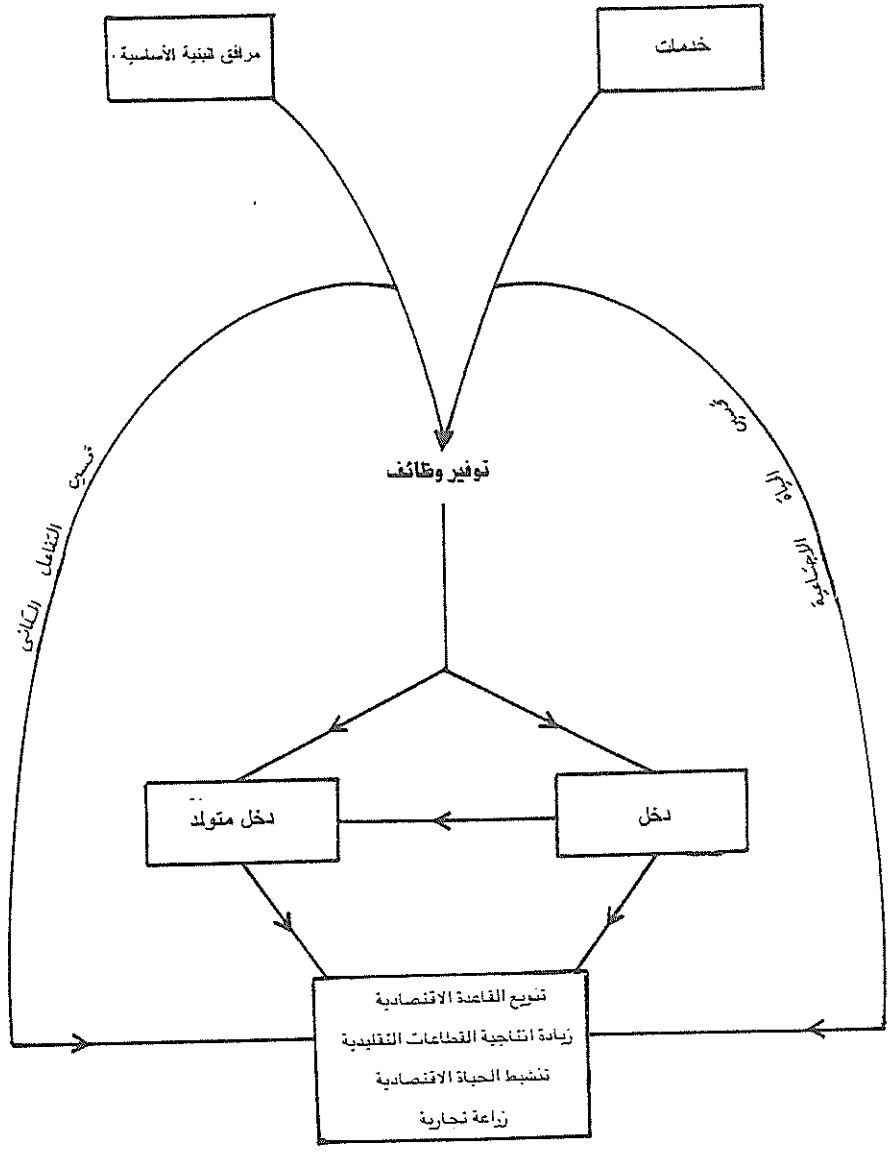
وهذا النموذج يتسم ، في تقديرنا ، بقدرته على التوصيف الدقيق للتطورات الإيجابية للتنمية الريفية، وذلك عبر طرحه لأربعة تحولات في هذا الشأن. وفيما يلي استعراض لهذه التحولات:

١- تطور القطاع الزراعي السعودي من حيث المساحات الزراعية وكميات إنتاجها ما بين عامي ١٣٩٩هـ - ١٤١٥هـ.

٢- تحسن الخدمات الاجتماعية المقدمة لسكان المناطق الريفية .

٣- حدوث تغير إيجابي في التنظيم المكاني للمستوطنات الريفية . فقد ظهرت مراكز سكنية كبيرة كل في وسط محيط ريفي خاص بهذه المراكز ، وذلك نتيجة للاستثمارات الحكومية التي وجهت لتلك المراكز . وأصبح كل مركز من هذه المراكز يضم حجماً من السكان يشكل الحد الأدنى الذي يمكن أن يؤهل المركز لأن يحتوي على الخدمات اللازمة للسكان . هذا وقد استقطبت هذه المراكز الهجرة الريفية التي كان من المحتمل توجيهها لخارج إقليم كل مركز.

شكل رقم (٤)
آلية التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية



٤- زيادة كبيرة في الارتباطات المكانية بين الأجزاء المختلفة من كل إقليم ريفي . وهذه الزيادة نتجت من تطور الزراعة في هذه المناطق وتحولها لزراعة تجارية بعد أن كانت معيشية مما عني وجود فائض إنتاجي يمكن تصديره من موقع لآخر داخل كل إقليم على حدة . (حبيب، ١٤١٨هـ، صص ٢١٧-٢١٨) .
على أننا لدينا ملحوظة هامة على ما جاء بشأن الهجرة الريفية الداخلية في تحول رقم ٣ المشار إليه أعلاه . فالنموذج افترض حدوث استقطاب من قبل المراكز السكنية الناشئة للهجرة الريفية . والواقع أن الهجرة الريفية للمراكز الحضرية في المملكة هي أكبر من أي هجرة داخلية في نطاق الأقاليم الريفية كما ظهر من المناقشة التي تمت عند الحديث عن الأوضاع التطورية في الريف السعودي سابقاً .

ج - الاستخدام الإيجابي لآليات ومفاهيم نظرية في مجال التنمية الإقليمية .

١- مفهوم مراكز النمو - نظرية المكان المركزي :

إن المزاوجة التي حصلت في مجال التنمية الإقليمية ما بين مفهوم مراكز النمو ونظرية المكان المركزي إنما تمثل خطوة جيدة راعت وضع التسلسل الهرمي الحضري للمملكة . فالمملكة شأنها شأن عديد من الدول النامية تفتقد بشكل عام لوجود نظام متكامل للمدن تتوازن فيه المدن الكبيرة مع تلك المتوسطة والصغيرة . وهنا نجد أن المدن المتوسطة لا تتمثل بالشكل المطلوب في التسلسل الهرمي الحضري (Hoover and Giarratani P. 384) . ونجد أنه في حالة المملكة فإن هنالك زيادة، في نسبة المدن الصغيرة (٥٠٠٠ - ١٩٠٠٠) وانخفاضاً في نسبة المدن المتوسطة (٢٠٠٠٠ - ٢٤٩٠٠٠) ما بين عامي ١٣٩٤ - ١٤١٣ . فقد ازداد نصيب الفئة الأولى من المدن من ٦٤,٤٪ إلى ٦٦,٩٪ ما بين العامين

المذكورين . وفي المقابل انخفضت نسبة المدن المتوسطة من ٣٠,٥% إلى ٢٩,٢% ، انظر إلى الجدول رقم (٥). ورغم عدم كبر نسب التغير المذكورة لحد كبير، إلا أن النمو المتزايد للمدن الكبرى (٢٥٠٠٠٠-٩٩٩٠٠٠) والمليونية سوف يؤدي لمزيد من تقلص أحجام المدن المتوسطة. ويجدر هنا ذكر أن نسبة المدن الكبيرة لمجموع السكان الحضر قد ارتفعت من ٥٠% إلى ٧٠,٣% ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٧م فقط (أرباب وإبراهيم ، ص ص ٥٢٠ - ٥٢١) ، ومن ناحية أخرى فإن التنمية الريفية سوف تؤدي إلى مزيد من النمو للمدن الصغيرة والتي حدد بعضها كمراكز نمو محلية . وبالتالي فما سبق يؤكد على ضرورة اختيار مراكز حضرية معينة داخل التسلسل الهرمي الحضري والتركيز عليها لتطويرها كمراكز نمو، وليتم نمو هذا التسلسل ذاته للتغلب على نواقصه المذكورة .

وبالتيجة فإنه مع الوضع السابق ذكره كان من الضروري تركيز جهود التنمية في عدد مختار من المراكز السكانية وفي نفس الوقت مراعاة وضع التسلسل الهرمي الحضري للبلاد . وهذه المراعاة مهمة ، أيضاً ، لضمان نجاح مفهوم مراكز النمو . فمعرفة الحجم السكاني لأي مركز نمو أمر أساسي في معرفة وتحديد الخدمات الواجب توفرها في كل مستوطنة (مركز نمو) ، وعموماً فإننا نجد الباحث هامبتون (Hampton, 1987) قد تحدث عن العلاقة الواجب وجودها بين النظام الهرمي للمستوطنات، ونموذج مراكز النمو (٢٢) . وإلى جانب ما سبق نجد أن آراء الباحثين تعطي نوعاً من الدعم للمزاوجة المعمول بها في التجربة السعودية. فكل من هوفر Hoover وجيارتاني Giarratani (1985,p.384) ينتهيان إلى أنه من خلال السياق المذكور ، والمتبع في حالة

المملكة، تصبح مراكز النمو أكثر فعالية أكثر لخدمة قضية التنمية من خلال توفير الخدمات العامة للمناطق الأقل تطوراً. ومن جانب آخر نجد أن جلاسون (Glasson, 1992, p.163) يرى أن استخدام نظرية الأماكن المركزية في التخطيط الإقليمي هو أمر يدعمه ضرورة تجنب عملية التطابق والإهدار للموارد في أي إقليم. ومن ثم فهذا الباحث يرى أن استخدام هذه النظرية إنما يمثل طريقة ذات كفاءة أعلى لإدارة وتخصيص الموارد ضمن الإقليم المعني بالتنمية.

جدول رقم (٥)

التركيب الحجمي للمدن السعودية ما بين عامي ١٣٩٤-١٤١٣هـ

م	فئات الحجم	السنوات					
		١٤١٣هـ			١٣٩٤هـ		
		المرتبة	%	عدد المدن	المرتبة	%	عدد المدن
١	مدن مليونية (١٠٠٠٠٠ فأكثر)	٤	١,١	٢	-	-	-
٢	مدن كبيرة (٢٥٠٠٠٠-٩٩٩٠٠٠)	٣	٢,٨	٥	٣	٥,١	٣
٣	مدن متوسطة (٢٠٠٠٠-٢٤٩٠٠٠)	٢	٢٩,٢	٥٢	٢	٣٠,٥	١٨
٤	مدن صغيرة (٥٠٠٠-١٩٠٠٠)	١	٦٦,٩	١١٩	١	٦٤,٤	٣٨
	المجموع		١٠٠	١٧٨	-	١٠٠	٥٩

المصدر: معدل عن السرياني، ١٤١٨هـ. ص ٩٥، ١٠٨.

- ارجع لهامش (١) لجدول (٢) في ملحق ادنوامش - هامش رقم (١١) في نفس الملحق فيما يتصل بوضع منطقة الدمام الحضرية كمركز حضري واحد يضم ثلاث مدن وأثر هذا الوضع على احتساب عدد المدن السعودية من ١٨٠ إلى ١٧٨ مدينة.

٣- نظرية قطب النمو

الواقع أن قيمة هذه النظرية كأداة لسياسة التنمية الإقليمية هو أمر قد تم إدراكه ومن تبني النظرية في عمليات التخطيط الإقليمي منذ فترة من الزمن . فقد تم تطبيق هذه النظرية، كأداة للتنمية الإقليمية، في بريطانيا منذ بدايات حقبة الستينات الميلادية من القرن العشرين. وقد أعقب التجربة البريطانية هذه استخدام عدد من الدول لهذه النظرية في سياستها للتنمية الإقليمية (Glasson, P.182).

وفي حالة المملكة فقد توصلت دراسة لمشخص (١٩٩٨) إلى أن هنالك مبرراً قوياً لإنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين كقطبي نمو ذواتا دور مطلوب في التنمية الإقليمية بكل من المنطقتين الإداريتين: الشرقية والمدينة المنورة ، وذلك نظراً لطبيعة وأهم خصائص المظهر الجغرافي الاقتصادي العام Economic Landscape للمنطقتين المذكورتين. فقد قرر هذا الباحث أن المظهر المذكور إنما يتسم بوجود حالة مركزية واستقطاب حادتين. وبالتالي فقد كانت هنالك، ولا تزال، ضرورة ملحة لإنهاء سمة التركيز للأنشطة الاقتصادية والحجم السكاني في مركز حضري واحد، أو منطقة حضرية واحدة، في كلتا المنطقتين يعمل على استقطاب العمال ورؤوس الأموال من بقية أرجاء كل منطقة . وقد رأى الباحث أن هذا الإنهاء يمكن أن يؤدي إلى ما أسماه ريتشاردسون Richardson بظاهرة عكس الاستقطاب ، وسوف يتم مناقشة هذه الظاهرة في القسم الثاني من التقويم الجاري (٢٣) .

٣- الآفاق المستقبلية الممكنة للتنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية

إن التنمية الإقليمية هي عملية مستمرة . والوصول لأهداف هذه التنمية هو أمر يقتضي مثابرة في عملية التطوير التخطيطي ومتابعة تنفيذ مشاريعه . هذا فضلاً عن العمل على المواءمة المستمرة بين متغيرات الأوضاع التطورية للأقاليم المخطط لها وبين آليات التخطيط الإقليمي . وبالنظر لوضع المملكة في جانب التخطيط - النمو الإقليمي، سنجد أن هنالك إيجابيات عدة تحققت في هذا المجال كما سبق لنا رصد ذلك. على أنه في المقابل فإن تجربة التنمية الإقليمية السعودية لا تزال مستمرة لم تصل لغاياتها النهائية. وبالتالي فهي تحتاج للمداومة والملاءمة المذكورين أعلاه. وفي هذا الجانب يمكن لنا أن نرصد القضايا التي تحتاج لمزيد من الجهد للتعامل معها ليتمكن لمخططي ومنفذي التنمية الإقليمية الوصول للأهداف الموضوعية لهذه التنمية .

أ - مؤشرات الوضع الاقتصادي الإقليمي في المملكة (١٣٩٠/٨٩-١٤/١٤١٥هـ).

يوضح جدولاً ٤ أ، ٤-ب سابقاً حدوث تطور واضح في توفير الخدمات الصحية والتعليمية للمناطق التخطيطية الحديثة ، الثلاث عشرة ، للمملكة. ويظهر هذا الأمر بجلاء بالنسبة للمناطق الأقل نصيباً من الحجم السكاني والنشاط الاقتصادي . على أنه في مقابل ذلك نجد أن أوضاع هذه المناطق ، من ناحية مؤشرات الوضع الاقتصادي ما بين فترتي الدراسة (١٣٩٠/٨٩-١٤/١٤١٥) ، إنما تظهر اتجاهها آخر كما يتضح من الجدول رقم (٦). فأصبحت تلك

مقارنة مؤشرات وضع الخدمات - الوضع الاقتصادي بمناطق المملكة العربية السعودية بين فترتي ١٣٩٠/٨٩هـ - ١٤١٥/١٤هـ.
جدول رقم (٦)
(الوضع الاقتصادي حسب المناطق الإدارية\التخطيطية)

الملاك	المحرو الشمالية	الحرف	توكا	حلال	بحرین	جازان	باجنا	مهمو	القصم	النبیة الحزرة	الشریة	الریاحی	مكة المكرمة	المؤشرات
١٠٠	٢	١,٣	٣,٧	٣,٣	٢,٢	٥,٥	٢	١٠,٥	٣,١	٧	١١,٩	١٩,٢	٢٧,٥	١) نسبة المظلة من القوى العاملة في المملكة ١٣٩٤هـ.
١٠٠	٠,٩	١,٣	٢,٦	٢	١,٣	٣	١,٣	٦	٤,١	٥,٣	١٧,٥	٢٧	٢٧,٣	٢) نسبة المظلة من القوى العاملة في المملكة ١٤١٣هـ.
٢٥,٥	٢٧,١	٢٧,٨	٢٢,٥	٢٢	٢٥,٢	٢٢,٢	١٧,٦	٢٦,٤	٢١,٤	٢٢,٢	٢٦,٦	٢٦	٢٧	٣) نسبة القوى العاملة للسكان في المظلة ١٣٩٤هـ.
٢٩	٢٠,٢	٢٢,٨	٢٦,٨	٢٢,٩	٢١,٤	١٦,٧	١٨,٨	٢٧	٢٤,٢	٢٤,٢	٣٢,٤	٣٤,٦	٣٥	٤) نسبة القوى العاملة للسكان في المظلة ١٤١٣هـ.
١٠٠	١,٧	٢	٣,٤	١,٦	٢,٤	٦,٧	-	٧,٨	٣,١	٤,٣	٩,٩	٢٦,٨	٣٠,٣	٥) نسبة المظلة من حجم النقل البحري في المملكة ١٣٩٤هـ.
١٠٠	٠,٨	١,١	٢	١,٦	١,٥	٣	١	٦,٧	١,٩	٧,٦	١١,١	٢٢	٢٨,٦	٦) نسبة المظلة من حجم النقل البحري في المملكة ١٤١٣هـ.

- تم إعداد الجدول بناء على بيانات جدول (١) - ب) سابقاً، وكذلك جدول وضع الخدمات - الوضع الاقتصادي في فترة ١٣٩٠/٨٩هـ. في ملحق الجدول في آخر الدراسة.

الجدو

المناطق من القوى العاملة وحجم حركة النقل الجوي بالمملكة قد انخفضت بين الفترتين المذكورتين. كما أن إسهام السكان في القوى العاملة قد انخفض في ست من تلك المناطق ، والبالغ عددها عشر، بين الفترتين . وفي المقابل نجد أن حصص مناطق الرياض ومكة المكرمة والشرقية من حجم حركة النقل الجوي قد تزايدت بين فترتي الدراسة كما تزايد حصصا منطقتي الرياض والشرقية من القوى العاملة السعودية، هذا مع ثبات حصة منطقة مكة المكرمة . وأخيراً فإسهام السكان في القوى العاملة في المناطق الثلاث قد ازداد بشكل ملحوظ بين فترتي الدراسة (٢٤) .

إن هذه الاختلافات في تطور أنصبة الفئتين من المناطق التخطيطية في المملكة من كل من مؤشرات الخدمات من ناحية ومؤشرات الوضع الاقتصادي من ناحية أخرى، إنما هو انعكاس لتداعيات ظاهرة الاستقطاب التي تعاني منها المساحات الحضرية في المملكة كما سبق الذكر فيما قبل . فالقوى الاستقطابية للمدن الكبرى ، عموماً، تتسم بتأثيراتها السلبية الواسعة على المناطق الطرفية .

والوضع في المساحة الحضرية العامة للمملكة لا يختلف عن غيرها فيما يتصل بالقوى الاستقطابية لمدينتها الكبيرة ، وحيث تقلل تأثيراتها السلبية بشكل كبير من النتائج المرجوة من عمل آليات مراكز النمو السعودية . ومن ثم فإلى جانب الجهد الحكومي المبذول في سبيل توفير الخدمات للمناطق الطرفية في المملكة فإنه ينبغي تشجيع وتوجيه استثمارات القطاع الخاص نحو تلك المناطق وعدم تركها في المناطق القلب في البلاد . فالاستثمارات الصغيرة في مجال التصنيع الغذائي مثلاً ينبغي توجيهها، عبر آليات أنظمة الترخيص، نحو المناطق الريفية . وسوف نناقش هذا الأمر فيما بعد . وإلى جانب ما ذكر فتجارب بعض الدول الأخرى تطرح

فكرة توجيه البنوك الحكومية ، من صناعة لزراعية ، لجزء من قروضها للمشاريع التي تنفذ في الأقاليم الطرفية دون المركزية (٢٥).

على أن ما سبق ذكره تبقى أن يوضع ضمن الإطار العام لحول أشمل لظاهرة الاستقطاب في مستوياتها المختلفة في المملكة .

ب - الحلول المتاحة لظاهرة الاستقطاب في المملكة

تقودنا القضايا السابقة لاستشراف الاتجاهين الرئيسين المطروحين لإيجاد حلول لمشاكل الأقاليم المتخلفة . وهذان الاتجاهان هما : اتجاه الطلب القومي National demand approach ، ونظرية التوافق المخطط Theory of planned adjustment (Wheeler & Others, P.245) . فهذان الاتجاهان ، وإن ركزا على الصناعة التحويلية تحديداً ، بمدلولاتهما العامة يطرحان خياراً حليين رئيسيين لكافة مشاكل الأقاليم الأقل تطوراً . وبالمقارنة بين هذين الاتجاهين نجد أن نظرية التوافق المخطط إنما تحظى بقبول أوسع عديد من الدول ، كما يتضح من الممارسات السياسية في مجال التنمية الإقليمية (٢٦) . ويجعلنا ذلك نناقش ما تقول به النظرية المذكورة من فعالية التدخل الحكومي في مجال التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية داخل الإقليم / الدولة المعنيين ، وذلك تطبيقاً على المملكة . إن التدخل المذكور في مجال التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية بالمملكة تتضح أبعاده الممكنة مما طرحه رتشاردسون من خلال مفهوم " عكس الاستقطاب Polarization Reversal " (٢٧) . وبشكل أكثر تحديداً فإن عمل هذا المفهوم إنما يمكن أن يتوافق مع آليات عمل نظرية قطب النمو المثلثة للأساس النظري لإنشاء مدينتي الجليل وينبع الصناعيتين ، الموجودتين في كل من المنطقة

الشرقية والمدينة المنورة الإداريتين ، كما سبق الذكر . فإنهاء مركزية واستقطاب منطقة الدمام الحضرية ومدينة المدينة المنورة ، في منطقتيهما الإداريتين السابقتين الذكر، إنما قد يؤدي لحدوث ظاهرة " عكس الاستقطاب " عبر انتقال النمو من كل من المدينتين لما حولهما من أماكن عبر آليات القفز والتجاوز Leapfrogging (مشخص، ١٩٩٨) . وهنا ينبغي أن نذكر أن المصدر السابق قد ناقش هذه الأمور وأوضح أن هنالك مشاكل في مجال تطبيق وعمل آليات النظرية المذكورة^(٢٨) . والحل الذي طرحه الباحث هو توفير عدد من الحوافز لجذب مزيد من المستثمرين الخاصين في مجال الصناعات الكيماوية غير الأساسية لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين . هذا فضلاً عن إيقاف الترخيص لهذه الصناعات الأخيرة إلا في هاتين المدينتين .

على أن ما ذكرنا أعلاه هو طرح لإمكانية حل ظاهرة الاستقطاب على مستوى منطقتين فقط من المناطق الإدارية - التخطيطية للمملكة، وحيث يوجد نوع من التطبيق لنظرية محددة . وفي السطور التالية محاولة لطرح حل أشمل لظاهرة الاستقطاب على مستوى المساحات الحضرية للمملكة ومجموع مناطقها الإدارية .

- سياستا المدن الجديدة / تدعيم المدن المتوسطة

المطروح في مجال الحل العام لظاهرة الاستقطاب ، والتي تعاني منها كما سبق الذكر عديد من الدول ، عبر اتجاه التوافق المخطط إنما يتمثل في تيارين رئيسيين . ويتمثل التيار الأول ، والأكثر انتشاراً، في سياسة إنشاء المدن الجديدة . فقد سعت الدول ، التي طبقت هذه السياسة ، لإنهاء هيمنة المدن الكبرى وإبعاد المهاجرين عنها بتوجيههم للمدن الجديدة^(٢٩) . على أنه، وفي المحصلة النهائية

لتجارب عفففد من الدول المذكورة ، نؤد أنه ، وفقاً لـ سلفوارف Stewart ، عؤدأ من الدول الأوروففة على وؤه الخصوص ، والفة تعد الأبرز فف هذا المجال ، قء اسلفاعف تطوير قواعد سكانية لمدفا الجديدة ، لكن هذه الدول فشلف ، فف المقابل، فف فكوفن قواعد اقصفادفة لهذه المدن . وهذا الأمر جعل السكان هنا فلفؤون للعمل فف مدن أخرى . وفف المقابل لو أخذنا مفال التجربة المصرفة فف مجال المدن الجديدة ، كأبرز الأمثلة على الدول النامفة فف هذا الصدد ، فسنعء أنها أنفعف معاناة لسكان المدن الجديدة من قلة الخدماف العامة، وارفعاع فكالفف المعفشة والمواصلاف .. فضلاً عن مشكلاف أخرى ، هذا بالرغم من النجاح الذي فحقق هنا فف زفافة اسلفماراف القفاع الخاص فف هذه المدن . ومن ثم فقد فشلف هذه المدن فف فكوفن قواعد سكانية لها (الطمبداوى ، ص ١١٥)؛ (Stewart, P.475). وأخفراً ففانه فنبغف علفنا فذكر الفكلفة المالفة الباهظة لإنشاء المدن الجديدة والفة فقابلها ، كما رأفنا ، قضافا عءم الفكءد Uncertainty من فنافؤها النهافة . هذا فضلاً عن أن ، كما فقول كل من الهذلول و عبد الرحمن (١٩٩٤ ، ص ٢٩٨) ، ففان فكلفة تطوير المدن المرفسطة القائمة قد فقل كئفراً عن فكلفة إنشاء أخرى جديدة.

أما الففار الفافف من ففارف نظرفة الفوافق المخطط، والأكفر واقعفة ، فهو ففمفل فف سفاسة تطوير المدن الفانوففة Secondary Cities، المدن المرفسطة الحجمم غالباً، وهف سفاسة فظهر ففجابفة أكبر فف حل مشكلفة الاسلفقاب فف فؤوف لخلق الفوازن المطلوب، ولو على المدى الطوفل، بفن أحجام المدن فف الفسلسل الهرمف الحضرف للبلد المعنف بالفنمفة الإقلفمفة (Stewart, p.467). وبناء على ما سبق فصبح اللؤوء للئفار الأخفر هو الأفضل فف حالة المملكة (٣٠).

هذا ويدعم هذا الاستنتاج آراء عدد من الباحثين الذين تناولوا قضايا التنمية الإقليمية، عامة، بالمملكة مثل Rai (1989)، الهذلول و عبد الرحمن (١٩٩٧) وكل من عبد الرحمن والمريخي والخضيري (١٩٩٩م). فهؤلاء الباحثون أشاروا إلى ضرورة إعطاء دوراً للمدن المتوسطة، والصغيرة، في استراتيجيات التنمية الإقليمية والعمرانية اللازمة للمملكة. كما يلاحظ أن دراسة الهذلول و عبد الرحمن قارنت بين بدائل عدة لاستراتيجيات التنمية الإقليمية، ومنها تحسين الطاقة الاستيعابية للمدن القائمة والاستفادة من تلك الكبرى بالذات وعواصم المناطق الإدارية لنشر التنمية في مناطقها. ومن ثم رجحت هذه الدراسة خيار تدعيم المدن المتوسطة، والصغيرة، لاعتبارات تحسين الكفاءة الداخلية لهذه المدن في استغلال موارد المناطق المجاورة لها وإمكانية كسر حلقة التركيز السكاني والاقتصادي الموجود في عدد محدود من المراكز الحضرية (الهذلول و عبد الرحمن، ص ٣٠٠-٣٠١).

وعموماً فإن آفاق التطوير المطلوب في حالة المملكة هي آفاق واسعة . على أنه يمكن التركيز هنا على ضرورة زيادة أحجام الخدمات الحكومية الموجهة نحو المدن المتوسطة الحجم مع إعطاء القطاع الخاص مجالاً أكبر في مجال توفير الخدمات الحضرية في المدن الكبيرة على أساس اقتصادي ملائم لقدرات شرائح السكان. وفي هذا الأمر اتساق مع سياسة التخصصية التي بدأت خطط التنمية الأخيرة تتجه نحوها. ويتصل بالدور المطلوب من القطاع الخاص توجيه المؤسسات الحكومية ذات الصلة لبعض استثمارات هذا القطاع نحو المدن المتوسطة.

فدور القطاع المذكور أعلاه في خلق الأنشطة لإنتاجية هو دور محسوم في الاقتصاد السعودي بحكم كون هذا الاقتصاد اقتصاد سوق تعطي المبادرة الأساسية فيه للاستثمار الخاص . على أن الأمر ينبغي له أن يتم من خلال إعادة صياغة

كاملة لسياسات الترخيص الحكومي لمختلف أنشطة القطاع الخاص بحيث يراعى الترخيص الموقعي لتلك الأنشطة حسب احتياجات كل منطقة وطبيعة الاستثمارات الملائمة لها . ومن ثم فإنه ينبغي أن تتوقف سياسة ترك الخيارات الموقعية لاستثمارات ذلك القطاع بناء على توجهاته بشكل مطلق .

هذا ويتوجب التنسبه إلى أن الحل السابق قد يمثل حلاً جذرياً لمشكلة الاستقطاب ، حيث يمكن عبره إعادة التوازن للتركيب الحجمي للمدن على مجموع المساحات الحضرية للمملكة . لكن حل مشكلة الاستقطاب لا يعني حل مشكلة الهجرة الريفية للمدن . بل قد يتوقع توجه جزء كبير من هذه الهجرة للمدن المتوسطة بدلاً من الكبيرة . وتظل بذلك الهجرة المذكورة قائمة بمستوى أو بأخر . وهنا نجد أن ما جاء في دراسة القباني عن الزراعة وتنمية الريف في المملكة، عن تنشيط الحياة الاقتصادية في المجمعات القروية إنما يمثل حلاً من الحلول المتاحة للمشكلة المذكورة (القباني، ١٩٩١م، ص ١٩٧). فقد قال هذا الباحث أنه ينبغي استثمار موارد الريف، من زراعية لرعوية وسياحية .. ، عبر توسيع نشاط المجمعات لتشمل خدمات التسويق والبيطرة ... الخ وغيرها من مستلزمات الأنشطة الإنتاجية . هذا فضلاً عن ضرورة تشجيع الصناعات الريفية التقليدية كالصناعات الجلدية والسعفية وصناعة الأواني الفخارية ... الخ .

ويمكن لنا أن نضيف ضرورة توجيه جزء ليس بقليل من استثمارات القطاع الخاص في مجال الصناعات الغذائية الصغيرة الحجم للمناطق الريفية ، خاصة مناطق المجتمعات الريفية . وعموماً فقضية الهجرة الريفية ، من حيث الحلول بخاصة، تحتاج لمناقشات أوسع تتجاوز أبعاد وأهداف الدراسة الحالية .

نتائج الدراسة

- ١- استخدمت خطط التنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية مفاهيم وآليات نظرية متلائمة مع خصائص كل من المظهر الجغرافي الاقتصادي العام والتسلسل الهرمي الحضري للمملكة .
- ٢- شهدت المناطق الإدارية المختلفة للمملكة تطوراً واضحاً في أنصبتها من الخدمات بين عامي ١٣٩٠ و ١٤١٥ خاصة تلك المناطق الموجودة في شمال وجنوب غرب البلاد . وقد كان هذا التطور مراعيأ ، لحد كبير ، للأحجام السكانية لهذه المناطق .
- ٣- تشهد الرقعة الجغرافية العامة للمملكة تركزاً واضحاً للأنشطة الاقتصادية، ومن ثم للسكان في ثلاث مناطق إدارية بها وهي: الرياض، مكة المكرمة، الشرقية.
- ٤- تشهد المساحات الحضرية العامة للمملكة من جانب ، ولكل من مناطقها الإدارية من جانب آخر ، ظاهرة استقطابية حضرية تقلل من الانتشار الجغرافي للنمو وترتكز هذا الأخير في رقع جغرافية محدودة .
- ٥- استتبع الظاهرة الاستقطابية الحضرية تبلور ظاهرة المركز - الهوامش على نفس المساحات الحضرية السابقة الذكر في الفقرة السابقة .
- ٦- شهد الريف السعودي تحولات اقتصادية ومكانية إيجابية ذات مدلولات هامة لنمو هذا الريف . على أن ظاهرة الاستقطاب السابقة الذكر أدت إلى جذب الهجرة الريفية ، بالرغم من ذلك ، للمدن الكبيرة بخاصة .

توصيات الدراسة

ينبغي تدعيم أعداد وأحجام ومكانة المدن المتوسطة في التسلسل الهرمي الحضري العام للمملكة وفي مناطقها الإدارية ، لمواجهة ظاهري الاستقطاب والمركز الهوامش ، وذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية:

- ١- توجيه مزيد من الاستثمار الحكومي في مجال الخدمات للمدن المتوسطة .
- ٢- توجيه القطاع الخاص للمساهمة في توفير بعض الخدمات الحضرية في المدن الكبيرة على أساس اقتصادي ملائم لقدرات شرائح سكان هذه المدن .
- ٣- إعادة صياغة سياسة وأنظمة التراخيص لأنشطة القطاع الخاص السعودي بحيث يتم توجيه الاستثمارات الخاصة كل حسب نوعيته من ناحية وحسب خصائص وحجم احتياجات المناطق المختلفة في المملكة من ناحية أخرى. هذا مع ضرورة الاهتمام بالمدن المتوسطة بشكل خاص في هذا الصدد بما من شأنه تدعيم القاعدة الاقتصادية لهذه المدن .

ملحق دوا مشر البحث

(١) لقد تنوعت إسهامات الباحثين ، من مختلف التخصصات العلمية المتصلة بدراسات التنمية ، فضلاً عن المؤسسات الدولية ذات الصلة ، في مجال المؤشرات اللازمة لقياس التنمية الإقليمية ومستوياتها . فمن المؤسسات نجد معهد بحوث الأمم المتحدة ولجنة أزمة الإسكان والبنك الدولي للتنمية . أما الباحثون ، فمنهم إيرى Eyre (1978) ، موريس Morris (1979) ، كول Cole (1981) ورام Ram (1982). وعموماً فأبرز مؤشر مقترح هنا هو " مؤشر متغير الناتج القومي لكل فرد " . وفي مقابل ذلك المؤشر فقد ظهر " مفهوم التنمية البشرية " . ويتسم هذا المؤشر الأخير بأنه أكثر تركيبياً في مجال القياس لمستويات التنمية ، حيث يتكون من ثلاثة مكونات وهي الصحة والتعليم والدخل . وعموماً فهذا المفهوم يتميز بشموله لأكثر من عنصر من عناصر الوضع التنموي ، وبالتالي فهو يصلح أكثر لقياس مدى تلبية خطط ومشاريع التنمية للاحتياجات الأساسية للفرد . ومن ثم يساعد هذا المؤشر على تحديد مراتب أقاليم الدولة المدروسة من حيث مستويات التنمية . وفي المقابل نجد أن مفهوم الناتج القومي للفرد يتسم بأحاديته، وفقدانه بالتالي لميزات الخاصية التركيبية لمؤشر مفهوم التنمية البشرية (عبد العال، ص ١١-١٣).

ومن جانب آخر تستخدم دراسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير مؤشرات أخرى لتحديد الوضع التنموي لدول العالم . ويمكن استخدام هذه المؤشرات لقياس الوضع التنموي بين أقاليم الدولة الواحدة . ويمكن الرجوع

لهذه المؤشرات في تقارير البنك الدولي الدورية عن التنمية . مع ملاحظة أن هنالك تغير في إدراج هذه المؤشرات في الأعداد الأخيرة للتقارير المذكورة . وعموماً يأتي في مقدمة المؤشرات المذكورة ، والتي يمكن أن تكون لها دلالة ذات مغزى في مجال قياس التنمية الإقليمية ، معدلات المواليد / الوفيات لكل ألف من السكان ، معدلات وفيات الأطفال لكل ألف من الأحياء ، عدد الأطباء - هيئة التمريض لكل ١٠٠٠ من السكان ، نسبة التلاميذ للمدرسين في المرحلة الابتدائية الخ .

(٢) ندوة : استراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية في المملكة العربية السعودية ، وهي ندوة عقدت في كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية في الفترة من ١٣-١٨ شعبان ١٤٠٧هـ الموافق للفترة من ١١-١٥ أبريل ١٩٨٧م .

(٣) في حالة الولايات المتحدة فإن هنالك مناطق حضرية ذات مستويات دخل مرتفعة ، وحيث يوجد تخصص واضح في مجال الصناعة التحويلية ، ذات المستويات التقنية العالية ، وصناعة الخدمات . ويتضمن هذا الأمر المناطق الحضرية الرئيسة في الولايات الواقعة في غرب هذا البلد . ومقابل ذلك هنالك مناطق الدخل المنخفض ، ومنها الأقاليم الزراعية في الجنوب الشرقي والجنوب عموماً من الولايات المتحدة (Hall,P.148) .

(٤) تم إعداد الجدول بناء على بيانات المصادر التالية :

أ- وزارة المعارف ، ١٤١٤هـ .

ب- الرئاسة العامة لتعليم البنات ، ١٤١٥ ، ص : ١٠٩-١١١ ، ٢٠١-
٢٠٢ ، ٢٥٤ ، ٤٦٣-٤٦٤ ، ٤٨٧-٤٨٩ ، ٥٠٩ ، ٥٤٧ ، ٥١٩-
٥٧٧ ، ٥٤٨-٥٧٨ .

ج- وزارة الصحة ، ١٩٩٤ م ، ص ٨٦ ، ١٠٤-١٠٨ ، ١٩٩٩ م ،
بيانات مسلمة من قسم الإحصاء بالوزارة (أعداد الأطباء - هيئة التمريض) .
(٥) تم حساب هذه النسب بناء على بيانات وزارة التخطيط (د-ت) ،
ص ٢٥ .

(٦) تم حساب معدلات المملكة في مجال المؤشرات المذكورة بناء على البيانات
التالية:

أ - بيانات أعداد الأطباء - الطبيبات لعام ١٤١٥ (جدول رقم ١-ب
في متن البحث) .

ب - بيانات أعداد السكان في المناطق الإدارية .

م. الرياض (٤٠٢٧٨٧٨) - م. مكة المكرمة (٤٦٧٣٦٩٤) - م. الشرقية
(٢٧١١٦٤١) - م. عسير (١٤٢٥٩٥٧) - م. المدينة المنورة (١١٤٦٣٩٣)
- م. جازان (٩٢٠٧٥١) - م. القصيم (٧٩٧٧٢٧) - م. تبوك
(٥١٥٠٠٩) - م. حائل (٤٣٦٥٠٥) - م. الباحة (٣٥٣٨٥٤) - م.
نجران (٣٢٠٩٥٦) - م. الجوف (٢٨٥٧١٠) - م. الحدود الشمالية
(٢٤٢٠٤١) - مجموع المملكة (١٧٨٥٨١١٦): وزارة الصحة، ١٤١٩هـ .

(٧) تم إعداد هذا الجدول بناء على بيانات المصادر التالية :

أ - وزارة التجارة ، ١٤١٥ ، ص ٦٩-٨٧ .

ب - وزارة التخطيط (د-ت) ، ص ١٦٤-١٦٦ .

ج- وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ١٤١٤هـ ، ص ٣٣٩ .
* معادلات مؤشري الأطباء / هيئة التمريض لكل ١٠٠٠ من السكان :

عدد الأطباء / الطبييات × ١٠٠٠

عدد السكان

أعداد هيئة التمريض × ١٠٠٠

عدد السكان

(٨) يدعم مدلولات مؤشرات الدراسة للأوضاع الاقتصادية في أقاليم المملكة ما توصلت إليه دراسة مشخص (١٩٩٧ ، ص ٢٥٧-٢٦١) عن الأنماط المكانية للصناعة التحويلية السعودية ودلالاتها التنموية . فقد أظهرت هذه الدراسة تركيز عناصر الصناعة التحويلية (المصانع العمالة - رأس المال المستثمر) في أربع مدن توجد في مناطق الرياض - مكة المكرمة - الشرقية - المدينة المنورة (الرياض - جدة - الجبيل - ينبع) تظهر ، كذلك ، دراسة لاحقة لنفس المؤلف مكانة الدمام في هذا المجال . ليصبح التركيز ، في المحصلة النهائية ، في خمس مدن بدلاً من أربع (مشخص، ١٩٩٨) .

(٩) ويلاحظ هنا تنامي الوعي ، بشكل كبير ، بهذه المشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة الستينات الميلادية من القرن الماضي ، وحيث أدت الهجرة إلى ضواحي المراكز الحضرية الكبيرة إلى ترك المدن المتوسطة ، والقديمة ، لرعاية السكان ذوي الدخول المنخفضة . ومن ناحية أخرى فإن أبلغ مثال على ظاهرة الاستقطاب في الدول الاسكندنافية هو استحواذ منطقة كوبنهاجن الكبرى في الدنمرك على ربع السكان في هذا البلد . كما نجد ، أيضاً ، أن ٤٠٪

من سكان السويد يعيشون في ثلاث مناطق حضرية فقط
(Hall, pp.149-190).

(١٠) ومن الأمثلة على ذلك مدن مكسيكو سيتي ، ريوديجانيرو ، جاكرتا حيث تظهر هذه المدن توزيعاً مكانياً غير متكافئ للسكان في الدول النامية . والأكثر من ذلك هو أنه مع تركيز السكان في مدينة واحدة ، عدا العاصمة ، فإن المدن الثانوية Secondary ، وهي المدن المتوسطة الأحجام غالباً ، تصبح غير ممثلة بشكل واضح في التسلسل الهرمي الحضري، وذلك وفقاً لرونديلي (Stewart, P.459, (1982), Rondinelli).

(١١) تم إعداد هذا الجدول بناء على بيانات المصادر التالية

أ - السرياني، ١٤١٨هـ ، ص ١١٠ (بيانات سكان المدن اعتماداً على النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن في المملكة العربية السعودية لعام ١٤١٣هـ).

ب - وزارة التجارة ، ١٤١٨هـ ، ص ٦٩ - ٨٧ .

ج - وزارة الصناعة والكهرباء ، ١٤١٤ - ١٤١٨هـ .

(١)* تعتبر الدمام والخبر والظهران منطقة حضرية واحدة ، وبالتالي تعامل كمركز حضري واحد ، ومن ثم يمكن اعتبار عدد المدن السعودية ١٧٨ وليس ١٨٠ وفقاً للسرياني .

(٢)* بالرغم من الانخفاض الواضح لأنصبة مدينتي الجبيل وينبع من السكان الحضري والسجلات التجارية بالمملكة ، إلا أنهما تعدان من المدن الصناعية الرئيسية بالبلاد ، وذلك بحكم ما تحتويان من صناعات ثقيلة . وهنا يلاحظ أن تمتع المدينتين بمكانتهما الصناعية

المذكورة قد أدى لنموها سكانياً من ٧٢٢١ و ١٥٦٤١ إلى ١٤٠٨٢٨ و ١١٩٨١٩ نسمة لكل منهما على التوالي ، وذلك ما بين عامي ١٣٩٤ و ١٤١٣هـ (مصدر بيانات سكان عام ١٣٩٤هـ : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، البيانات التفصيلية للتعداد العام للسكان لكل من المنطقة الشرقية (ص ع) ومنطقة المدينة المنورة (ص ن)) ويلاحظ هنا أن سكان ينبع لعام ١٣٩٤هـ إنما يمثلون سكان ينبع البحر دون ينبع النخل) .

(١٢) ويعود هذا الوضع التركيبي لتراكم عديد من العلاقات الاقتصادية ومن ثم الوجود السكاني في المساحة الاقتصادية Economic Space لمدن جدة والرياض والدمام ثم مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وذلك بحكم الأهمية الدينية لهما بالدرجة الأولى ، عبر السنين . (مشخص، ١٩٩٧) في بحثه عن الأنماط المكانية للصناعة التحويلية السعودية ، حيث ناقش هذه القضية من زاوية النمط المكاني الصناعي خاصة) . ومن ناحية أخرى فالطبيعة الجغرافية للبلاد ، من حيث الاتساع المساحي وتركز موارد المياه في أماكن محدودة، قد أدت لتركز سكاني في تلك الأماكن . واستمر هذا الوضع حتى بدايات الدولة السعودية الأولى . وحيث صاحب الوضع السابق ، بعد ذلك، تراكم سكاني واقتصادي في الأماكن المذكورة ، خاصة المدن الرئيسية ، وذلك بحكم توجه مشاريع الخدمات الحكومية وأنشطة القطاع الخاص لتلك الأماكن ومدنها . فتلك المدن، على وجه الخصوص ، أصبحت تحتوي على الحد الأدنى من المرافق والخدمات والحجم السكاني (البدئية الاقتصادية) اللازمة لتوفير أي خدمة حكومية أو نشاط اقتصادي ، خاصاً كان أو حكومياً .

وهنا ينبغي أن نذكر بعداً تاريخياً أساسياً لعملية التحضر في المملكة . إن السياسة التي حكمت الحركة التوحيدية لأجزاء المملكة على يد المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود قد اعتمدت على المراكز الحضرية كنقاط مركزية لاتجاهات تلك الحركة . هذا بالإضافة للاهتمام بالمراكز المذكورة كنقاط لشبكات المواصلات والاتصالات كأساس آخر من أسس تدعيم الحركة التوحيدية ولتدعيم سلطة الدولة الجديدة. ويرتبط بذلك أيضاً توجه الدولة السعودية الحديثة ، مع بداياتها الأولى ، نحو توطين البادية في مراكز ريفية الطابع تحولت فيما بعد ، مع حركة النمو الحضري ، لمراكز حضرية . وتمثل عرض أبرز مثال في هذا الصدد (باقادر، ١٤١٩ ، ص ٥ ؛ جريل، ص ١٠) .

(١٣) تتمثل الاستثناءات المذكورة في مناطق معينة اتصالاً بالأوضاع التالية كما

يلي شرحه

أ - الوضع السكاني

- في المنطقة الشرقية تشترك منطقة الدمام الحضرية مع أربع مدن أخرى (الهفوف - المبرز - الجبيل - حفر الباطن) في الاستحواذ على حوالي ٦٤٪ من السكان. ويرجع هذا الوضع لطبيعة المساحة الحضرية بالمنطقة الشرقية . فهذه المساحة تنسم بامتدادها على طول الساحل الشرقي للمملكة ، حيث أدى ظهور البترول إلى ظهور المدن البترولية وبلورة وضع أكثر عدالة في التوزيع السكاني الحضري ، خاصة ، مقارنة بمناطق المملكة الأخرى . لكن يظل نصيب منطقة الدمام الحضرية ، مع ذلك ، هو الأكثر بين المراكز الحضرية الرئيسية الأخرى

بالمنطقة (٣، ٣١٪) . ويرجع هذا التميز لأهمية مدينة الدمام كعاصمة إدارية للمنطقة، وكميناء رئيس لكل الجزء الشرقي من المملكة .

- نجد نفس النمط ، بل وبشكل أكثر وضوحاً، في منطقة جازان، فالتوزيع السكاني في هذه المنطقة يتسم بالانتشار لا التركيز وذلك بحكم الطبيعة الريفية للمنطقة والمتسمة بكثرة أعداد القرى والمراكز الحضرية الصغيرة. ونفس الوضع نجده في منطقة الباحة (انظر هنا لبحث محمد عن مدينة بيشه (١٤١٤) ، حيث ناقش ، ضمن ما ناقش من قضايا، نمو المدن السعودية الصغيرة في السبعينات والثمانينات الميلادية من القرن السابق) .

ب - السجلات التجارية

تستحوذ مدينتا أبها وخميس مشيط ، في منطقة عسير، على حوالي ٦٥٪ من السجلات بالمنطقة . وفي هذا صيغة أخرى لظاهرة الاستقطاب ، فبدلاً من مدينة واحدة نجد مدينتين تهيمنان على المساحة الحضرية - الاقتصادية . ويرجع ذلك لإنشاء مدينة خميس مشيط العسكرية والتي أدى إنشاؤها إلى نمو خميس مشيط حضرياً إلى جانب عاصمة المنطقة الإدارية ، أبها . ف ٢٣،٣٪ من السكان الحضري بالمنطقة يوجدون في خميس مشيط . ومن ثم فقد صارت هذه المدينة مركزاً اقتصادياً مهماً في المنطقة (العريشي) .

- تستحوذ مدينة سكاكا ، في منطقة الجوف ، على ٤٤،٢٪ من السجلات التجارية في المنطقة، ويرجع هذا الوضع لتقارب الحجم السكاني لهذه المدينة (٦٥٧٩٣) مع حجم سكان مدينة القريات (٧٢٩٢١)، مما يبرز مرة أخرى الظاهرة الاستقطابية لمركزين حضريين - اقتصاديين على مستوى المنطقة .

ج - الوضع الصناعي

أبرز ظاهرة هنا هي تمتع مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين بـ ٨٠,٣٪ و ٩٧,١٪ من إجمالي التمويل الصناعي بمنطقتيهما (الشرقية والمدينة المنورة على التوالي) . بينما نجد أن منطقة الدمام الحضرية ومدينة المدينة المنورة يمثلان أهم مركزين حضريين في منطقتيهما اتصالاً بمؤشرات الاستقطاب الأخرى . ويرجع هذا الوضع إلى أن مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين قد تم تأسيسهما بموجب مخطط حكومي ولم تتطورا كمركزين صناعيين بحكم أهمية موقعي مدينتيهما (الجبيل وينبع) سكانياً واقتصادياً .

(١٤) فنجد مثلاً أن هنالك منطقة لندن الحضرية ، وما يحيط بها من مراكز سكانية، منطقة راندستاد Randstad في هولندا ، منطقة الراين - الرور، إقليم باريس ... وهذه كلها مناطق تمثل مناطق مركز (قلب) وبقية الأحياء في كل دولة ، من الدول المعنية ، تمثل مناطق هوامش (أطراف) . وهنا نجد أن مناطق المركز ذات صاعات تحويلية عالية التقنية وقطاعات خدمات مهيمنة . بينما نجد مناطق الهوامش ممثلة لمناطق ريفية راكدة (Hall, pp.162-163).

(١٥) كالحج في المنطقة الغربية والزراعة في كل من الأحساء والمنطقة الشرقية.

(١٦) " فلم تعد القضية آنذاك متمثلة في تركيز النشاط الاقتصادي والوجود

السكاني في المناطق الوسطى والغربية والشرقية فقط . إذ أدى نمو المراكز الحضرية الرئيسية باطراد في هذه المناطق الثلاث إلى حدوث تركيز واضح في تلك المراكز عن بقية أنحاء كل منطقة، من ريف وبادية ومدن صغيرة ومتوسطة. ولقد بدأ هذا التركيز في الظهور في الفترة السابقة للخطة الأولى ،

ومع تطبيق الخطة الثانية ازداد نمو تلك النقاط . فطبقاً للمفاهيم الاقتصادية فإن مراكز التجمعات السكانية والاقتصادية الكبيرة تنمو بقدر أكبر من المراكز الصغيرة " (مشخص ، ١٩٩٥ ، ص ٣٦٧-٣٦٨) .

(١٧) وذلك كما يلي :

أ - توفر المراكز المحلية فرص لنمو المدن الصغيرة وتلك القديمة ، فضلاً عن مجموع المناطق الريفية عامة .

ب - تعمل المراكز الإقليمية على توفير المرافق والخدمات المتخصصة لنمو المدن المتوسطة وتلك الكبيرة الحجم .

ج - تعمل المراكز القومية على نشر النمو على نطاق مناطق بأسرها . وبالنتيجة فإن هذه المراكز ينبغي أن تعمل على نقل النمو على أكثر من محور وأكثر من مستوى . وتمثل النتيجة المأمولة في أخذ التجمعات السكانية الصغيرة والمتوسطة فرصها في النمو ، سواء في المناطق الأكثر نمواً، غربية وشرقية ووسطى، أو في المناطق الأقل نمواً (المرجع السابق، ص ٣٧٠) .

(١٨) من أبرز نقاط الخطة الخامسة في هذا المجال :

أ - قيام الجهات الحكومية والقطاع الخاص بالسعي نحو تحقيق التنمية الإقليمية في إطار المناطق الإدارية ومراكز النمو والتجمعات القروية القائمة والمخططة .

ب - تحديد مقومات المناطق الإدارية للوصول للفرص المتاحة للاستثمار في

كل منها (Ministry of planning, 1410, P 374).

ومن أبرز أهداف الخطة السادسة في هذا المجال

أ - تطوير عملية التخطيط الإقليمي فيما يتعلق باستكمال نظام المناطق اتصالاً بهذا الأمر .

ب - تشجيع المواطنين للعمل في المناطق القروية عن طريق الحوافز الوظيفية.

ج - الاهتمام بتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الإقليمية (وزارة التخطيط ، ١٤١٥هـ ، ص ٤٢١) .

(١٩) فمفهوم مراكز النمو هو نتاج تعديل حديث لنظرية قطب النمو ، حيث تم في المفهوم المذكور إغفال الصناعات الرئيسية والمتأثرة داخل قطب النمو والاستعاضة عنها ، داخل مراكز النمو ، بفكرة وجود أنشطة اقتصادية واجتماعية كالخدمات وبعض الاستثمارات الصناعية الصغيرة الخ . وعموماً فإن هنالك اختلافاً بين كل من نظرية قطب النمو ومفهوم مراكز النمو من حيث المستوى الجغرافي . فوفقاً لـ Chandrasekharab (1977) فإن مركز النمو يتميز بالأنشطة الثانية secondary activity وبوجود خدمات متطورة ووظائف إدارية . بينما نجد أن قطب النمو يتصف بممارسة وظائف رئيسة تخدم منطقة كبيرة وحيث يتصف القطب بوجود أنشطة ثانية " متخصصة " وثالثة ورابعة . وهذه أنشطة لا يمكن أن تقدمها المراكز الأخرى عدا قطب النمو (Rai , p. 29).

(٢٠) يلاحظ أيضاً أن التطورات في مفاهيم التنمية الإقليمية في المملكة قد واكبها تطور مناظر في أسلوب التخطيط الإقليمي العمراني في المملكة ، وحيث مر ذلك الأسلوب بثلاث مراحل كما يلي :

أ - مرحلة المخططات الإرشادية والتنفيذية للمدن الرئيسية في المملكة .

- ب - مرحلة إعداد الاستراتيجية العمرانية الشاملة للمملكة .
- ج - مرحلة إعداد المخططات الإقليمية لمناطق النمو في المملكة والمخططات الإرشادية لمدن وقرى هذه المناطق (إبراهيم وآخرون) .

(٢١) وفقاً لتقديرات وزارة الصحة (١٤١٩) فإن أعداد السكان في المناطق التخطيطية كانت في عام ١٤٠٤هـ كما يلي :

- المنطقة الوسطى (٢١٥٥٩٥٧) - الغربية (٣٤٥٠٠٦٥) - الشرقية (١٠١١٨٣٢) - الشمالية (٨٩٦٠٨١) - الجنوبية الغربية (١٨٨٩٢٨٠) .

(٢٢) هذا ويمكن الرجوع للمصدر المذكور حيث يشتمل على مناقشة جيدة لهذا الأمر فيما يتصل بالتنمية الريفية السعودية . هذا مع ملاحظة أن هامبتون ينظر للعلاقة بين النموذج والنظرية من حيث ضرورة النموذج لإقامة أي نظام هرمي للمستوطنات . على أننا نرى أن إقامة نموذج مراكز النمو ينبغي أن يتم، كما قلنا في النص ، على أساس طبيعة النظام الهرمي الحضري الموجود . وعموماً فالعلاقة بين النموذج والنظرية ليست علاقة أحادية ذات اتجاه واحد . فإقامة مراكز النموذج هي عبارة عن تدعيم وتحسين لوضع النظام الهرمي الحضري ، وفي نفس الوقت ، وكما قلنا ، فإن تطبيق النموذج مرتبط بطبيعة النظام الحضري القائم .

(٢٣) وعموماً تعد نظرية قطب النمو جذابة كأداة لسياسة التنمية الإقليمية لثلاث أسباب رئيسية كما يلي :

- أ - النظرية ذات كفاءة عالية لتوليد التطور نتيجة لوفورات التجمع المصاحبة لقطب النمو .

ب - إن تركيز الاستثمارات في مراكز نمو معينة هو أمر يكلف أقل في سياق الصرف الحكومي مقارنة بسياسة الهبات Wholesale grants لمنطقة واسعة.

ج - يساعد التأثير المنتشر الخارج من نقطة النمو في حل مشاكل الأقاليم الراكدة (Glasson, P.181) .

(٢٤) فيما يتصل بجدولي مؤشرات وضع الخدمات-الوضع الاقتصادي في مناطق المملكة لفترة ١٣٩٤/٨٩هـ ، فقد تم وضعهما ، في ملحق خاص بأخر الدراسة .

(٢٥) فمثلاً نجد أن بنك الاستثمار الأوروبي ، والذي أنشئ في عام ١٩٥٨م ، كان جزء من مهامه هو مساعدة الأقاليم الأقل تقدماً في دول الاتحاد . فقد وجه هذا البنك، خلال أول ١٥ سنة من إنشائه ، ٦٠٪ من قروضه لإيطاليا وخاصة إقليم الميزوجيونو Mezzogiomo . وبعد ذلك تحول هذا البنك إلى مساعدة المناطق الصناعية المتدهورة declining areas في بريطانيا وأيرلندا واليونان (Hall, P.167)

(٢٦) أولمان Ullman (1980) ، هيلي وآخرون Healey & others (1983) ، ستوارت Stewart (1996) على سبيل المثال .

(٢٧) أولاً يمكن تلخيص هذا المفهوم ، وفقاً لريتشاردسون Richardson (p.69-71) ، في وجود نقطة حاسمة تبدأ منها عملية انتشار مكاني لتحل محل اتجاهات الاستقطاب المكاني للأقاليم المركز (القلب) . ويكون ذلك الانتشار ، بالتالي ، متجهاً نحو الأقاليم الطرفية . وتحصل هذه العملية عند حدوث

ظروف ءعفل ءحقق الإئشار أماً ممكناً. وءمءل هذه الظروف فى ظهور اقءصاءفاء ءجمع فى مواء فى هوامش الأقالفم المرءر . وهنا فمكن الأءفر على هذه العملفة عبر السفاسة الءكوفمفة الممارسة بشكل ءذر فر مباشر ءءى فمكن إءءاء الأفر المءكور .

(٢٨) وءمءل هذه المشاكل فىما فلف

أ - وءوء ءسرب كبفر لعءفء من الفرص الاسءءمارة للقطاع الءاص فى مءال الصناعات الكفماوفة فر الأساسفة من موقعى قطفى النمو السعودفءن ، الءبفل وفنبع ، للمواء الصناعاتفة الأقدم بالمملكة (ءءة - الرفاض - الءمام) .

ب - انعكاس بطء الءوافز الإقلفمفة للصناعات الكفمائففة فى المءفءفن الصناعاتفن؁ الءبفل وفنبع ، وءءم ءوافقها مع الأهداف المرسومة لها من قبل مءططفى المءفءفن؁ ، على الإئشار الءفرافى لهذه الصناعات فى مءن منطقفى المءفءفن؁ الشرففة - المءفنة المنورة . وقء أءى هءان الأمران إلى قلة إءءاففة ءور المءفءفن فى مءال ءوفر فرص عمل ءفءة للسعودفءن .

(٢٩) فمكن النظر لكل هذه الأءارب فى كل من : الءرفى Al- Harbi

(1991) ، سءفوارء Stewart (1996)؁ هالHall (1992) على سبفل

المءال .

(٣٠) نلاءظ هنا أن الءرفى Al- Harbi (1991, p. 1159) قء أشار

لوءوء سفاسة لءطوفر مءن فر صناعفة ، الءبفل وفنبع ، فى المملكة . وقء أشار هءا الباءء فى هءا الصءء لمءفنة ءرض وضاءفة العلفا فى مءفنة الرفاض . على أن هءفن المرءفن الءضرفن لا فءعمان فءرة وءوء سفاسة

عامّة للمدن الجديدة غير الصناعية في المملكة. فمدينة حرض قد تم إنشاؤها في سياق سياسة توطين البادية ثم تطورت كمدينة نتيجة للنمو العمراني العام في المملكة بعد ذلك. أما ضاحية العليا فهي مجرد ضاحية جديدة تابعة لمدينة اتسمت بالنمو الكبير في الحقب الأخيرة ، شأنها شأن المدن الكبيرة الأخرى في المملكة .

(٣١) ويلاحظ على بيانات الجدول ما يلي

أ - كان هنالك بعض مؤسسات تعليم الذكور قائمة في فترة الجدول ولم يتم إدراجها به، نظراً لأن بيانات تلك المؤسسات لم تشمل على أعدادها. كما أن هنالك مؤسسات أخرى لم تدرج في الجدول لعدم تحديد مواقعها الجغرافية .

ب - كان يوجد في فترة الجدول جامعة وكلية للتربية للبنات في مدينة الرياض ، كليتان للشريعة بمكة المكرمة، كلية للبتروك والمعادن بالمنطقة الشرقية والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

- أرباب، محمد حسين، إبراهيم، عبد المنعم علي، (١٤١٤هـ)، الكفاة السكانية ونصيب الفرد من الحيز الحضري في منظومة المدن السعودية ، بحوث مختارة من الندوة الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعة المملكة العربية السعودية التي عقدت في الفترة ما بين ١٥-١٧ ذو القعدة ١٤١٤هـ الموافق ٢٦ - ٢٨ أبريل ١٩٩٤م بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، الرياض، ص ص. ٤٩٥ -

. ٥٥٩

- باقادر، أبو بكر أحمد، (١٤١٩هـ)، أثر الهجرة الريفية الحضرية على المدينة السعودية الحديثة ، بحث مقدم للندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعة المملكة العربية السعودية التي عقدت في جامعة الملك عبدالعزيز في الفترة من ١٤ - ١٦ ذو القعدة ١٤١٩، الموافق من ٢-٤ مارس ١٩٩٩م ، المملكة العربية السعودية، جدة .

- باقادر، أبو بكر أحمد، (١٩٩٨م)، التطور الاجتماعي والعمراي وأثرهما على البيئة والأسرة، في العصفور ، خلف أحمد، حميدان ، جميل والذيرة ، فهيمة(محررون) ، الأسرة والمدينة والتحويلات الاجتماعية بين التنمية والتحديث، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، ٣٦ ، الطبعة الأولى ، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المنامة .

- بيرش ، براين ، القحطاني ، محمد و الربدي ، محمد ، (١٩٩٩)، التباين الإقليمي في توفير الخدمات التعليمية والصحية واستخدامها ، في الهدلول، صالح، وايدادان، ناربانان(محررين) ، التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية - الفرص والتحديات ، دار السهن ، الرياض .
- الحار الله ، أحمد جار الله ، الضيوف ، عطية ، (١٩٩٨)، التباين الإقليمي في المملكة العربية السعودية : تحليل البيئة العاملة ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، العدد ١٠ ، ص ص ٢٧١-٣٠١ .
- جريل ، ن. س، (١٩٩٠)، التحضر في الجزيرة العربية ، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر ، مكتبة الجسر ، جدة .
- حبيب ، محمد عبد الكريم، (١٩٩٩)، نمط شبه الاستقرار في منطقة التيسية بمنطقة حائل الإدارية : دراسة في الجغرافيا الاقتصادية عن التغير في استغلال الموارد ونظام الترحل في وظيفة الرعي البدوي ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز (تحت النشر) .
- حبيب ، محمد عبد الكريم، (١٤١٨هـ)، الأبعاد المكانية للتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية : دراسة تطبيقية على منطقة جازان ، العقيق ، المجلد ٩، العددان ١٧-١٨ ، ص ص ٢٠٨ - ٢٣٤ .
- خاطر ، أحمد مصطفى، (١٩٨٧م)، الوجه الآخر للتنمية : مدخل نظري وواقعي في سياسات واستراتيجيات التنمية الريفية ، بحث مقدم لندوة استراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية ، ندوة عقدت في كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية

في الفترة من ١٣-١٨ شعبان ١٤١٧هـ. الموافق من ١١-١٥ أبريل ١٩٨٧م ،
المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- الخريف ، رشود محمد، (١٩٩٨) ، التحضر في المملكة العربية السعودية :
دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني ، مركز
البحوث بكلية الآداب بجامعة الملك سعود ، الرياض .

- الخريف ، رشود محمد، (١٤١٩هـ)، التباين الجغرافي والتغيرات في التركيب
العمري والتنوع للسكان في المملكة العربية السعودية ، بحث مقدم للندوة
الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعة المملكة العربية السعودية التي عقدت
في جامعة الملك عبد العزيز في الفترة من ١٤-١٦ ذو القعدة ١٤١٩هـ، الموافق
من ٢-٤ مارس ١٩٩٩م ، المملكة العربية السعودية ، جدة .

- الرئاسة العامة لتعليم البنات، (١٤١٥هـ)، الكتاب الإحصائي للعام الدراسي
١٤١٥هـ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- الزهراني ، رمزي أحمد، (١٤١٩هـ)، مستويات المعيشة في المملكة العربية
السعودية : دراسة في الخصائص السكانية ، بحث مقدم للندوة الجغرافية السادسة
لأقسام الجغرافيا بجامعة المملكة العربية السعودية التي عقدت في جامعة الملك عبد
العزيز في الفترة من ١٤-١٦ ذو القعدة ١٤١٩هـ. الموافق من ٢-٤ مارس
١٩٩٩م ، المملكة العربية السعودية ، جدة .

- السرياني ، محمد محمود، (١٤١٨هـ)، المراكز العمرانية : نشأتها ونموها
وتوزعها، العقيق ، المجلد ٩ ، العددان ١٧-١٨ ، ص ص ٨٤-١١٣ .

- شوقي ، عبد المنعم حسين، (١٩٨٧م)، التنمية الريفية المتكاملة ، بحث مقدم لندوة استراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية في المملكة العربية السعودية ، ندوة عقدت في كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية، في الفترة من ١٣-١٨ شعبان ١٤١٧هـ الموافق من ١١-١٥ أبريل ١٩٨٧م ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- صبري ، مدحت محمود، والمقبل ، عبدالله بن فهد، (١٩٨٧م)، حول سياسة واستراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة ، بحث مقدم لندوة استراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية في المملكة العربية السعودية ، ندوة عقدت في كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية، في الفترة من ١٣-١٨ شعبان ١٤١٧هـ الموافق من ١١-١٥ أبريل ١٩٨٧م.

- الصقهان ، محمد عمر، (١٤١٨)، الوضع الراهن للمراعي والغابات بالمملكة العربية السعودية وأهمية المحافظة عليها وتنميتها ، ندوة الموارد الطبيعية المتجددة بالمملكة العربية السعودية ، الأوراق العلمية والتوصيات ، وزارة الزراعة والمياه ، الرياض.

- الطمبداوى ، مصطفى عبد الفتاح، (١٩٩٣م)، المحاور الاستراتيجية لإعادة الأمن الإسكاني إلى مصر ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٣٣ ، ص ص ١٠٩-١٢٠ .
- عبد الرحمن ، محمد ، المريخي ، فدغوش والحضيري ، عبد العزيز، (١٩٩٩)، إستراتيجية التنمية العمرانية للمملكة العربية السعودية ، (في in) ، الهدلول، صالح، وايدادان، ناربانان، (محررين eds) ، التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية : الفرص والتحديات ، دار السهن ، الرياض .

- عبد العال ، أحمد محمد، (١٩٩٧م)، الاختلافات الإقليمية في مستويات التنمية في مصر ، مجلة الجغرافية والتنمية ، العدد ٩ .
- عريشي ، على محمد شيان، (١٤١٩هـ)، الحيز الحضري وأهم العوامل المؤثرة في نموه : دراسة تطبيقية على منطقة عسير ، بحث مقدم للندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعة المملكة العربية السعودية والتي عقدت في جامعة الملك عبد العزيز في الفترة ما بين ١٤ - ١٦ ذو القعدة ١٤١٩ الموافق من ٢ - ٤ مارس ١٩٩٩م ، المملكة العربية السعودية ، جدة .
- العنقري ، إبراهيم حمود، خالد، والهذلول، صالح علي، (١٤٠٦هـ)، التخطيط ودوره في التنمية الوطنية الشاملة ، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية، والذي عقد في المدينة المنورة في الفترة من ٢٤-٢٧ جماد الأولى ١٤٠٦ ، الموافق من ٣-٦ فبراير ١٩٨٦م ، وزارة البلديات والشؤون القروية، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- فدعق ، طارق علي، (١٩٨٧م)، تحديات مراكز النمو في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لندوة استراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية في المملكة العربية السعودية ، ندوة عقدت في كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية في الفترة من ١٣-١٨ شعبان ١٤١٧هـ الموافق ١١-١٥ أبريل ١٩٨٧م، الرياض .
- القباني ، محمد عبد العزيز، (١٩٩٩)، التوزيع المكاني للسكان والتنمية في المملكة العربية السعودية : ١٣٩٤ - ١٤١٣هـ، سلسلة بحوث جغرافية، ٣٧، الجمعية الجغرافية السعودية ، الرياض .

- القباني ، محمد عبد العزيز، (١٤١٣هـ)، الزراعة والتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية ، الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية ، ندوة عقدت في مكة المكرمة من ١٨-٢٠ جماد الآخرة ١٤١٢هـ الموافق من ٢٤-٢٦ ديسمبر ١٩٩٠م ، قسم الجغرافيا ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ص ص ١٨٣-٢٢٥ .

- القباني ، محمد عبد العزيز، (١٩٩٥م)، التحليل المكاني للمؤسسات والشركات الكبرى في المملكة العربية السعودية - ١٤١٢هـ ، مجلة كلية الآداب-٢، جامعة الملك سعود، الرياض ، المجلد السابع ، ص ص ٤١٣-٤٥٠ .
مؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، (١٤١٥هـ)، التقرير الإحصائي لعام ١٤١٥هـ ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- محمد ، إلياس حسن، (١٤١٤هـ) ، مدينة بيشة : دراسة في النمو العمراني والوظيفة الإقليمية للمدينة السعودية الصغيرة ، بحوث مختارة من الندوة الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعة المملكة العربية السعودية التي عقدت في الفترة ما بين ١٥-١٧ ذو القعدة ١٤١٤هـ، الموافق ٢٦-٢٨ أبريل ١٩٩٤م بجامعة الملك سعود ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ص ص ٧٧١-٨٤٦ .
- مشخص ، محمد عبد الحميد، (١٩٩٥م)، الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية ، دار زهران ، جدة .

- مشخص ، محمد عبد الحميد، (١٩٩٧م)، الأنماط المكانية للصناعة التحويلية السعودية ودلالاتها التنموية ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ٢٨ ، ص ص ٢٤٩-٣١٠ .

- مشخص ، محمد عبد الحميد، (١٩٩٨م)، دور الصناعات البتروكيميائية في التنمية الإقليمية في كل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية : دراسة تطبيقية لتجربة مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين في ضوء نظرية قطب النمو ، بحث مقبول للنشر في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز، جدة .

- الهذلول ، صالح علي، و عبد الرحمن ،محمد، (١٩٩٧)، تزايد الأهمية النسبية لسلمدن المتوسطة والصغيرة في التنمية الوطنية : دراسة تطبيقية للمملكة العربية السعودية ، بحث مقدم ضمن بحوث المؤتمر العام العاشر لمنظمة المدن العربية المنعقد في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٣-٧ أبريل ١٩٩٤ ، أعمال وبحوث وتوصيات المؤتمر ، المجلد الأول ، المعهد العربي لإنماء المدن ، الرياض ،ص ٢٧٥-٣١١ .

- وزارة التجارة،(١٤١٨هـ)، الكتاب الإحصائي السنوي ١٤١٦-١٤١٧هـ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- وزارة التخطيط، (د-ت) ، النتائج التفصيلية لتعداد السكان والمساكن لعام ١٤١٣ هـ ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- وزارة التخطيط، (١٣٩٠هـ)، خطة التنمية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥هـ) ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- وزارة التخطيط، (١٣٩٥هـ) ، خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

- وزارة التخطيط، (١٤٠٠هـ) ، خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة التخطيط، (١٤١٥هـ) ، خطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة التعليم العالي، (١٤١٥هـ) ، إحصاءات التعليم العالي ، العدد ١٧ ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الصحة، (١٩٩٤م) ، التقرير الصحي السنوي ١٤١٤/١٤١٥هـ ، المملكة العربية السعودية .
- وزارة الصحة، (١٩٩٩م) ، بيانات عن أعداد الأطباء - الطبيبات / هيئة التمريض في مناطق المملكة العربية السعودية، في عامي ١٤٠٣-١٤٠٥هـ ، قسم الإحصاء.
- وزارة الصناعة والكهرباء، (١٤١٥هـ) ، قائمة المصانع المنتجة والمرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعة الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي حتى نهاية عام ١٤١٤هـ ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة الصناعة، والكهرباء (١٤١٨هـ) ، قائمة المصانع المنتجة والمرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعة الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي للفترة من ١/١/١٤١٥هـ حتى ٣٠/٩/١٤١٨هـ ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (١٣٩٧هـ) ، التعداد العام للسكان : ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م : أ - البيانات التفصيلية لمنطقة المدينة المنورة. ب- البيانات التفصيلية للمنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، الرياض.

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (١٤١٤هـ) ، الكتاب الإحصائي، العدد ٣٠، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (١٩٧٠م) ، الكتاب الإحصائي ، العدد السادس، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- وزارة المعارف، (١٤١٤هـ) ، خلاصة إحصائية عن التعليم في كليات ومعاهد ومدارس وزارة المعارف لعام ١٤١٤هـ ، المملكة العربية السعودية، الرياض ..

ثانياً : المراجع غير العربية :

- Glasson, John,(1992), **An Introduction to Regional Planning, Third Edition** - 6 Impression, Ucl press, London.
- Hall,Peter,(1992),**Urban and Regional Planning**, Third edition, Routledge, London.
- Al-Harbi, Abdullah B., (1991), **The Impact of New Towns in Saudi Arabia: Acase Study of Ynbu**, Ph.D. Dissertation, Lancaster University, Lancaster.
- Healey, patsy, Mc Douglas, Glen and Thomas Michael J., (1983), **Planning Theory**, pergamon press, and oxford.
- Hoover, Edgar M., and Giarratani, Frank (1992), **An introduction to Regional Economics**, third edition, Alfred Knopf INC. New York.
- Al-Khalifah, A. H. M., & Frisbie, W. p., (1989), **The Interdependence of the Core & Periphery of the Saudi Arabian Communities: A Test for the Ecological Expansion Theory** (in), Al-Ankary, K. M., & El - Bushra, El- B.,(eds.), **Urban & Rural Profiles in Saudi Arabia**, Gebruder Borntraeger, Stuttgart.
- Lee, Hee-yeon, (1989), **Growth Determinants in the Core-periphery**, International Regional Science Review, Vol.12, No.2, PP. 147-163.
- Ministry of planing,(1410), **The Fifth Development Plan**, Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh.

- Ministry of planning,(1405), The Fourth Development Plan, Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh.
- Rai, Jaswant, (1989), “A Strategy for Balanced Regional Development in Saudi Arabia”, (in) Al – Ankary , K . M., & El – Bushra, El –S., (e d s.), **Urban & Rural profiles in Saudi Arabia**, GEBRUDER BORNRRGER, Stuttgart.
- Richardson, Harryw,(1980), “Polarization Reversal in Developing Countries”, **papers of the Regional Science Association**, Vol. 45, PP: 67 - 85.
- Stewart, Dona J., (1996), “Cities in the Desert: The Egyptian New Town”, Program, **Annals of the Association of American Geographers**, Vol.86, No.3, PP. 459-480.
- Ullman Edward L., (1980), **Geography of Spatial interaction**, University of Washington press, Seattle.
- Wheeler, James O., Mulleer Petter O., Thrall, grant Ian, and Fix, Timothy J., (1998), **Economic Geography**, John willey and Sons, INC., New York.

ملحق الجداول

جدول رقم ٣ - مؤشرات ظاهرة الاستقطاب على مستوى المساحات الحضرية للأقاليم الإدارية في المملكة العربية السعودية
١٤١٣-١٤١٨

المنطقة الإدارية	السكان الحضر		الزود		المجموع		النسبة
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
١ - منطقة الرياض	٢٧٧٦٠٩٦	(٨٢.٥)	١١٧٩١٨	(١)	١٩٣٦٦٠٠	(٩٢.٣)	١٠٠
أ - الرياض	٥٩٠٧٦٦	(١٧.٥)	٢١٥٦٦	(٢)	١١٤٠٥٢	(٥.٧)	١٠٠
ب - بلدة مدن المنطقة (٣١)	٣٣٦٨١٢	١٠٠	١٣٩٤٤٤	-	٢٠٩٨٠٠٥٢	١٠٠	-
٢ - المنطقة الشرقية	١٩٧٦٩٥	٣١.٣	٢٤٨٨٤	١	١٤٨٤٧.٢٥	١٨.٣	١٠٠
أ - المدن الرئيسية	٢٢٥٨٤٧	١٠.١	٧٧٨٢	٢	٦٨٨.٣٦	٠.٨	١٠٠
١ - منطقة الدمام المحيطة (١)	٢١٨١٢٣	٩.٨	٤٨٥٤	٣	١٠٢.٣١	١.١	١٠٠
٢ - الخبر	١٤٠٨٢٨	٦.٢	٢٧٦٩	٤	٦٤٩٢.٦٢	٨.٠٣	١٠٠
٣ - الخبر	١٣٧٧٩٣	٦.٢	٢٢٢٦	٥	٣٦.٩١	٠.٤	١٠٠
٤ - الخبر	١٤٢١٢٨٦	(١٣.٧)	٥٢٧١٥	(١)	٨٠٣٣٧.٤٥	(٩.٦)	١٠٠
ب - بقية مدن المنطقة (٥)	٨٠٧٢٦٧	(٣٦.٤)	٢٠٣١٨	(٢)	٢٨٤.٨	(٠.٤)	١٠٠
١ - المجموع مدن المنطقة (٤)	٢٢٢٨٥٥٣	١٠٠	٧٣٠٣٢	-	٨٠٩٢٢.٢٥	١٠٠	-
٢ - المجموع مدن المنطقة (١)	٢٠٤٢٢٥١	٥٤.٨	٩٤٥١٧	١	١٨٩٢٢.٢٦	٢٢.٨	١٠٠
٣ - مكة المكرمة	٩١٥٩٧	٢٥.٨	٢٦٤٨٦	٢	٧٧٨.١٢	٩.٦	١٠٠
٤ - الطائف	٤١١١٢١	١١.١	١٥٤٣١	٣	٢٩٥٠٤٤	٣.٦	١٠٠
٥ - رابغ	٣١٩٦٣	٠.٩	٧٤٥	٤	١٠٠٥٤.١٩	١٢.٣	١٠٠
٦ - المجموع المدن الرئيسية (٥)	٣٤٤٠٠٣٢	(٢٤.٦)	١٣٧١٩٩	(١)	٣٠٠٨٩.٩١	(٣.٦)	١٠٠
٧ - بقية مدن المنطقة (١٧)	٣٧٣٢٤٨	(٢٧.٤)	٥٣٠٩	(٢)	١٠٨	(٠.٣)	١٠٠
٨ - المجموع مدن المنطقة (٣١)	٣٣٦٣٢٨٠	١٠٠	١٤٧٤٨٨	-	٣٠١٩٧.٩١	٣٦.٤	١٠٠

مصدر بيانات الجدول هي القسما مصادر جدول (٢) الزود سابقا.
 باعتبار مدن الظهران - الدمام - الخبر تمثل منطقة حضرية واحدة يمكن اعتبار عدد مدن المنطقة الشرقية ٤٦ مدينة لا ٤٨.

جدول رقم ٣-ب) مؤشرات ظاهرة الاستقطاب على مستوى المناطق الحضرية الإدارية في المملكة العربية السعودية

م	المنطقة الإدارية		السكان الحضر		الزراعة		المنتجات الصناعية		الزراعة	
	المنطقة الإدارية	العدد	%	الزراعة	العدد	%	الزراعة	العدد	%	
										الزراعة
٤	منطقة حائل	١٧٦٧٥٧	(٨٨,٥)	(١)	١١٧٢٦	(٧٧)	(١)	١٢٥٠٠٧	(١٠٠)	
	أ- حائل	٢٢٠١٢	(١,١)	(٢)	٢٤٩٧	(١٢)	(٢)	-	(-)	
	ب- بريدة والمنطقة (٣)	١٩٩٧٧٠	١٠٠	-	١٥٢٢٣	١٠٠	-	١٢٥٠٠٧	-	
٥	منطقة جازان									
	أ- المدن الرئيسة	٥٦٥٦٥	٢٤,٩	١	٢٢٩٥	٤٤,٤	١	١٢٥٠٠٣١	٩٢,٨	
	ب- جازان	٣٥١٤٨	١٥,٥	٢	٦٢٠	١١,٥	٣	٦٠٣٢	١٠,٥	
٦	منطقة خميس									
	أ- خميس مشيط	٢١٧٨٧٠	٤٥,٢	١	٦٦٩٥	٣٥,٩	١	٢٥٠٠٨٣	٦٧,٥	
	ب- أبها	١١٢٣١٦	٢٣,٣	٢	٥٢٠٩	٢٨,٥	٢	٥٧٠٣٢	١٥,٤	
٧	منطقة القصيم									
	أ- بريدة	٤٣٤٥٥	٩	٣	٢٠٠٤	١٠,٧	٣	٤٨٠٤١	١٣	
	ب- المجموع المدن الرئيسة (٥)	٣٧٣٦٧	(٧٧,٥)	(١)	١٤٠٠٨	٧٥,١	(١)	٣٥٦٠٥١	(٩٥,٩)	
٨	منطقة الرياض									
	أ- بريدة والمنطقة (١١)	١٠٨٨١٨	(٢٢,٥)	(١)	٤٣٤٤	٢٤,٩	(٢)	١٥٠٠٤	(٤,١)	
	ب- المجموع مدن المنطقة (١٣)	٤٨٢٤٨٩	١٠٠	-	١٨٦٩٢	٢٤,٩	-	٣٧١٠٦	١٠٠	

مصدر بيانات الجدول هي نفسها مصادر جدول (٣) الورقة سابقا .
 مصدر بيانات الجدول - الدمام - الخبر تمثل منطقة حضرية واحدة ويمكن اعتبار عدد مدن المنطقة الشرقية ٤٦ مدينة لا ٤٨ .

جدول رقم ٣- ج (مؤشرات ظاهرة الاستقطاب على مستوى المساحات الحضرية للمناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية
١٤١٣-١٤١٨

٧	المنطقة الإدارية		البلدية						
	السكان الحضري		العدد						
	%	الترتيب	%	الترتيب					
٨	منطقة المدينة المنورة								
	١- المدن الرئيسية								
	٢	٣٨,١	٢٢,٧	٢	٢٨,٨	٢٥١٧	١	٣٧,٤	٧٢٩٢١
	١	٦١,٩	٣٦,٩٥	١	٤٤,٢	٢٨١٠	٢	٣٤,٨	٦٥٧٩٢
	(١)	(١٠٠)	-	(٧٢)	(٢٢)	٢٢٧٧	(١)	(١٦,٥)	١٢٨٧١٤
	(٢)	(٢)	-	(٢٧)	(٢٧)	٢٢٦١	(٢)	(١٨,٨)	٥٦٠١٩
	-	-	٥٩,٦٥	-	١٠٠	٨٧٢٨	-	١٠٠	١٤٤٧٣٣
	منطقة المدينة المنورة								
	١- المدن الرئيسية								
	٢	٢,٩	٨١٠,٠٦	١	٧٥	١٨٦٤١	١	٧٥,٢	٦٠٨٢٩٥
١	٩٧,١	٢٧١٦,٥٨	٢	١٧	٤٢٢٤	٢	١٤,٨	١١٩٨١٩	
(١)	(١٠٠)	٢٧٩٢٢,٦٤	(١)	(٩٢)	٢٢٨٨٠	(١)	(٩٠,١)	٢٢٨١١٤	
(٢)	(٢)	-	(٢)	(٥)	١٩٨٧	(٢)	(٩,٥)	٧٩٥٢٢	
-	١٠٠	٢٧٩٢٢,٦٤	-	١٠٠	٢٤٨٦٧	-	١٠٠	٨٠٧٦٤٦	
٩	منطقة جازان								
	١- المدن الرئيسية								
	١	٤٨,١	٩٨,٥٥	١	٨٨,٧	٣٩٥٤	١	٦٥,١	٩٠٩٨٣
	٢	١,٩	١,٩	٢	٨,٥	٣٧٩	٢	٢٦,٥	٣٧٠٩١
	(١)	(١٠٠)	١٠٠,٤٥	(١)	(٩٧,٤)	٤٢٢٢	(١)	(٩١,٦)	١٢٨٠٧٤
	(٢)	(٢)	-	(٢,٨)	(٢,٨)	١٢٥	(٢)	(٨,٤)	١١٧٦٠
	-	١٠٠	١٠٠,٤٥	-	١٠٠	٤٤٥٨	-	١٠٠	١٢٩٨٢٤
	منطقة جازان								
	١- المدن الرئيسية								
	١	٤٨,١	٩٨,٥٥	١	٨٨,٧	٣٩٥٤	١	٦٥,١	٩٠٩٨٣
٢	١,٩	١,٩	٢	٨,٥	٣٧٩	٢	٢٦,٥	٣٧٠٩١	
(١)	(١٠٠)	١٠٠,٤٥	(١)	(٩٧,٤)	٤٢٢٢	(١)	(٩١,٦)	١٢٨٠٧٤	
(٢)	(٢)	-	(٢,٨)	(٢,٨)	١٢٥	(٢)	(٨,٤)	١١٧٦٠	
-	١٠٠	١٠٠,٤٥	-	١٠٠	٤٤٥٨	-	١٠٠	١٢٩٨٢٤	

- مصدر بيانات الجدول هي نفسها مصادر جدول (٦) الواردة سابقاً.
- باعتبار مدن الظهران - الدمام - الخبر تمثل منطقة حضرية واحدة يمكن اعتبار عدد مدن المنطقة الشرقية ٤٦ مدينة لا ٤٨.

جدول رقم ٣ - مؤشرات ظاهرة الاستقطاب على مستوى المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية ١٤١٨-١٤١٣

الترتيب	المناطق الإدارية		الريف		المدن		المناطق الحضرية		العدد
	الترتيب	العدد	الترتيب	العدد	%	الترتيب	العدد		
								الترتيب	
١٠	منطقة الرياض								
١	١	١٤٠٢	١	٢٠٣٠	٤١	١	٣٧٠٩	٣٧,٩	١٥٥٨٧
٢	٢	٣٢,٧٧	٢	١١١٨	٢٤,٦	٢	١١٤٠٤	٢٤,١	١١٤٠٤
(١)	(١٠٠)	٣٧,٨٧	(١)	٣٢٤٨	(١٥,٦)	(١)	٣٦٩٩١	(٥٧)	٣٦٩٩١
(٢)	(٢)	-	(٢)	١٧٠٣	(٣٤,٤)	(٢)	٢٠٤٠٣	(٤٤)	٢٠٤٠٣
-	١٠٠	٣٧,٩٧	-	٤٩٥١	١٠٠	-	٤٧٣٩٤	١٠٠	٤٧٣٩٤
١١	منطقة القصيم								
١	١	١٩٧٤,٠١	١	١٠٥٤٧	٥٨,٥	١	٤٩,٨	٤٩,٨	٢٤٨٣٦
٢	١٠,١	٢٣٧,٨٤	٢	٣٤٢١	١٤	٢	١٨,٢	١٨,٢	٩١١٠,٦
٣	٢,٥	٥٩,١٧	٣	١٥٢٤	٨,٥	٣	١١,٤	١١,٤	٥٦٨٦٦
(١)	(٩١,٤)	٢٢٧١,٥٢	(١)	١٥٥٠٢	(٨٦)	(١)	(٧٩,٥)	(٧٩,٥)	٣٩٦٦٠,٨
(٢)	(٣,٧)	٨٧,٢٨	(٢)	٢٥٢٦	(١٤)	(٢)	(٢,٥)	(٢,٥)	١٠٢٤٨٢
-	١٠٠	٢٣٤٨,٨	-	١٨٠٢٨	١٠٠	-	١٠٠	١٠٠	٤٩٩٠,٩٠
١٢	منطقة الجوف الشمالية								
(١)	(٨٧,١)	١٢,١٤	(١)	٥٢٢٦	(٧١,٢)	(١)	(٦٤,٤)	(٦٤,٤)	١٠,٨٠٥
(٢)	(١٢,٩)	١,٨	(٢)	٢١٤٤	(٢٨,٧)	(٢)	(٣٥,٦)	(٣٥,٦)	٥٩١١٩
-	١٠٠	١٣,٩٤	-	٧٣٧٠	١٠٠	-	١٠٠	١٠٠	١٦٧٧٤
١٣	منطقة بئر عجل								
(١)	(١٠٠)	١٨٢,٠٣	(١)	١,٨٨٤	(٨١,٤)	(١)	(٧٢,٧)	(٧٢,٧)	٢٩٢٥٥٥
(٢)	(٢)	-	(٢)	٢١٨٩	(١٨,٦)	(٢)	(٢١,٣)	(٢١,٣)	١٠٤١٥٤
-	١٠٠	١٨٢,٠٣	-	١٣٢٥٣	١٠٠	-	١٠٠	١٠٠	٣٩٦٧٠,٩

مصدر بيانات الجداول هي نفسها مصادر جدول (٢) الواردة سابقاً .

جدول ١: مؤشرات وضع الخدمات في المناطق المتخططة بالقضية في المملكة العربية السعودية - ١٣٩٠/١٣٩١ هـ.

المناطق		المدارس - التعليم العام		الطبيب العام		الصيد %		المتوسط - متوسط (لاوي)	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٢٥	٢٤	١٧٢	٢٢,٢	٤	٢٧,٥	١١	٦٠	٦	٢٠
٥٠	٢٥,٧	١٥٢	٥٠	٦	٢٥	١٤	٢٠	٢	٢٩,٨
٢٥	١٥,٢	٩٠	١٦,٧	٢	٢٠	٨	٢٠	٢	٢٨,٢
-	٥,٤	٢٢	-	-	٧,٥	٣	-	-	٧,٦
-	٢٤,٧	١٤٦	-	-	١٠	٤	-	-	١٩
١٠٠	٥٩٢	١٠٠	١٠٠	١٢	١٠٠	٤٠	١٠٠	١٠	١٠٠
١٠٠	٢٢٢٧	١٠٠	١٠٠	٢٠١	١٠٠	١٩١	١٠٠	٦٥	١٠٠

القطاعات		القطاعات		القطاعات		القطاعات		القطاعات	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٢٨,٢	٧٤١	٣٠,٧	٢٨,٠	٢٢,٩	١٠,٢	٣٠,٤	٥٨	٣٦,٢	١٧
٣١,٥	٨٢٨	٣٥,٢	٣٢,١	٢٢,٦	٧,١	٢٩,٨	٥٧	٣٢,٨	٢٢
٢,٥	٦٥,٦	٢١,٦	١٩,٧	٣,١	١١	١٧,٢	٣٣	٢٢,١	١٥
٣	٨,٠	٣,١	٢,٩	٢	٦	٦,٨	١٣	٧,٧	٥
١٢,٢	٣٢٢	٩,٤	٨,٦	٣٦,١	١١١	١٥,٧	٣٠	٩,٢	٦
١٠٠	٢٦٢٧	١٠٠	١٠٠	٢٠١	١٠٠	١٩١	١٠٠	٦٥	١٠٠

مصادر البيانات: على حد علم المؤلف، لا توجد بيانات رسمية عن الخدمات في المناطق المتخططة بالقضية في المملكة العربية السعودية - ١٣٩٠-١٤١٥ هـ. تم إعداد الجدول بناءً على بيانات المؤلف.

١٣٩٠-١٤١٥ هـ: نظر مؤرخين سعوديين، ١: ١١٠-١١١، ٢: ١١٠-١١١، ٣: ١١٠-١١١.

جدول مؤشرات الوضع الاقتصادي في مناطق المملكة العربية السعودية ١٣٨٩-١٣٩٠ / ١٣٩٤هـ

المناطق الإدارية	المؤشرات					
	مؤشرات القطاع الخاص القرى العاملة (١٢ فاكتر)		القرى العاملة (١٢ سنة فاكتر)		النقل الجوي (حجم حركة نقل الركاب بواسطة مؤسسة الخطوط السعودية من - إلى)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
م. المكreme	١٨٥٠٣	٤٢.٤	٤٧٣٠٩٩	٢٧.٥	١٤٨٠٠٠	٣٠.٣
م. الرياض	٨٣٦٧	١٩.٢	٣٢٩٦٥٥	١٩.٢	١٣٠٥٣٦	٢٦.٨
م. الشرقية	٧٤٣٣	١٧	٢٠٥٠٩٤	١١.٩	٤٨٢٦٥	٩.٩
م. المدينة المنورة	٣٣٥٣	٧.٧	١٢٠٤٠٧	٧	٢١٢٣٧	٤.٣
م. القصيم	١٦٥٦	٣.٨	٦٧٦٣٨	٣.٩	١٥٠٢٤	٣.١
م. عسير	٨٩٧	٢.١	١٧٩٥٣٧	١٠.٥	٣٨١٥٣	٧.٨
م. الباحة	-	-	٣٢٧٨٠	٢	-	-
م. جازان	٦١٤	١.٤	٩٣٦١٩	٥.٥	٣٢٦٥	٦.٧
م. نجران	٦٢٥	١.٤	٣٧٤٤٠	٢.٢	١١٨٩٨	٢.٤
م. حائل	٩٣٧	٢.١	٥٧١٢٥	٣.٣	٧٦٣٧	١.٦
م. تبوك	٥٣٠	١.٢	٦٢٩٠٤	٣.٧	١٦٤٥٨	٣.٤
م. الجوف	٣٩١	٠.٨	٢٣٠٧٠	١.٣	٩٨٧٨	٢
م. الحدود الشمالية	٣٤٥	٠.٨	٣٤٩١٧	٢	٨١٥٧	١١٧
المملكة العربية السعودية	٤٣٦٢١	١٠٠	١٧١٧٢٨٥	١٠٠	٤٨٧٨٥٩	١٠٠

تم إعداد هذا الجدول بناء على بيانات :

- ١ - وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ١٩٧٠ ، ٢٠٩ ، ٢٩٢ - ٢٩٣ مؤشرات القطاع الخاص - النقل الجوي .
- ٢ - وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ١٩٧٤ ، بيانات تعداد عام (١٩٧٤) (القرى العاملة) .

صفحة الإعلانات

عزيزي الباحث وصاحب العمل
والمؤسسة ، تتيح لك الجمعية
الجغرافية السعودية فرصة التعريف
بإنتاجك العلمي وأجهزتك
ومؤسستك وبرامجك التي يمكن أن
تخدم الجغرافيين والجغرافيا .

أسعار الإعلانات

ربع صفحة ٢٥٠ ريال سعودي

نصف صفحة بمبلغ ٥٠٠ ريال سعودي

صفحة كاملة بمبلغ ١٠٠٠ ريال سعودي

آخر إصدارات سلسلة بحوث جغرافية

- ١٨- نوعية وكفاءة مياه الري وأثرها في الأراضي الزراعية في واحة برون-المملكة العربية السعودية.
- ١٩- جيومورفولوجية مملكة القصب بالمملكة العربية السعودية.
- ٢٠- الانتقال السكاني في مدينة الرياض : دراسة الاتجاهات والأسباب والخصائص.
- ٢١- احتمالات هطول الأمطار، درجة الاعتماد عليها في المملكة العربية السعودية.
- ٢٢- نحو منهج موحد في الجغرافيا التطبيقية - نموذج مقترح .
- ٢٣- الأشعة الشمسية المقصورة على سطح الأرض في المملكة العربية السعودية .
- ٢٤- العواصف الرملية والغبارية وأثرها في ترب الحقول الزراعية في واحة الأحساء بالمملكة العربية السعودية.
- ٢٥- أنماط توزيع الأراضي في المنطقة المركزية لمدينة الرياض .
- ٢٦- الخصائص الهيدروكيميائية ودرجة التحلل الكارستي في نبع عين الفيجة : سوريا .
- ٢٧- تقييم طريقة الري بالرش المحوري : دراسة حالة في الجغرافيا الزراعية لمنطقة وادي الدواسر .
- ٢٨- خصائص تربة الكيبان الرملية ومدى ملائمتها للزراعة الخفيفة في واحة الأحساء بالمملكة العربية السعودية.
- ٢٩- جغرافية التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية .
- ٣٠- أهمية الأطلس المدرسي في تدريس مادة الجغرافيا في مراحل التعليم العام.
- ٣١- العلاقات المكانية والزمنية للأسواق الأسيوية وخصائصها الجغرافية في واحة الأحساء بالمملكة العربية السعودية.
- ٣٢- المسح الميداني الإلكتروني باستخدام تقنية تحديد المواقع ونظام الربط الأرضي الجغرافي - G.P.S-GEOLINK.
- ٣٣- تقويم الوضع الأيكولوجي الزراعي في منطقة وادي المياه بالمملكة العربية السعودية.
- ٣٤- التحليل الإحصائي المتعدد المتغيرات لخصائص أحجام حبيبات الكيبان الرملية الهلالية بغوذ الثويرات؛دراسة حالة في محافظة الغاط.
- ٣٥- الأسواق الدورية في منطقة حازان : دراسة تحليلية عن التنظيم المكاني والدور الاقتصادي.
- ٣٦- أثر استخدام المياه الجوفية على التربة وإنتاجية بعض المحاصيل الزراعية بمنطقة نبراك
- ٣٧- التوزيع المكاني للسكان والتنمية في المملكة العربية السعودية في ١٣٩٤-١٤١٣هـ
- ٣٨- الأودية الداخلة إلى منطقة الحرم بالمدينة المنورة
- ٣٩- مواقع المدارس وسبل رفع مستوى سلامة التلاميذ المروية في مدينة الرياض
- ٤٠- تردد الرياح الشمالية وتباينها في المملكة العربية السعودية
- ٤١- القوى العاملة في المملكة العربية السعودية : أبعادها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية
- ٤٢- خصائص السياح بمنطقة عسير وأهميتها للتخطيط والاستثمار السياحي
- ٤٣- تطور إنتاج خراطم المملكة العربية السعودية نصف قرن في دعم التنمية والتخطيط .
- ٤٤- تغيرات الحمولات الصلبة وعلاقتها بالأمطار والجريان السطحي بالخصائص الهيدروغرافية لوادي الكبير (الرمال)نخل القسطنطيني-الجزائر) .
- ٤٥- نمذجة التحليل المورومتري لشعب نساح
- ٤٦- مورفولوجية كوستات هضبة بحد: دراسة تطبيقية على حال الوطاة.
- ٤٧- الاتصال المناخي السطحي بين المملكة العربية السعودية ونصف الكرة الشمالي.
١. د. عبد الله بن احمد الطاهر.
٢. د. حودة فتحي التركماني .
٣. د. رشود بن محمد الخريف.
٤. د. عبد الملك بن قسم السيد.
٥. د. يحيى بن محمد شيخ أبو الخير .
٦. د. محمد بن عبدالله الجراش .
٧. د. عبد الله بن احمد طاهر .
٨. د. عبد العزيز بن عبد اللطيف آل الشيخ
٩. د. محمد بن فالد حاج حسن
١٠. د. عبد الله بن سليمان الخديشي
١١. د. عبد الله بن أحمد سعد الطاهر
١٢. د. فربال بنت محمد الهاجري
١٣. د. ناصر بن محمد عبد الله سلمى
١٤. د. محمد بن طاهر البوسف .
١٥. د. غازي عبد الواحد مكبي المكبي
١٦. د. عبدالله بن أحمد سعد الطاهر
١٧. د. يحيى بن محمد شيخ أبو الخير
١٨. د. محمد بن عبدالكريم حبيب
١٩. د.عبدالعزير بن ناصر السرعان.
٢٠. د.محمد بن عبدالعزير القبياني.
٢١. د. محمود بن ابراهيم الدرعان .
٢٢. د. عامر بن ناصر المطير .
٢٣. د. جهاد بن محمد قرنة .
٢٤. د. رشود بن محمد الخريف.
٢٥. د. محمد بن مرشح شبلي الفحطاني.
٢٦. د. صبحي بن فاسم السعيد .
٢٧. د. محمد بن فيصل بورويه .
٢٨. د. مشاعل بنت محمد آل سعود .
٢٩. د. محمد فالد بن شوكت حاج حسن.
٣٠. د. مهدي بن محمد عبد الله الكلبي.

Price Listing Per Copy :

Individuals : 10 S.R.

Institutions : 15 S.R.

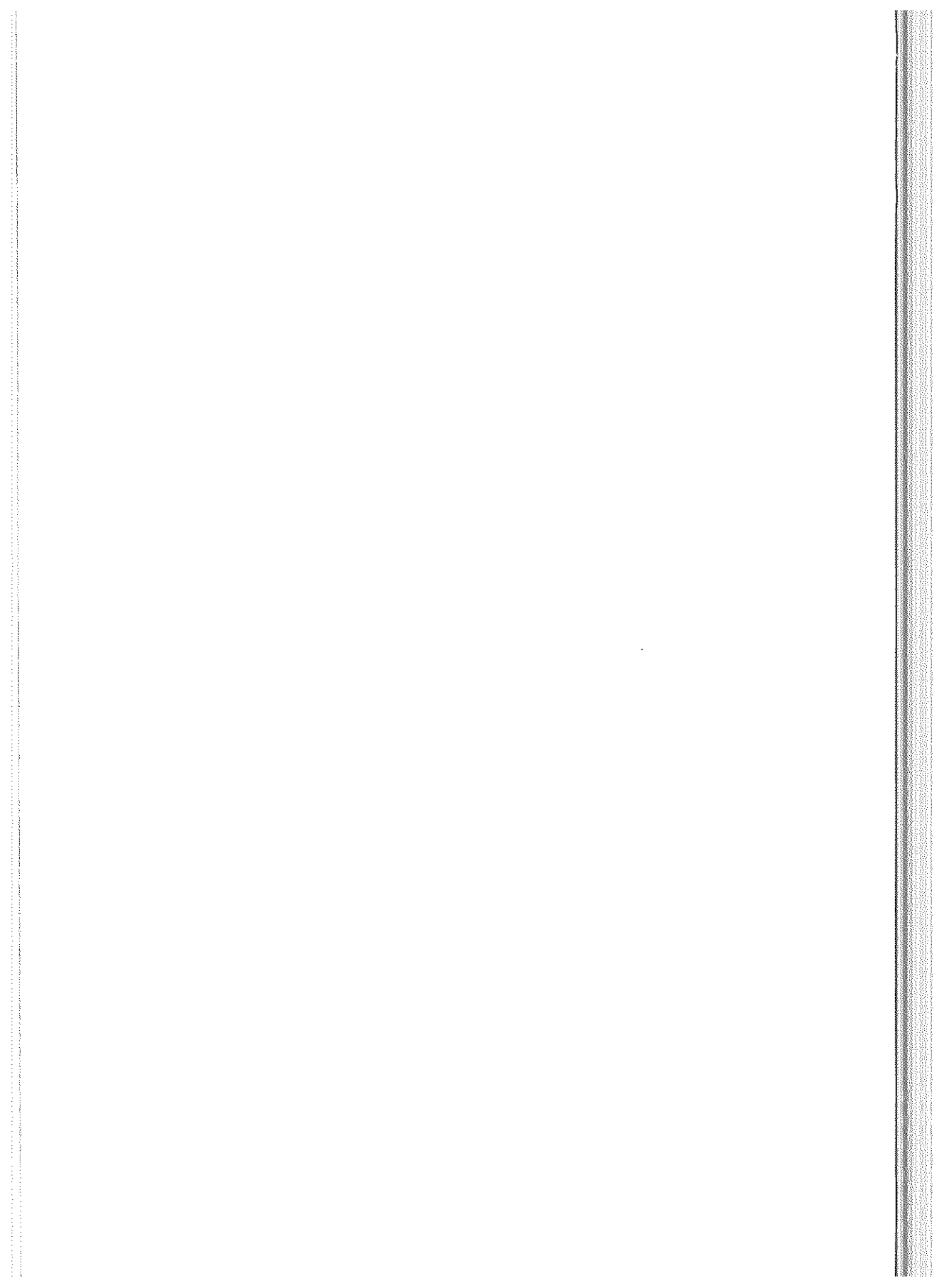
Handing & Mailing Charges are added on the above listing

أسعار البيع :

سعر النسخة الواحدة للأعضاء : ١٠ ريالاً سعودية.

سعر النسخة الواحدة للمؤسسات : ١٥ ريالاً سعودياً .

تضاف إلى هذه الأسعار أجرة البريد .

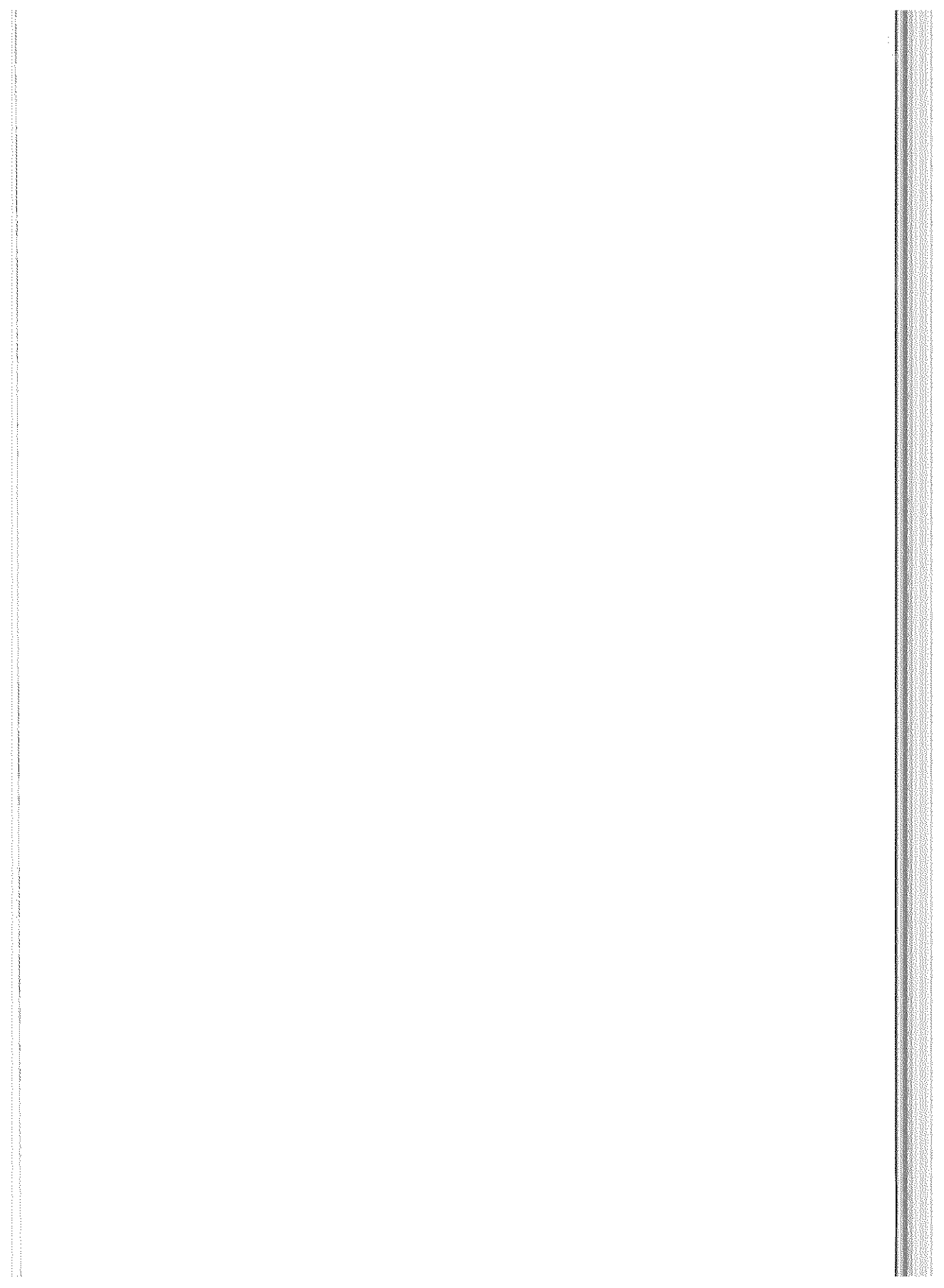


ABSTRACT

The Role of Development Plans in Dealing With The Regional Equality Issues in Saudi Arabia: An Evaluated Study of Regional Development Between 1970-1995.

Dr. Mohammed A. Mishkes

Regional development plans in Saudi Arabia succeeded in providing various regions in the country with services sufficient to meet their population needs. It is suggested that projects, such as social services and infrastructure projects, provided by the development plans for the Targeted regions achieved some of the development plans goals. It is also assumed that the concepts implemented in these plans were designed to be in coordination with country's urban hierarchical system. Despite these efforts, and the apparently Transformation of the rural areas, economic activities and population in the country still show a pattern of regional Concentration. It seems that polarization processes took place in the Country whereby the influence of the country's large urban centers attracted the largest share of investments. This caused a massive rural migration. The author suggests that this imbalance between the major centers and the rural areas, mainly, in the country can be mended by implementing certain policies to strengthen the economic role of medium Size urban centers.





● **Administrative Board of the Saudi Geographical Society** ●

Abdulaziz A. Al-Shaikh	Prof.	Chairman.
Mohammed S. Makki	Prof.	Vice-Chairman.
Badr A. Al-Faqir	Ass. Prof.	Secretary General.
Abdulah H. Al-Solai	Ass. Prof.	Treasurer.
Abdullah S. Al-Roqaybah	Ass. Prof.	Member.
Ibrahim S. Al-Dosari	Ass. Prof.	Member. Mohsen
Ibrahim M.A. Al-Faqy	Ass. Prof.	Member.
Mohammed M. Al-Qahtani	Ass. Prof.	Member.
Khadran K. Al-Thobeti	Ass. Prof.	Member.



OCCASIONAL REFEREED PAPERS PUBLISHED BY SAUDI GEOGRAPHICAL SOCIETY

48

**The Role Of The Development Plans
In Dealing With The Regional Equality
Issues in Saudi Arabia:
An Evaluated Study Of Regional
Development Between 1970-1995**

Dr. Mohammed A. Mishkes

King Saud University - Riyadh
Kingdom of Saudi Arabia
1422 A.H. - 2001 A.D.